جامعـــة العربـــي التبســـي تبســـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور البعد الجيوبوليتيكي في صنع السياسة الخارجية التركية

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية نظام (ل.م.د)
تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطلبة:

- رمضاني جمال
- هريـــــم مـزين

إشراف الأستاذ:

عبـــاد أميـر

اللجنـــــة العلميـــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
دريـدي محمـود	أستاذ مساعد -أ-	رئيســـــــــا
عبـــــاد أميـــــر	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد -أ-	عضـــوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى

عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ يوسف 76

شكر وعرفان

الحمد لله الذي انعم علينا وبنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على الحبيب الأمين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وازكى التسلم.

ونحن نحاول صياغة فقرة شكر، تتزاحم العبارات وتتسابق الصور في اذهاننا، نحول أن نترجم هذا الذي يدور في خلدنا ... لكن هل نوفي الأستـاذ حقه؟.....

لايسعنا إلا أن نقول شكراً إلى كل من علمنا حرفاً

والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسة بجامعة تبسة ونخص بالذكر أعضاء اللجنة المناقشة، وخاصة الأستاذ المشرف عباد أمير الذي تكرم علينا بالأشراف على هذا العمل فجازاه الله عنا خير جزاء.

والله الموفق

جمـــال

مزين

مقدمة

تعد السياسة الخارجية من أهم المواضع في مجال العلوم السياسية عموما والعلاقات الدولية خصوصا، إذ تعتبر هي المحرك للعلاقات والتفاعلات بين الوحدات الدولية، فالسياسة الخارجية تعبر عن السلوك الذي تتخذه الدولة في تفاعلاتها مع محيطها الخارجي بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ويمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي.

وصنع السياسة الخارجية لأي دولة تتحكم فيه عدة إعتبارات وابعاد، يجب مراعاتها في عملية صنع سياستها الخارجية حتى يتسنى لها صياغة وصنع سياسة خارجية بما يتلائم مع إمكاناتها ومقدراتها، ويعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير، ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى، كالإمكانات الاقتصادية والتركيبة البشرية والعسكرية، عاملا كافيا لقوة الدولة وبالتالي قوة سياستها الخارجي.

وقد لعب الموقع الجغرافي الجوستراتيجي لتركيا، دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون وبتغير الأوضاع الدولية، من خلال أهميتها الجيوبوليتيكية، فتركيا تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "اوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم Heart Land"، ومن هنا تتجلى أهمية البعد الجيوبوليتيكي للدولة التركية فالجيوبوليتيك يرسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية، فهي ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه.

وهذا ما تسعى اليه تركيا التي تعتبر احد ابرز اللاعبين على الساحه الاقليميه و الدوليه ولم يكن هذا الدور البارز لتركيا محض صدفة فهى تمتلك الرصيد التاريخى والحضارى والثقافى الكافي وكذا أهميتها الجيوبوليتيكية الذين مكنوها من خلال هذه الادوات فى التأثير على المحيط الاقليمي و الدولي.

وبناءا على ما سبق، سوف نتناول في هذه الدراسة الموسومة بـ: "دور البعد الجيوبوليتيكي في صنع السياسة الخارجية التركية" تأثير العوامل الجيوبوليتيكية وأهم أدوارها في تحديد صنع السياسة الخارجية التركية.

1. أهمية الدراسة:

تعنى هذه الدراسة بموضوع "دور البعد الجيوبوليتيكي في صنع السياسة الخارجية التركية" وتنبع أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمثل السياسة الخارجية التركية، أحد أهم مواضيع الساعة، لذلك فهي تحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية والاعلامية والأكاديمية.
- التعرف على أهم العوامل الجيوبوليتيكية الكامنة وراء تنامي دور الدولة التركية إقليميا ودوليا من خلال صنع سياستها الخارجية.
- يبحث هذا الموضوع في أهم التأثيرات الجيوبوليتيكية على صنع السياسة الخارجية للدولة التركية.

2. أهداف دراسة الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وتتمثل فيما يلي:

أ) الأهداف العلمية:

- تأتي هذه الدراسة للتعرف على أهم المضامين المفاهيمية والنظرية للجيوبوليتيك.
- ابراز دور البعد الجيوبوليتيكي في اضفاء القوة على عملية صنع السياسة الخارجية التركية.
- الاحاطة بهذا الموضوع وتوضيح الدور الاقليمي والدولي لتركيا والاشارة إلى الملامح الكبرى للسياسة الخارجية للدولة التركية.

ب) الأهداف العملية:

- تمثل تركيا أنموذج مميز لواقع الجيوبوليتيك، وتطبيقات منظوراته على أرض الواقع لذلك تم دراستها كأنموذج باعتبار أن لها ميزات محورية (حيوية) حتى يتيسر لنا فهم هذا الموضوع.
- تساهم الأهمية الجيوبوليتيكية للدولة في لعبها لأدوار مهمة إقليميا ودوليا ومن خلال هذه الدراسة سوف نبرز هذه الأهمية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

إن التطرق لهذا الموضوع جاء نتيجة عدة عوامل فتحت لنا باب البحث فيه بطريقة علمية اكاديمية، وتتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

أ. الأسباب الذاتية:

* نقدم هذه الدراسة كإسهام علمي جديد لاثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد.
* أما السبب الثاني يعود إلى الرغبة في محاولة التدريب على الربط المنطقي للأدوات العملية التي استفدنا منها خلال فترة دراستنا في حقل العلاقات الدولية، بالظواهر الدولية المتنوعة لكسب مهارة التحليل العملي، وخوض تجربة جديدة نحو البحث والتأليف العلمي.
* الرغبة في دراسة موضوع حيوي من صميم الدراسات الاستراتيجية، يعالج دور الجيوبوليتيك في صنع السياسة الخارجية.
* الرغبة في الاطلاع والاهتمام بالقضايا الدولية.
* تسليط الضوء بالدراسة والاهتمام بواحدة من أكثر دول الجوار التصاقا بالتاريخ والجغرافيا والأمن العربي.

ب – الأسباب الموضوعية :

الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرك و تتحكم في سلوكات الدولة التركية من خلال توجهات سياستها الخارجية على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي، لإعطاء صورة تفسيرية منطقية لبروز قوى دولية ذات أدوار فاعلة، وأخذ تلك الاستنتاجات وتطبيقها على الحالات والنماذج وكذلك النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الاستشراقي التنبؤي لدولة لها أهمية بمكان على مختلف دول العالم.

4. الدراسات السابقة:

تم تناول مثل هذه الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراسات:

✓ كتاب علي حسين باكير واخرين، الموسوم بـ"تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، بمركز الجزيرة للدراسات سنة 2009 والذين عالجوا فيه من خلال بابين : الباب الأول وتضمن تركيا دولة ومجتمعا ومقوماتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية، والاقتصاد التركي، وأيضا تطرقوا فيه لأزمة الهوية التركية، أما الباب الثاني فقد عالجوا فيه أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وعلاقة تلك السياسة مع الأطراف الأخرى كإيران والعرب وآسيا الوسطى والقوقاز وكذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

ليصل في نهاية المطاف إلى أن مصير عضوية تركيا إلى النادي الأوروبي ستضل جدلية أكثر إلى العالم الاسلامي.

- ✓ كتاب الدكتور سعيد محفوض عقيل: السياسة الخارجية التركية الاستمرارية و التغيير (2012) حيث تناولت الدراسة السياسة الخارجية التركية بالتركيز على التحليل الكلي لجوانبها النظرية والمعرفية من خلال تحديد الكاتب للإبعاد العامة لهذه السياسة من خلال دراسة الاتجاهات والأهداف والادوار والاستراتيجيات مع إعطائه جوانب تطبيقية للسياسة الخارجية التركية مع محيطها الدولي والإقليمي.
- ✓ مقال للدكتورة فتيحة ليتيم في مجلة المفكر، العدد الخامس الموسوم بـ " تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، جامعة محمد خيضر – بسكرة – عالجت فيه بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي ودورها في العديد من القضايا كقضية العراق وقد تضمنت هذه المقالة ثلاثة عناوين : العنوان الأول رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي، أهم المبادىء الأساسية التي تشكل الرؤية التركية اتجاه الشرق الأوسط، وبالنسبة للعنوان الثاني وهو أسباب وعوامل تغير الدور التركي فتطرقت فيه إلى الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة، نتيجة انهيار ماسمي بالنظام الاقليمي وتعثر الدور الأمريكي في المنطقة وكذلك تعثر الدولة التركية في الانظمام للاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للعنوان الثالث وهو بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي التركي فاحتوى الدور التركي مع فلسطين والعراق ولبنان وكآخر عنصر تكلمت عليه هو الانتقادات الموجهة للسياسة المتعددة الأبعاد لتصل ختاما لعدة استنتاجات على الجانب العربي العمل بها للتعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة.
- ✓ مذكرة ماستر للباحث هنية حمدي، الموسومة بـ"الاستراتيجية التركية اتجاه العراق"، عالج فيها من خلال أربعة فصول الفصل الأول: وهو البعد الاقليمي لتركيا، عالج فيه المحيط الاقليمي لتركيا ثم تناول الدور المحوري لتركيا و نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الاقليمي التركي ثم كمقاربة لدور تركيا في محيطها الاقليمي،

أما الفصل الثاني: فهو المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية وتم تناول فيه الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية ثم النطام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية وأيضا الطاقة ومشكلة المياه، ثم تناول الأقليات في تركيا والمشكلة العرقية.

وبالنسبة للفصل الثالث: الدوائر الجيوسياسية للتوجهات الاقليمية التركية، تكلم فيه عن الدائرة الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز، ثم درس دول البلقان، ودول أمريكا، ثم دول الشرق الأوسط،

وأخيرا الفصل الرابع : بعنوان احتلال العراق وتداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية درس فيه دور تركيا تجاه حرب الخليج الثانية، ومكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال، ثم المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي وفي الأخير تناول تداعيات احتلال العراق على تركيا اقليميا ودوليا

5. الاشكالية:

يحاول هذا الموضوع الإجابة عن سؤال مركزي ورئيسي، يتضمن مساهمة الأهمية الجيوبوليتيكية في صنع السياسة الخارجية للدولة التركية، وقد تمت صياغته كما يلي:

- إلى أي مدى ساهم البعد الجيوبوليتيكي في صنع سياسة خارجية تركية قوية على الصعيدين الاقليمي والدولي؟

ومن أجل تفكيك هذه الاشكالية، تطرقنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أبعاد السياسة الخارجية التركية، وفيما تبرز أهم مراحلها ؟.
- كيف ساهم البعد الجيوبوليتيكي في قوة السياسة الخارجية للدولة التركية ؟.
- فيما تتجلى توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال بعدها الجيوبوليتيكي؟.
- ماهي الدوائر المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، وماهي أهم مرتكزاتها؟.

6. الفرضيات المختبرة:

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

أ. الفرضيـــة الأولى: إن الاهمية الجيوبوليتيكية لتركيا من خلال موقعها الاستراتيجي تجعلها ذات تأثير قوي على المستويين الاقليمي والدولي.

ب. الفرضيـــة الثانية: الموروث التاريخي والحضاري والثقافي، يساهم في قوة صنع السياسة الخارجية التركية سواء في صياغتها أو في طريقة تنفيذها.

ج. الفرضيـــة الثالثة: كلما كانت السياسة الخارجية التركية قوية كلما كان دورها في محيطها الإقليمي وعمقها الحيوي قوي وفعال لخدمة مصالحها.

7. المناهج المعتمدة في الدراسة:

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف المناهج التالية :

أ. **المنهج الوصفي:** يستخدم هذا المنهج بصفة عامة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصة، حيث يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا من خلال جمع المعلومات والبيانات عبر استخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والوصف الموضوعي لدور الجيوبوليتيك في صنع السياسة الخارجية للدولة التركية.

ب. **المنهج التاريخي:** يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وبالتالي فإن هذا الموضوع يتطلب الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية حول تركيا وكيف ساهمت هذه الاحداث في بلورة رؤية لصناع القرار في السياسة الخارجية التركية.

ت. **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الاحاطة في هذه الحالة بشكل عام ووافي واسقاط الجانب النظري على الظاهرة محل الدراسة، نتناول فيها العديد من المتغيرات والظواهر المرتبطة بها لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال استقصاء مجموعة من التفاصيل والبيانات التي تتعلق بالعوامل الجيوبوليتيكية، واسقاط نظريات الجيوبوليتيك على الجانب المتعلق بالدولة التركية.

8. هيكلة الخطة:

نظرا لصعوبة هذا الموضوع وما يتطلبه من دراسة معمقة، فإننا حاولنا في هذه المذكرة دراسته في ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

إذ أن الفصل الأول يهدف إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للجيوبوليتيك، حتى يتسنى لنا فيما بعد ادراك وفهم هذه الظاهرة على الصعيد العملي، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة من مباحث، حيث يدرس

المبحث الأول أهم المفاهيم المفتاحية المستخدمة عند دراستنا للجيوبوليتيك، بينما يتناول المبحث الثاني أهم المقاربات النظرية لدراسة الجيوبوليتيك، و تناول المبحث الثالث أهم المدارس الجيوبوليتيكية، وابرز روادها.

أما الفصل الثاني فيتضمن دراسة أبعاد صنع السياسة الخارجية للدولة التركية، من خلال ثلاث مباحث، ركز المبحث الأول على إبراز الخلفية الفكرية والفلسفية لصنع السياسة الخارجية في تركيا، وعمدنا في المبحث الثاني إلى إبراز الأبعاد الاقتصادية وكيف تساهم في عملية صنع السياسة الخارجية في تركيا، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تناول بالدراسة البعد الجيوبوليتيكي للدولة التركية وأهم عناصر قوتها الجيوبوليتيكية كموقعها الجغرافي وأهم مواردها الطبيعية.

وبالنسبة للفصل الثالث فلقد ارتأينا أن نخصصه لدراسة واقع السياسة الخارجية للدولة التركية ودورها من خلال ما تملكه من مقومات، وذلك يكون من خلال ثلاثة مباحث ايضا تطرق الأول الى دوائر صنع السياسة الخارجية في تركيا وأهم مؤسسات صنع القرار فيها بينما تطرق المبحثين الثاني والثالث للسياسات التركية على المستويين الاقليمي والدولي للتعرف على طبيعة هذه السياسات.

9. صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات ومن أهمها:

- النقص في فئة المراجع التي تتناول صلب الموضوع خاصة فئة الكتب.
- التقيد بعدد الأوراق ضمن هذه الدراسة رغم تضمن الموضوع على الكثير من المتغيرات.
- عمق الموضوع وحداثتة وتزامنه مع المستجدات الحركية الحاصلة في الدولة التركية ودول الجوار.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

ونظري للجيوبوليتيك

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجيوبوليتيك:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي والنظري للجيوبوليتيك، الذي حاولنا من خلاله التعرض لمفهوم الجيوبوليتيك واستعراض عدد من التعريفات التي قدمها بعض المفكرين لهذا المصطلح، حتى يتسنى لنا الإحاطة بمدلوله اللغوي و مفهومه الاصطلاحي.

وحتى نميز الجيوبوليتيك ونفرق بينه وبين المفاهيم المشابهة له، قمنا بالتعرض لهذه المفاهيم على غرار الجغرافيا السياسية والاستراتيجية والتعرض لنقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين هذه المفاهيم والجيوبوليتيك وحاولنا التطرق للمضامين المشتركة والمتمايزة بينهم.

كما رصدنا تطورات الجيوبوليتيكا عبر مختلف المراحل التي مر بها، من خلال ممارساته وتطبيقاته منذ العهد الإغريقي مروراً بالعهد الروماني، وكذا ممارسته من طرف العرب والمسلمين وصولا إلى الجيوبوليتيكا الاوربية الحديثة، وتطرقنا للنظريات الجيوبوليتيكية التي صاغها عدد من الفكرين والعلماء، واخيرا قمنا باستعراض مختلف مدارس ونظريات الجيوبوليتيك من أجل التأصيل النظري لهذا المصطلح.

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية للجيوبوليتيك.

ثمة عدد قليل من المصطلحات المثيرة للجدل والعاطفة في التاريخ الحديث للجغرافيا، في مقدمته "الجيوبوليتيكا"، حيث ابتكر هذا المصطلح في الأصل عالم السياسة السويدي "رودولف كيلين" Rudolf kjellén (1864-1922)، ومذ ظهور الجيوبوليتيك كمصطلح مبهم قبيل نهاية القرن التاسع عشر وحتى انتشار استخداماته (غير الدقيقة أحيانا) في الوقت الحاضر، كان هذا المصطلح محور جدل شديد وحاد في كثير من الأحوال، واكتسبت "الجيوبوليتيكا" في بعض الأوقات سمعة سيئة، لدرجة أن الجغرافيا السياسية، بل والجغرافيا الأكاديمية بصفة عامة، تأثرت سلبا بالوصف الذي أطلقه الجغرافي "كارل ساور" Carl sauer على الجيوبوليتيك في 1927 حين أسماها "الإبن العاق في الأسرة الجغرافية Wyward child of geographc famiIN"[1]

[1]- كلاوس دودز و ديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسيّة في مائة عام: التّطوّر الجيوبوليتيكي العالمي، ج1، ط1، تر: عاطف معتمد وعزت زيان (مصر: المركز القومي للتّرجمة، 2010) ، ص 15.

المطلب الأول: مفهوم الجيوبوليتيك.

لا يمكن فهم المصطلحات والكلمات دون الوقوف على مدلولاتها ومفاهيمها انطلاقا من هذا سنحاول التطرق لمصطلح الجيوبوليتيك من حيث مدلوله اللغوي و مفهومه الاصطلاحي وكذا التطرق لبعض التعاريف التي قدمها بعض المفكرين والمختصين في الجيوبوليتيك.

لقد اختلف تعريف الجيوبوليتيك من مفكر إلى اخر وهذا أمر طبيعي، لأن التعريف يتأثر بجملة من الاراء والتوجهات الإيديولوجية، وكذا المدارس الفكرية التي ينطلق منها الجغرافيون بما يعكس اجتهاداتهم المتواصلة والمستمرة من خلال التفاعل مع تطورات الاحداث المتسارعة ومتغيراتها المختلفة.

إن معنى الجيوبوليتيكا كان غامضا ومتغيرا دائما من الناحية التاريخية يقول أوتواتيل: "كل المفاهيم لها تاريخ ولها جغرافيا، ولا يمثل مصطلح الجيوبوليتيكا استثناءا من ذلك، وقد كان لكلمة الجيوبوليتيكا تاريخ طويل ومتنوع في القرن العشرين، وذلك بما يتخطى معانيها الأصلية .... وهكذا يعتبر الوصول إلى تعريف محدد للجيوبوليتيكا أمراً شديد الصعوبة وذلك لأن معنى مثل هذه المفاهيم يميل إلى التغير مع تغير الفترات التاريخية وهياكل النظام العالمي، ولا يمكن فهم الجيوبوليتيكا إلا في استخدامها التاريخي والمتغير"[1] .

التعريف اللّغوي :

الجيوبوليتيك مصطلح من أصل يوناني، متكون من جزئين أو كلمتين الأولى " Geo جيو " تعني الارض وترمز إلى علم الجغرافيا، والثانية " politique بوليتيك " وتعني سياسة الدولة. أي أن الكلمة في مجملها تعني دراسة العلاقة بين الارض والسياسة، والمقصود هو دراسة الواقع الأرضي بكل مكوناته، وما قد يفرزه من متغيرات تؤدي إلى انكماش في سياسة الدولة أو توسعها وتطورها.

التّعريف الاصطلاحي :

- ✓ الجيوبوليتيك، تعني "علم سياسة الأرض"وهو ثمرة لعلمي الجغرافيا والسياسة.[2] وتهتمّ الجيوبوليتيك بالوضع في المستقبل اذ ترسم صورة لما يجب أن تكون عليه الدوّلة.
- ✓ الجيوبوليتيك : هي العلم الّذي يختصّ بدراسة المناطق المنتظمة سياسيّا.[3]

[1]- المرجع السابق، ص 26.

[2]- محمّد رزيق، الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدّلالات المدارس والنظريات، ط1، (الجزائر: دار قرطبة، 2014)، ص 45.

[3]- محمّد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، (كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997/1996)، ص 15.

✓ وتعريف الجيوبوليتيك كما ورد في مجلة العلوم السياسية التي كان يرأس تحريرها هاوسهوفر، بأنها العلم الذي يبحث في العلاقة بين الاحداث السياسية والارض، فهو يربط السياسة بالارض، فهي تعتمد بذلك على الاسس الجغرافية، وخاصة الجغرافيا السياسية، فالجيوبوليتيك تمهد للعمل السياسي وتعطي الاسس اللازمة للحياة السياسية ... الجيوبوليتيك يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة[1].

ومن أهمّ التّعاريف الّتي وردت لدى العديد من المفكّرين والباحثين مايلي:

1- **تعريف "كوهن روزنثال"**cohen reosenthal: الجيوبوليتيك تهتم بدراسة دور المتغيرات المكانيّة (الجغرافيا) في العمليّات السّياسيّة.

2- **تعريف "أتوماول"Otto maul**: " تُعنى الجيوبوليتيك بالدّولة باعتبارها كائن حيّ، وليس من خلال مفهوم ساكن ، فالجيوبوليتيك تبحث وراء علاقة الدّولة بالبيئة –مساحتها– ثمّ تحاول أن تعالج تلك المشكلات النّاتجة عن العلاقات المساحيّة.[2]

3- **تعريف "هاوسهوفر"Hawshfer**:«إنّ الجيوبوليتيك كانت علمًا وفنًّا وأنّها قادرة على تبرير قيادة الفعاليّات الحركيّة للدّولة الّتي تتضمّن في محتوياتها أي فعاليّاتها، أبعادا عدّة، مثل: البعد الجغرو ميرفولوجي، والبنى الانسانيّة والاجتماعيّة.بتفاعل مؤسساتها التعدّديّة المختلفة ».[3]

4- **تعريف "نيقولا جون سبيكمان Spykman"**: « الجيوبوليتيك هي دراسة التّخطيط الخاصّ بسياسة أمنية ليس بمقدورها أن تواجه بشكل مستقل مواصفات المناطق الإقليميّة التي تنبثق فيها التوترات والأزمات ».[4]

5- **تعريف "محمّد متولي" و "محمّدأبو العلا"** :« إنّها جغرافيّة الدّول أو الوحدات السياسية ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم، كوحدة لها كيانها السياسي الخاص، ولها صفاتها المميّزة ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة في المحافظة على الأمن العالمي ».[5]

6- **تعريف "رودلف كيلن"**: « عرّفها بأنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية ».[6]

---

[1]- محمّد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2010)، ص 13.

[2]- فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسيّة المعاصرة، ط 2 (مصر:دار المعرفة الجامعيّة ،2003) ، ص 33.

[3]- محمّد رزيق، مرجع سابق، ص 18.

[4]- المرجع نفسه، ص 19.

[5]- محمد متولي ومحمد أبو العلا، الجغرافيا السياسيّة (مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة، د.س.ن). ص 09.

[6]- نعيم الظّاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة: في ظل نظام دولي جديد، (الأردن: اليازوري للنّشر والتّوزيع، 2007)، ص 14.

7- **تعريف "هارتسهورن"Hartshorn** : «عرفها بأنها، دراسة الدولة كمساحة متغيّرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميّزة الأخرى».

وقد أعاد "هارتسهورن" النّظر في تعريفه هذا عام 1954، حيث رأى أنّ الجيوبوليتيك هي « العلم الذي يهتم بدراسة التّماثل أو التباين في الشخصيّة السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها أنها أجزاء مترابطة في كل مركب أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة.[1]

يتضح من الأفكار الالمانية أن الجيوبوليتيك ترتبط بفكرة الحرب و بفكرة المجال الحيوي، وأن مسألة التوسع الإقليمية تشكل حيزا هاما من مضموف الجيوبوليتيك وهذا ما يشكل وجهة النظر الالمانية الضيقة.

وهناك مفهوم أوسع للجيوبوليتيك يتجاوز المفهوم الالماني الضيق، ويقوم على دراسة التأثيرات الجغرافية للدولة في سياستها الخارجية، وهنا يكوف التركيز على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية بما تشمل من علاقات سياسية واقتصادية و إعلامية وثقافية... في هذا الإطار، وتبعا لهذا المنهج نكون أمام جيوبوليتيك السلام يدل من جيوبوليتيك الحرب.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك والمفاهيم المشابهة.

كثيرا ما تتشابة المصطلحات وتشترك في عدة جوانب، فمصطلح الجيوبوليتيك يتداخل مع الجغرافيا السياسية والاستراتيجية في بعض الجوانب ويختلف في اخرى، وحتى يتسنى لنا إدراك الفروقات بينها لابد من الوقوف على أوجه الشبه و الاختلاف.

1-الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسيّة:

عادة ما تتداخل الجغرافيا السياسيّة والجيوبوليتيك، بالرّغم من اختلاف مدلول المصطلحين عند المختصين وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

- الجيوبوليتيك يدرس الدولة من وجهة نظر الدولة، أما الجغرافيا السياسية فتدرس الدولة من وجهة نظر المساحة [2] أي أن الجغرافيا السياسية تتناول الدولة بالدراسة من حيث الحدود والمساحة والموقع، بينما يهتم الجيوبوليتيك بإحتياجات الدولة من المساحة، ويبحث في كيفية زيادة هذه المساحة أي تأمين احتياجات الدولة من المساحات على حساب بعضها البعض.

[1]- محمّد رزيق، مرجع سابق، ص 20.

[2]- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 33.

- تعنى الجيوبوليتيك بالدولة بإعتبارها كائناً حياً، وليس من خلال مفهوم ساكن فالجيوبوليتيك تبحث وراء علاقة الدولة بالبيئة – مساحتها – ثم تحاول أن تعالج تلك المشكلات الناتجة عن العلاقات المساحية. و الجيوبوليتيك تهتم بالمتطلبات المساحية للدولة، في حين أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الظروف المساحية للدولة، وعندما نضع الجغرافيا في خدمة السياسة المساحة الحالية نجد أن الجيوبوليتيك تتبنى الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالمستقبل أي هل تحققت المتطلبات المساحية للدولة؟ وإن لم تكن قد تحققت فكيف يتم الحصول على تلك المتطلبات بما يتناسب مع ظروفها الجغرافية؟ وفي أي اتجاه يجب أن يحدث التغيير؟[1].
- تقوم الجيوبوليتيك برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية، ولهذا يتردد دائما مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية. وبما أن الجيوبوليتيكيا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم، فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه، بينما تحاول الجغرافيا السياسية أن تصبح علما موضوعيًّا بقصر مهامه على رسم صورة معاصرة للوحدات السياسية مع أضواء على الخلفيات الطبيعية والبشرية والتاريخية، وخاصة في موضوع الحدود السياسية، الذي تكون دراسته واحداً من أهم منطلقات الدراسة في الجغرافيا السياسية –وذلك باعتبار أن الحدود السياسية هي «مقياس» الحركة في الوحدة السياسية – ومؤشرا على صحة الأداء السياسي[2]. ولذلك تتصف الجغرافيا السياسية بأنها موضوعية علمية، لأنها تنطلق من حقائق موجودة بالفعل، في حين أن الجيوبوليتيك يعتبر مثالي النزعة وهو غير موضوعي في المبدأ، لأنه يدرس حالة غير موجودة حاليا، بل حالة يسعى للوصول اليها ويجادها.

إنّ الجيوبوليتيك تضع تصوّر لحالة الدولة في المستقبل، بينما تقتنع الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر.

- يتصف الجيوبوليتيك بأنه ديناميكي متحرك لأنه يدرس الدولة في حالة نموها، وتوسعها، وحركيتها أما الجغرافيا السياسية فهي ثابته (استاتيكية) أي تدرس الدولة بحالتها الراهنة[3]. وبهذا فإن الجيوبوليتيك

[1]– المرجع السابق، ص 33.

[2]– محمّد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسات تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 10 – 11.

3– إبراهيم احمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 19.

يتسم بالتطوّر والحركة وينظر إلى الدّولة بأنها كائنا عضويا في حركة متطوّرة، بينما تميل الجغرافيا السياسية إلى الثبات أي أنها تعُد إلى الدّولة كوحدة استاتيكية.

- إنّ الجيوبوليتيك تحاول وضع الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدّولة، (أي لتحقيق أغراضها في مجالها الحيوي حتى ولو كان ذلك على حساب جيرانها) بينما الجغرافيا السياسيّة ليست سوى صورة الدّولة، أي تحليل عناصر القوّة في بناء الدّولة السياسي. فالجغرافيا السياسية تركّز على الظّواهر الجغرافيّة لتعطيها تفسيراً سياسياً، أما الجيوبوليتيك تركّز على الظواهر السياسية لتعطيها تفسيراً جغرافياً وتدرس الطابع الجغرافي لهذه الظواهر.[1]

2- الجيوبوليتيك والاستراتيجيّة :

الجيوبوليتيكا لا تعني أنها مرادفة للاستراتيجية لأنّ الجيوبوليتيكا تساعد على تشكيل أغراض العمل السياسي وفي نفس الوقت تقترح الوسائل التي يمكن بها تنفيذ هذا العمل.

في حين أن الاستراتيجية في معناها العام القيادة في فن استخدام القوة أو بمعنى آخر هي فن القيادة في الحرب بأجمعها، وبذلك تتضمن الخطط العامة لإعداد المعارك، وقد اشتقت من كلمة ستراتيجوس اليونانيّة، بمعنى القائد وتقوم بوضعها القيادات العليا البرية والبحريّة والجوية متعاونة، ويختلف مفهوم الاستراتيجية عن التكتيك، الذي هو فن القيادة على أرض المعركة ذاتها،فإذا كانت الاستراتيجيّة هي التخطيط الذي يوضع لخوض كل معركة على حدى، وقد أخذت الكلمة أيضا من كلمة تاسين اليونانية، وهي فعل معناه يهيء للحرب.[2]

وبما أن الهدف من الاستراتيجية هو كسب المعركة، فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه سلميا كما يمكن تحقيقه عسكريا، وخصوصا في ظل التطورات الحديثة في العلاقات الدولية[3]، بينما نجد الجيوبوليتيك يجعل الجغرافيا في خدمة الدولة ويعتنق فلسفة خاصة هي فلسفة القوة، وأن الظرورة لا تعرف قانوناً ولذلك تحاول أن تجد المبررات للسلوك السياسي لها[4].

---

[1]- محمّد رزيق، مرجع سابق، ص 24 - 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 46.

[3]- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 308.

[4]- المرجع السابق، ص 41.

الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستخدمة في سبيل ذلك كل امكانياتها[1]، وعلم الجيبوليتيك يرسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة[2].

المطلب الثالث: تطور الفكر الجيوبوليتيكي.

يقول ماكيندر: « لكل قرن جيوبوليتيكيته، وإلى اليوم فإن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي لتلك الحقائق وذلك لأغراض عملية ».

وولد الجيوبوليتيك من رحم الجغرافيا السياسية، وكان أول من استعمل لفظ " الجيوبوليتيك " هو العالم السياسي السويدي واستاذ جامعة غوتبرغ "رودولف كيلين " (1864-1922)، الذي تأثر بأفكار "راتزل" في الجغرافيا السياسية، والمتعلقة بدراسة السياسة العالمية وطبيعة الحكومات.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى تطور الفكر الجيوبوليتيكي عبر العصور، إنطلاقا من العهد الاغريقي مرورا بالرومان والمسلمين، وصولا إلى الجيوبوليتيك الاوربي في العصر الحديث.

I. عند الإغريق:

من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تتبع المعرفة الجغرافية عند الاغريق، الملاحم الشعرية مثل ملحمة "هوميروس" المعروفة بإسم الالياذة، والأوديسة. ويعترف "سترابو" – الملقب بأبي الجغرافيا– لهوميروس بالفضل والسبق في كتابه الأول، وجميع مباحث سترابو مؤيدة بشواهد من الشعر الهوميري.[3]

وهناك شاعر أخر اسمه "هزيودوس"، كتب ملحمتين الاولى "الأعمال والأيام"، والثانية "سلالة الالهة"[4]

وتعدّ الأفكار الجيوبوليتيكيّة قديمة قدم الفكر الإنساني في حضاراته العليا القديمة، ولعل أقدم فكرة صريحة وصلت إلينا، هي أفكار الفيلسوف الإغريقي "أرسطو"، الذي أكد على موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل «المناخي» قد أهّل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشّمال «البارد» والجنوب «الحارّ» (أرسطو في كتاب السياسة)[5]

[1]– علي أحمد هارون، المرجع السابق، ص 308.

[2]– المرجع نفسه، ص 41.

[3]– محمد محمود محمدين، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان، ط2، (الرياض: دار الخريجي للنّشر والتّوزيع، 1996)، ص 81.

[4]– المرجع نفسه، ص 84.

[5]– محمّد رياض، مرجع سابق، ص 51 – 52.

يعد "أناكسيمندر" أول من رسم خريطة العالم بعد لوحة جاسور* بألفي سنة وقد افاد الاغريق كثيرا من المصريين والبابليين في رسم الخرائط، وتمتاز خرائطهم بالدقة، وقام "هيكياتوس Hecateus" بتحسين خريطة "أناكسيمندر" للعالم، واضاف اليها بيانات جديدة، ورسم "هيرودوتس" خريطة للعالم، واهم ما جاء به من جديد توصيل البحر الاحمر بالمحيط الهندي[1].

يعد اليوناني ارسطو (383 – 322 ق.م) اقدم من كتب في الجغرافيا السياسية، فمن خلال اصداره الشهير باسم "السياسة politics" والذي عرض فيه نموذجا مثاليا عن المدينة (الدولة)، موضحا فيه عنصرين أساسيين وهما: السكان وطبيعة المنطقة التي توجد فيها هذه الدولة (المدينة)، باعتبارها اهم العناصر التي تحدد قوة المدينة. وقدم ارسطو في كتابه بعض الافكار الهامة حول دور كل من السكان والظروف الطبيعية في إضفاء القوة أو الضعف للدولة[2].

لهذا فالجيوبوليتيكا الإغريقية ترتبط بأقاليم مناخية عامة وعالمية، عكس الأفكار الإقليمية البيئية المحددة لدول الشرق الأوسط، وأقدم ما وصل إلينا هو خريطة "هيكاتيوس Hecateus" – القرن السادس ق.م – التي قسمت العالم إقليمين مناخيين: البارد ويشتمل على أوروبا وشمال آسيا، والدافئ المشتمل على آسيا وأفريقيا، وفي رأيه أن الإقليم الدافئ أكثر ملاءمة للسكن وتكوين القوى الدولية، وفي القرن الخامس ق.م نجد "بارمينيدس Parmenides " يقسم العالم إلى خمسة أقاليم مناخية: إقليم شديد الحرارة، وإقليمان شديدا البرودة، وإقليمان معتدلان. وقد بنى أرسطو سياسته على تقسيمات "بارمينيدس" وقال إن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة[3].

وأخذ آخرون يفسرون التغايرات السياسية بين المدن والدول على ضوء أشكال السطح المختلفة، فإقليم "أتيكا" – الذي برز على سطح السياسة الإغريقية فترة طويلة – قد نما سياسيًّا وازدهر حضاريًّا نتيجة الظروف الطبيعية التي جعلته آمنًا من الغزو، وعلى هذا أصبحت "أتيكا" مكانا يلتجأ إليه لفقره

*– لوحة جاسور: اقدم خريطة طبوغرافية موجودة – القرن الخامس عشر ق.م–، اكتشفت في مدينة جاسور شمال بابل.

[1]– محمد محمود محمدين، مرجع سابق، ص 114.

[2]– فايز محمّد العيسوي، مرجع سابق، ص 18 – 19.

[3]- محمّد رياض، مرجع سابق، ص 55.

الطبيعي في موارده المحلية، ويرى ثيوسيددس "Thucydides" أن هذه الظروف عكس غنى إقليم هيلاس الذي جعله مسرحا مستمرا للصراع[1].

أما الفكر الجيوبوليتيكي الإغريقي فقد انبنى على فكر نظري في مجموعه، وقد عكس الأفكار السياسية العملية لدول الشرق الأوسط، ولعل ذلك الشيء كان مرتبطا بالصراع المستمر لهذه الدول بينها وبين بعضها، وبينها وبين قوى الرعاة في الصحارى والهضاب المحيطة، أما الإغريق فلم يكونوا دولة بالمعنى المفهوم، إنما دويلات تلتئم في تركيب حضاري شامل أساسه الاقتصادي التجارة البحرية الواسعة من البحر الأسود إلى البحر المتوسط الغربي والشرقي[2].

II. عند الرومان:

"سترابون"(63ق.م –24 م) هو روماني، وهو أوّل من أشار أنّ القوى العالميّة مركز في الأقاليم القاريّة الكبيرة، وليس الأطراف البحريّة للقارّات، وبالتالي فأوروبا هي مركز هذه القوى.

اشار في كتابه "الجغرافيا"إلى أن الحكومة المركزية القوية، من خلال حاكم قوي يمكن أن تقيم امبراطورية قارية قوية ومزدهرة، ومن رأيه أن ايطاليا بسبب موقعها الممتاز، ومناخها الملائم ومواردها المتعددة تعد مكانا طبيعيا ملائم لقيام دولة قوية[3].

ولعل سترابو كان أول من أشار في تقسيمه إلى «العالم ذو الأهمية» الذي حدده بامتداد من «أعمدة هرقل (جبل طارق) إلى خليج المحيط الشرقي (البنغال)، ومن إيرنا (أيرلندا) إلى سينامون (سيلان: سريلانكا) ... أما الأراضي التي تقع على حدود ذلك الإقليم فهي غري مسكونة، ولا تهم الجغرافي، فالعلم بها لا يُعطي أية معلومات يمكن الإفادة منهاسياسياً، خاصة إذا كانت جزراً لا يستطيع سكانها إعاقتنا أو إفادتنا تجاريًّا

وفكرة وجود أكثر من عالم واحد مسكون بالناس، ومن ثم إمكان وجود أكثر من نواة للقوى العالمية، فكرة لم يُلقي إليها بالاً الإغريق أو الرومان حتى سترابو، لكن بذور الفكرة نجدها في أفكار شائعة عن القارة المفقودة «أتلانتس»، كما ورد ذكرها في "جمهورية أفلاطون" على أنها كانت الدولة المثالية القوية القادرة على رد أي دولة أخرى من قارة أخرى، ولكن الروماني "ميلا Mela " يؤكد أن

[1]– محمّد رياض، المرجع السابق، ص 55.

[2]– عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، (الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي للنّشر والتّوزيع، 1999)، ص 64.

[3]– علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 14.

الإقليم المعتدل الجنوبي مسكون، وكذلك شاعت باستمرار فكرة وجود أرض جنوبية عظيمة " terra australis" وبرغم ذلك كله فإن أفكار سيادة أوروبا القارية لم تتزعزع[1].

ويعتبر "بطليموس" بحق حلقة وصل بين الجغرافيا القديمة والجغرافيا الحديثة، ويوصف احيانا بأنه أبو الجغرافيا، وقد تعددت مجالات الاهتمامات الجغرافية عنده فله بعض الافكار، منها على سبيل المثال أن الارض كروية و أنها ثابته، و أن الاجرام السماوية هي التي تتحرك حولها، وقد ظل هذا الرأي سائدا بين المفكرين حتى القرن السابع عشر ميلادي. وجمع "بطليموس" معلومات عن مواقع البلدان، ووقعها على خريطة حسب درجات العرض والطول، وكانت خريطة بطليموس أكثر دقة من الخرائط السابقة[2].

لكن الجغرافي الروماني "بليني Pliny " «الكبير» رسم صورة جيوبوليتيكية فريدة للإمبراطورية الرومانية، متخذًا طرق الحركة البرية والبحرية لتحديد الإمبراطورية، وأوضح أن روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة حول البحر المتوسط في صورة اتفاق متكامل مع امتداد الطرق الرومانية، وفي بعض الأحيان تنتهي هذه الطرق إلى عائق نهري مثل نهر الراين أو الدانوب أو الفرات والنيل، وعلى هذا النحو تصبح نهايات نظام الطرق الرومانية إطارا يحدد الدولة من أطرافها القصوى، بينما هناك إطار آخر داخلي متمثل في طرق الملاحة في البحر المتوسط التي سيطرت عليها روما تمام السيطرة طوال مجدها[3].

III. عند المسلمين:

في العهد الإسلامي نجد الجغرافيين العرب يهتمون أساسا بالجغرافيا الوصفية والإقليمية والفلكية ورسم الخرائط، ولكن في إطار الجغرافيا الإقليمية لكل دولة أو إقليم على حدة كانت تبرز المعالجات المختلفة القدر لموضوعات الجغرافيا السياسية. وعلى وجه العموم فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية والإسلامية كانت تقسم العالم المسكون – وهو النصف الشمالي من الأرض – إلى قسمين رئيسيين هما أوروبا في الشمال وأفريقيا وآسيا في الجنوب، وهم في الحقيقة لم يميزوا بين أفريقيا وآسيا، بل اعتبروها كتلة قارية واحدة. ويفصل بين هذين القسمين البحر المتوسط والأسود، ويقتربان في منطقتي جبل

[1] – محمّد رياض، مرجع سابق، ص 56.

[2] – عيسى علي إبراهيم، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 42.

[3] – محمد رياض، المرجع السابق، ص 56.

طارق وبحر مرمرة، وقد قوى هذا التقسيم انقسام حضاري مماثل: عالم إسلامي عربي الطابع في معظمه يقوم في جنوب وشرق هذا البحر، وعالم مسيحي أوروبي في شمال هذا البحر، والاستثناء الوحيد كان الخلافة الإسلامية في إسبانيا[1].

وقد برز من العرب إبن خلدون (1382 – 1405) عندما تناول ما يرتبط بالجغرافيا السياسية في مقدمته، حيث أشار الى القبيلة و الدولة والصراع بين البدو والحضر، كما ناقش نشأة الدولة وعوامل انهيارها و أثر السلالة في تكوين الدولة[2].

وعلى ذلك فإن ابن خلدون قد قدم الخطوط العريضة لما قد نسميه الان أول المفاهيم عن دورة حياة الدولة، فقد اوضح ابن خلدون العلاقة بين نمط الحياة ومفهوم الدولة[3].

ولقد توصل ابن خلدون إلى أن العلاقة التبادلية بين المدينة والمجتمع القبلي لا ترتبط فقط بالنمو والتطور، ولكن هناك علاقة وظائفية وأن تلك العلاقة تتطور مع التطور الاقتصادي العالمي. ومن هنا نخلص إلى محاولة هذا العالم العربي في العصور الوسطى للوصول إلى نموذج نظري لنمو الامم وانحسارها، حيث تشابهة مع أفكار العديد من المفكرين السياسيين الاوربيين الذين قدموها في القرن التاسع عشر، فكتاب ابن خلدون بدأ بمناقشة (دراسة) علاقة الانسان بالبيئة حيث عرض عاملين يؤثران في حياة الانسان، أحدهما مشتق من البيئة الطبيعية والمحيطة والاخر متعلق بالخبرات الثقافية والتاريخية. ولكن محاولاته في الجغرافيا البشرية والسياسية لم تكن محددة، وقد وصفه أحد الجغرافيين المعاصرين بأنه أظول من وجه الاهتمام إلى دراسة العلاقة بين الانسان والبيئة[4].

ومزجت الحضارة الاسلامية تراث الامم السابقة في شرق العالم الاسلامي ممثلا في حضارات الصين والهند وفارس، وفي غربه من خلال ترجمة ما خلفه الاغريق و الرومان وأضاف علماء المسلمين الجديد إليه لتنقله بعدهم أوربا في عصر النهضة وتؤسس عليه حضارتها الحديثة[5].

بعد ظهور الاسلام دفعت عوامل جديدة المسلمين للعناية بالفكر الجغرافي وهي[6]:

---

[1]– محمد رياض، المرجع السابق، ص 57.

[2]– علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 15.

[3]– فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 21.

[4]– المرجع نفسه، ص 21 – 22.

[5]– عيسى علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 63.

[6]– المرجع نفسه، ص 68 – 70.

- ✓ الرغبة في نشر الدعوة الاسلامية، فالاسلام جاء للناس كافة وأمر النبي (ص) بتبليغ الدعوة لا لأمة لاالعرب وحدها وإنما لكل الامم الاخرى، وخاطب في حياته كسرى فارس وقيصر الروم وأرسل الصحابة إلى اليمن وإلى المقوقس في مصر، وتولى الخلفاء من بعد ذلك الدعوة بالرعاية حتى بلغت الصين وجزر أندونيسيا في الشرق و افريقيا في ما وراء الصحراء الكبرى ودخلت أوربا ذاتها، ومن ثمة اتسع اهتمام العرب بالعالم الواقع خارج جزيرتهم تدريجيا وعرفوا الكثير عن خصائص هذه المناطق الطبيعية والبشرية.
- ✓ الفتوحات الاسلامية واستلزمت اعدادا مسبقا من قادة الجيوش الاسلامية، وشمل ذلك جغرافية البلاد التي يتجه لها كل قائد من حيث الطرق المؤدية لها، والعقبات الطبيعية فيها وقوتها البشرية وظروف مناخها، وموارد مياهها وانتاجها الاقتصادي، وبعد ان تمت الفتوحات تزايدة الحاجة لهذه المعلومات، سواء لاستخدامها في الاغراض الادارية أو لتسهيل مهمة فاتحين اخرين أو دعاة.
- ✓ تشجيع الخلفاء والاولاة خلال القرون الاولى لجمع المعلومات الجغرافية الجديدة، التي لم تكن متوفرة في كتب الجغرافيين القدامى، أو لم يتحدث عنها التجار الذين ارتادوا هذه البلاد وعرفوا طرقها، ومن ثمة ازدهرت الرحلات الوصفية التي قام بها عدد كبير من الرحالة، قضو فيها عشرات السنين وتجولوا في بلاد العالم الاسلامي وخارجه. وشمل تشجيع الخلفاء أيضا حركة الترجمة والنقل عن اللغات غير العربية، وبلغت هذه أوجها في عهد العباسيين وبالذات في فترة حكم أبو جعفر المنصور وهارون الرشيد والمأمون، وشملت كتبا ذات قيمة جغرافية خاصة، وبالذات من التراث اليوناني.
- ✓ اقامة جهاز للبريد يربط الامصار بعاصمة الخلافة سواء في المدينة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد ثم القاهرة، فحرص خلفاء المسلمون على تأمين وخدمة طرق البريد هذه عند اختراقها المناطق الصحراوية، بحفر الابار واقامة الاستراحات وكفالة الامن.

لقد أسدى العرب خدمة جليلة للمعرفة الانسانية، حينما كفلوا العلم الاغريقي بالحفظ والصون، ونظرا لما بذلوه من جهود مخلصة في ميدان الجغرافيا، وما دونوه من كتب وما ترجموه، فإن كثيرا من

المستشرقين قد جذبهم موضوع الجغرافيا عند العرب والمسلمين، إلا أن كثيرا من المستشرقين قد تناول دراسة التراث الجغرافي الاسلامي دراسة يعيب بعضها روح التعصب وعدم الفهم للنصوص العربية[1].

وعلى هذا النحو كانت الأفكار الجيوبوليتيكية العربية عامة موجهة نحو السيطرة القارية السياسية، والسيطرة التجارية – البحرية والبرية إلى المحيط الهندي وشرق آسيا ووسطها وأفريقيا الزنجية – على الهوامش، وبهذا نستطيع أن نقول إن ثمة اختلافًا بين الإمبراطورية الإسلامية في أوجها والإمبراطورية الرومانية في أوجها، ولكن هذا الاختلاف يرتبط بموقع القلب والتوجيه القاري، فروما كانت ترتكز على القارة الأوروبية والبحر المتوسط، بينما كانت مدينة بغداد ترتكز على العالم الأفروآسيوي والمحيط الهندي، وبذلك كانت القاعدة الإسلامية كبيرة وامتداداتها الأرضية شاملة لمسطح أرضي وبحري واسع بالمقارنة بروما. وفيما عدا هذا الاختلاف فإن الطرق البرية والبحرية الإسلامية كانت عصب الامتداد الإمبراطوري في كل اتجاه، وكانت الكتلة الأرضية الوسطى هي الحلقة التي تكون الإطار الداخلي للإمبراطورية الإسلامية، وحدود هذه الكتلة كانت جبال طوروس وهضبة أرمينيا وجبال القوقاز وبحر الخزر – قزوين – في الشمال، وساحل البحر المتوسط الشرقي والجنوبي حتى برقة في الجنوب، ثم الإطار الصحراوي الذي يحف ببرقة ومصر، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والبحر العربي حتى بلوخستان في الغرب والجنوب، بينما كانت أطراف السند وخوراسان وما بين النهرين تكون الحدود الشرقية لهذا القلب الداخلي، وإلى جانب ذلك كانت هناك حدود أخرى تمثل الحلقة الخارجية للعالم الإسلامي تمتد غربًا إلى إسبانيا وشمال غرب أفريقيا، وجنوبًا حتى موريتانيا وسواحل أفريقيا الشرقية، وشرقًا إلى الهند وتركستان حتى حدود الإستبس[2].

يوصف الفكر الجغرافي للعصور الوسطى بأنه إسلامي، لأن العلماء المسلمين أسهموا في إثرائه بإسهامات كبيرة. ولقد كتب "لاروس" الفرنسي في دائرة معارفه عن الجغرافيا الاسلامية فقال « إذا أراد القارئ أن يجد في القرن الحادي عشر عجيبة من العجائب الجغرافية فلا يبحثن عنها في أوربا التي صارت إذ ذاك بربرية، ولكن ليبحث عنها عند العرب »[3].

[1]– محمد محمود محمدين، مرجع سابق، ص 133.

[2]– محمد رياض، مرجع سابق، ص 57.

[3]– محمد محمود محمدين، المرجع السابق، ص 139.

IV. الفكر الجيوبوليتيكي الحديث:

في الماضي كانت المحاولات الجيوبوليتيكية ممكنة، فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوى الدولية الرئيسية عبارة عن ارتباطات بالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، فمركز هذه القوى كان محددا بمنطقة ضيقة في أوروبا ودول البحر المتوسط البحرية، وفي خلال ثلاثة آلاف سنة كانت مراكز القوى العالمية عبارة عن «قلوب» صغرية تنقلب من مكان إلى آخر في الشرق الأوسط وأوروبا: مصر، العراق، فارس الغربية، الإغريق، قرطاجة، روما، بيزنطة، بغداد (الخلافة العباسية)، القاهرة (الخلافة الفاطمية والمملوكية)، الأستانة (العثمانية)، إسبانيا والبرتغال، فرنسا، إنجلترا، هولندا، ألمانيا.

هذه المراكز السياسية على مر الزمن تزامنت أو تلاحقت الواحدة تلو الأخرى بعد صراع زمني، وكانت هذه في مجموعها تكون «العالم ذو الأهمية» في رأي "جيمس فيرجريف" فهذا العالم – بموقعه وأوضاعه الجغرافية الخاصة – مكن شعوبه وسكانه من أن يطوروا وينموا موارد بلادهم المحلية أولاً، ثم التوسع بعد ذلك إلى أقاليم وموارد خارجية في مناطق أقل نمواً وتقدما[1].

كما يبدو من كتابات "بودان Budin" في القرن السادس عشر الميلادي الذي كان يرى أن شكل الجمهورية ينبغي أن يتطابق مع صفاة البشر. وكذلك "منتيسكيو Montesquieu" الذي يرى أن هناك صلة بين المناخ والقدرة على التنظيم والعدوان، والذي ذكر في كتابه "روح القوانين" عن أثر كل من المناخ وسطح الأرض على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية، فقد ذكر أن المناخ البارد يرتبط بالحرية السياسية، أما المناخ الحار فيؤدي إلى العبودية والحكم المطلق، كما أن السهول الفسيحة تسمح بتكوين الامبراطوريات، بينما تؤدي الجبال إلى الاستقلال والشعور بالحرية.

وفي منتصف القرن السابع عشر ظهر في بريطانيا السير وليم بتي Sir William Petty،... درس أيضا العلاقة بين الدول وبيئاتها الجغرافية في كتابه عن "أيرلند". وفي هذا الكتاب دراسة لمناطق النفوذ الدولي وشكل الدولة الجغرافي والمساحة المثلى للدولة لكي تتمكن من السيطرة على جميع أطرافها، والموقع الجغرافي للدولة وكثافة السكان وأثر ذلك في توجيه نشاطهم الاقتصادي، كما تناول العلاقة بين الجزر البريطانية وبين أوربا، وبينها وبين ممتلكاتها، والطرق البحرية العالمية، وإليه يرجع الفضل في إبراز أهم صفتين جغرافيتين للدولة وهما: موقع الدولة ومساحتها[2].

[1]– محمد رياض، مرجع سابق، ص 53.

[2]– علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 15.

جاءت محاولات الجيوبوليتيكا الحديثة تسري مع تطور العلوم الجغرافية، وقد كان الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانت" أول من عالج من المحدثين هذا الموضوع السياسي العالمي، فأعرب عن اعتقاده بأن وجود «الدولة العاملية» أمر مؤسس على طبيعة الأشياء، وقد أيد هذا الاعتقاد بالأدلة التالية:

- أن الطبيعة قد حبت الإنسان بإمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم.
- أن الطبيعة قد بعثرت الإنسان نتيجة استمرار الحروب مما أدى إلى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن.
- وأن العاملين السابقين معا قد أجبرا الإنسان على أن ينهي حروبه دائما بعقد الصلح وإقامة السلام. ولقد رأى "كانت" أن الدولة الأوروبية دائمة الحروب فيما بينها بسبب رغبة هذه الدول في إخضاع بعضها البعض، ومن ثم فإن إيجاد اتحاد أوروبي من الدول المستقلة الحرة يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلام في العالم نتيجة لأن أوروبا في عصر "كانت" كانت تسيطر على أقدار العالم السياسية. وعلى عكس الاتّحاد العالمي للدّول كما رآه "كانط" في صورة الدّولة العالميّة، فإنّ مؤسّسي الجغرافيا الحديثة قد أكّدوا على مفهوم الإقليميّة المرتبطة بالأنماط الإقليميّة وقد أصبحت هذه الأفكار الإقليميّة أسس الجيوبوليتيكا الحديثة[1].

نتيجة للكشوفات الجغرافيّة الكبرى ("كولمبس"،"غاما"،"ماجلّان")، تغيّرت النّظرة الجيوبوليتيكيّة القارية وتحوّل مركز القوى إلى أقاليم الهامش الأوروبّي الغربي في البرتغال، اسبانيا، هولندا، ثمّ فرنسا وبريطانيا، وبناء على ذلك تطوّرت السّيطرة البحريّة وتأثرت بها بشكل شبه كلّي الأفكار الجيوبوليتيكيّة.[2]

كما سجّل القرن التاسع عشر بزوغ العصر الصناعي الذي أخذ فيه التطوّر الصناعي يغيّر وجه العالم ماديا وانسانيّا واحتل الاقتصاد المكان الأوّل من اهتمامات السّياسة وأصبح علما حقيقيّا، بسبب كثرة وشدّة تعقيد المشاكل الجديدة التي طرحها، وبالرّغم من تقدّم العلوم وتطوّر وسائل المواصلات، التي قصّرت المسافات، ويسّرت اختلاط الشّعوب ببعضها البعض، ظلّت هناك حقيقة ثابتة تفرض نفسها على الإنسان ألا وهي :« إنّ كلّ التّطوّرات والأحداث تقع على الأرض وترتبط بها حتى عندما تغيرها »[3].

[1]– عدنان صافي، مرجع سابق، ص 69.

[2]– محمد رزيق، مرجع سابق، ص 25- 26.

[3]– بيير سيليريه، الجغرافيا السياسيّة والجغرافيا الإستراتيجية، ط1، تر: أحمد عبد الكريم (سوريا: الأهالي للنّشر والتّوزيع، 1988) ص 20.

وقد أعطى هذا التّقدّم للجغرافيا قيمة جديدة، فاحتلّت مكانة أكثر أهمّية، بينما تأثرت مناهجها بالتجديد الفكري، و أصبحت السياسة والإقتصاد والتنظيم الإجتماعي تلجأ للجغرافيا على الأقل في حدود معينة، لتفسير أصولها و إتجاهاتها و تبحث فيها عن عناصر جديدة تضيفها إلى عناصر أخرى لتبني بها«مذاهب للعمل» وهكذا أنشأت الجغرافيا الحديثة، وحصلت إحدى فروعها على أهمية خاصة، لأن المشاكل التي تبحثها متغيرة وكثيرة الدّقة، وتتعلق مباشرة بمستقبل البشرية عندما تحاول إقتراح الوسائل لتوجيهه، و هذا الفرع هو الجغرافيا السياسية، خاصة عندما يستوفي جميع عناصره و يثبت جدارته[1].

وتأخذ الأفكار الحديثة في الجيوبوليتيكا، العالم على أنّه ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وخطوط تصل هذه التوزيعات فيما بينها، فعلى سبيل المثال، ترى إحدى الأفكار الجيوبوليتيكيّة أنّ التّركيز، يجب أن يُصَبّ على الكتلة القارّية المتكونة من أوربا وآسيا وافريقيا معا، فهناك 56٪ من مساحة اليابس العالمي، و84٪ من سكانه، وحول هذا التّكتّل الأرضي الكبير مسطحات مائيّة واسعة، تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة اليابس هذه هي فكرة «الجزيرة العالميّة» وواضح أنّ مركز ثقل هذه الفكرة يرتبط بأكبر مساحة من الأرض اليابسة.[2]

وفكرة أخرى تركز على النصف الشمالي من الكرة الأرضية: أوروآسيا وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى، وهنا نجد 60 ٪ من مساحة اليابس الأرضي و40٪ من السكان، والتركيز هنا على مسطحات الماء والهواء التي تربط أوروآسيا بأمريكا، وهناك أفكار أخرى عالمية مثل تلك التي تركز على الأطلنطي على أنه رابط بين الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا معا باعتبار هذه القارات الأربع والمحيط الذي يربط بينها هي التكتل الأرضي ذو الأهمية والمغزى في العالم، ولا شك أن هذه الفكرة تستمد جذورها من العلاقات التجارية وخطوط الاتصال البحري والجوي الكثيفة التي تتمركز في الأطلنطي بالقياس إلى بقية المحيطات[3].

ظهر في النصف الاول من القرن التاسع عشر الجغرافي الألماني "كارل ريتر " (1779 – 1859 م) وكان من الرواد المساهمين في هذ المجال، حين قال: «إن الحضارات الانسانية تنبع من أصول عضوية وإن الحضارات تولد وتنمو وتموت»[4].

[1]– بيير سيليريه المرجع السابق، ص 20 – 21.

[2]– عدنان صافي، مرجع سابق ص 70.

[3]– محمد رياض، مرجع سابق، ص 58 – 59.

[4]– فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 21 – 22.

"فريديريك راتزل" الألماني (1844 – 1904 م) الذي يعد المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية الحديثة، وقد كان راتزل في دراسته عن الجغرافيا السياسية متأثرا بأراء داروين وبالحتم البيئي الذي كان سائدا طوال القرن التاسع عشر، والذي سيطر على فكر الجغرافيين الألمان طوال هذا القرن. وقد ظهرت اراء راتزل في كتابه عن الجغرافيا السياسية في عام 1897 الذي يعد نقطة البداية للجغرافيا السياسية وفي هذا الكتاب تظهر نزعة راتزل الحتمية حيث حاول أن يبرز العلاقة بين الدولة والأرض واثر البيئة في الدولة، واليه يرجع الفضل في تطوير هذه العلاقة، وفي تصنيف الاثار التي تحدثها البيئة في قوى هذه الدول... فهو بذلك يرى أن الدولة في كل مراحلها تشبه الكائن الحي الذي ينمو تبعا لقوانين الأحياء، كما ذكر في كتابه أن نمو الدولة يبدأ من نواة صغيرة تأخذ في الاتساع لتضم أطراف جديدة لها. والحدود السياسية في تصوره عبارة عن مناطق تلتقي عندها حدود الكائنات الحية الاقليمية المتوسعة، ولذلك فإن هذه المناطق تعد مناطق احتكاك قد تؤدي إلى نشوب الحروب لأنها قد تضيق لدى الدول الضعيفة وتتوسع بالنسبة للدول القوية التي لديها القدرة على التوسع، ولذلك تضم بعض السكان من الأمم الأخرى الضعيفة. وقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن رغبة الألمان في التوسع على حساب الدول المجاورة[1].

كما ناقش راتزل أسس الجغرافيا السياسية ومقومات قيام الدولة، من موقع ومساحة وسواحل وتضاريس وغطاء نباتي، وأكد على أهمية موقع العاصمة والظروف الحضارية، والمعتقدات الدينية، ومدى الوحدة والتفكك في الدولة، وقلب الدولة، وأعطى للحدود السياسية أهمية خاصة حيث اعتبرها بمثابة العضو الخارجي للدولة، فهي كالجلد بالنسبة للأحياء، وهي تعطي الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولهاوقوتها وضعفها ... ففي مقال له بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة" ذكر راتزل سبعة قوانين تحكم حركة الدولة في مجالها الحيوي[2].

شهدت الفترة ما بعد راتزل ميلاد أحد أهم الدارسين لنظرية الدولة ككائن حي والأفكار الأخرى المرتبطة بالجغرافيا السياسية، ألا وهو العالم السياسي السويدي "رودولف كيلين Rudolf Kjellen" (1864 – 1922)... وتأثر كيلين تأثرا كبيرا بأفكار راتزل في الجغرافيا السياسية والمتعلقة بدراسة السياسة العالمية وطبيعة الحكومات[3].

[1]– علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 16 – 17.

[2]– المرجع نفسه، ص 17.

[3]– فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 30.

واهتم كيلين مثل راتزل بدراسة العملية التي من خلالها تتحول قطعة من الأرض من منطقة جغرافية بسيطة، إلى مناطق حضارية وسياسية لكل منها شخصيتها المميزة وغريزتها في البقاء والحفاظ على الذات، ثم الانتشار والتوسع [1].

وهناك إسهامات بالغة الأهمية لمفكرين اخرين ألمان وفرنسيين وبريطانيين وكذلك أمريكيين، أرسوا قواعد الفكر الجيوبوليتيكي الحديث، سوف نتعرض لهم لاحقا من خلال النظريات والمدارس الجيوبوليتيكية.

وهناك أيضا مفاهيم مختلفة لتوزيع الأفكار الجيوبوليتيكية في عالم ما بين الحربين و لإعادة مناقشتها في عديد من الدول. فمثلا حققت الجيوبوليتيكا درجات متفاوتة من النجاح في فنلندا (1990) و السويد (1992) واليابان (1994)، وهناك دراسات حول النقد الفرنسي للجيوبوليتيك الألماني، و جهود صياغة الجيوبوليتيكا، الفرنسية و توضح دراسات حديثة كيف أن كل من الجيوبوليتيكيات الألمانية و الفرنسية كانتا تقرآن في إيطاليا الفاشية، حيث طور الجغرافيون "جيوبوليتيكا إيطالية". في ضوء هذه الجيوبوليتيكيات البعيدة، ولكنها مميزة عنها وكذلك تجددت الجيوبوليتيكا في إسبانيا في عهد فرانكو، و كما أجريت دراسات على الإستجابة للجيوبوليتيكا في كل من الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي.[2]

في ضوء هذا الفهم الأكثر تقدما للتواريخ الجيوبوليتيكية بوسعنا الزعم أن الجغرافيين يتحملون مسؤولية كبيرة عن التفكير في نتائج المعارف الجيوبوليتيكية في الماضي و الحاضر حيث تركز الدراسات الحديثة للعلاقات بين الجغرافيا و الدولة و الجيش على هذه النقطة فقط، إن قدمت هذه العلاقات حاضرا قويا لتأسيس الجغرافيا الأكاديمية في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت رعاية الدّولة تحظى بترحيب الجغرافيين الذين كانوا بدورهم يبحثون عن زيادة قوّة علمهم الحديث بإظهار استفادة الأمّة من علمهم وكان لتجميع وتنظيم وتداول المعرفة الجغرافيّة في ضوء خرائط ورسوم وتقارير أهمّية عمليّة كبيرة في تحقيق قوّة الدّولة وهكذا قدم الجغرافيّون أيضا مساعدات عمليّة للنّخب السّياسيّة بالإضافة إلى التّسليح الفكري الذي قدّمته الجغرافيا للامبراليّة، وفي اطار هذا السّياق نجد أنّ الصّياغة الأصليّة التي قدّمها "رودلف كيلين" لمصطلح الجيوبوليتيكا قد حدّدت الأساس الاقليمي للدّولة الحديثة والعناصر الجغرافيّة للحكم وعلى هذا النّحو تضرب جذور الفكر الجيوبوليتيكي عميقا في هذا السّياق.[3]

---

[1]- فايز محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 31.

*- وبذلك يعد كيلين أول من استخدم لفظ الجيوبوليتيك، ويقصد به دراسة البيئة الطبيعية للدولة أي المسرح الذي تقوم عليه الدولة.

[2]- كلاوس دودز و ديفيد أتكنسون، مرجع سابق، ص 20 - 21.

[3]- المرجع نفسه، ص 22.

المبحث الثاني : الإطار النّظري للجيوبوليتيك.

أصول النظريات الحديثة ترجع إلى القرن الماضي على يد مؤسسي الجغرافيا الحديثة: "ألكسندر فون همبولت" و "كارل ريتر"، وقد أكد كل من هذين العالمين أن هناك علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي[1].

لقد حظيت نظريات الجيوبوليتيك باهتمام الباحثين والعلماء والمتخصصين ورجال الدّولة، الذين انكبّوا لدراستها وتطويرها بهدف تحقيق المصالح العليا لدولهم، ممّا أدّى إلى ظهور العديد من النّظريّات التي تنوّعت رؤاها نظرا لاختلاف منطلقاتها وغاياتها ويمكن ابراز ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: نظرية المجال الحيوي Living - space (فريدريك راتزل):

نظرية المجال الحيوي، هي النظرية التي ترى الدولة على أنها مثل الكائن الحي، الذي لديه حاجاته ومتطلباته لكي ينمو ويعيش، وبالتالي إن كانت قدرات هذه الدولة أكبر من مساحتها الجغرافية، فعليها أن تتوسع لتؤمن احتياجات سكانها، ويتم هذا التوسع بالحصول على مساحات جديدة على حساب دول أخرى تكون الاضعف بالتالي فالدولة ترى في المناطق التي يمكن أن تتوسع فيها بأنها مجالا حيويا لها.

ترتبط هذه النظريّة بالمفهوم الجيوبوليتيكي، وهو أنّ الدولة كالكائن الحي، كما أنّها تتماشى مع فكرة الحتميّة للظّواهر الجغرافية التي تشكل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، وكان فريدريك راتزل (الألماني) هو الذي أسّس هذه الفكرة أو النّظريّة بشكلها العلمي، فقد أراد راتزل ومن أيّده آنذاك أن يعطوا أساسا جغرافيّا لكل من علمي السّياسة والعلاقات الدّوليّة، حيث أبرزوا زخما قويّا لمبدأ التّوسّع الإقليمي كضرورة عضويّة للكيان السّياسي.[2]

وكتب راتزل «أنه كلما زاد سكان الدولة كلما بحثوا عن مكان أكبر لتوفير القوت لهذه الأعداد المتزايدة وأوضح أن هذا ينتج عنه صراع دائم للحصول على مساحة أكبر، حيث تقوم الدول الأقوى بالحصول على مساحة ما على حساب جيرانها الأضعف. وعلى ذلك فإن ما يحصل بين الدول هو نفس الحال بين الكائنات الحية، حيث يعيش القوي على حساب الضعيف، فيما يطلق عليه قانون البقاء للأصلح»[3].

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 59.

[2]- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسيّة مع تطبيقات جيوبوليتيكية، ط3، (الأردن: دار صفاء للنّشر والتّوزيع، 2000) ص 179.

[3]- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 29.

ولعلّ من أهمّ ما أعطاه لنا راتزل من تراث هو تلك الرّابطة التي أوجدها من المساحات القارية الكبيرة للدّولة وبين القوّة السياسيّة، ففي رأيه أنّ المسطح الكبير – المكان – هو طاقة سياسيّة يمكن أن تظهر وتبرز مع حسن استخدامها، ولقد كان راتزل متأثرا بشدّة في ذلك من مثال حيّ، نموّ الولايات المتحدة كقوّة كبيرة داخل اطار من المكان الكبير، وكان ذلك يشعر أنّ دور أوروبّا سوف يتضاءل، وأنّ تاريخ السياسة العالميّة سوف تسيطر عليه في القرن 20 الدّول العملاقة المساحة التي تحتل مكانا كبيرا من القارات مثل أمريكا وروسيا وأستراليا[1].

وهذه الأفكار أصبحت فيما بعد أساس الجيوبوليتيك الألماني من خلال مفهوم "المجال الحيوي Living - space"، وقصد راتزل بهذا المصطلح "المساحة الجغرافية التي تتطور داخلها الكائنات".

وعرف راتزل نوعين من المجال الحيوي: الأول: المجال الحيوي العام General Lebensraum والآخر : المجال الحيوي الطبيعي Natural Lebensraum، والذي يعتبر بمثابة البيئة الطبيعية البيولوجية. وعلى الرغم من أن مفهوم المساحة الحية قد أسيئ استعماله خلال فترة الحرب الأهلية الألمانية بواسطة مؤيدي الجغرافيا السياسية الألمانية، إلا أن الكثيرين من الجغرافيين اعتبروا هذا المبدأ اكثر المبادئ إثمارا في مجال الجغرافيا المعاصرة[2].

ممّا تقدّم نجد أنّ راتزل في نظريّته للمجال الحيوي أعطى أهمّية كبيرة وخاصّة للحدود السياسيّة، ومن هنا تلعب المساحة أو الرّقعة الكبيرة والموارد الموجودة دورا مهمّا في بناء القوّة السّياسيّة للدّول، ومن هذا نجد أنّها نظريّة جيوبوليتيكيّة جاءت لخدمة مصالح ولتحقيق أطماح على حساب الدّول الأخرى وبشكل عنصري.[3]

فقد نظر للدولة على أنها عضوية التكوين، وأن نجاحها يتوقف لدرجة كبيرة على مقدرتها لإكتساب الأرض، وعلى أنها تعبيرا للرابطة بين الإنسان والأرض، وقد صاغ راتزل نظرية خطيرة للعالم في ظلها تتذبذب نواحي التنافس لسلوك الدولة مع القوانين الطبيعية[4].

[1]– محمد رياض، مرجع سابق، ص 47.

[2]– فايز محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 29 – 30.

[3]– صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 180.

[4]– يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993) ص 09.

المطلب الثاني : نظريّة القوى البحريّة لـ : ماهان (A.t.mohan)

يعتبر ماهان رجل عسكري لم يستخدم مصطلح جيوبوليتيك، إلاّ أنّ منهج تحليله والنتائج التي توصّل إليها تتطابق مع الرّؤية الجيوبوليتيكيّة، وقد استمدّ ماهان نظريّته من تجاربه وخبرته كرجل بحر لذلك كانت القوة البحريّة، باعتبارها مستقبل البشريّة.

ويرى ماهان أنّ التجارة هي الهدف الأوّل للعمليّة السياسيّة وأنّ العمل العسكري هدفه تأمين التجارة، أمّا الأسطول البحري – الحربي – فلا دور له سوى ضمان تحقيق هذه التّجارة، وأنّ أنجع طريقة لتحقيق ذلك هو إنشاء مواقع استراتيجيّة لحماية طرق الملاحة. ويرى ماهان أنّ القوّة البحريّة أساس قوّة الدّولة وأنّ أي دولة تريد السّيطرة على العالم يجب أن تتحكّم في قوّة بحريّة كبيرة، ويجب أن تكون لها السّيطرة على البحّار، وبرأيه أنّ الدّول البحريّة هي التي ستسود العالم في النّهاية.[1]

انطلق ماهان في بناء نظريته حول القوة البحرية من دراسته لبريطانيا، التي وجد فيها النقيض التاريخي لإمبراطوريات قامت على أساس القوة البرية، حيث اعتمدت جيوشها في حركتها على طرق اليابسة فامتلكت مساحات واسعة. لكن بريطانيا كقوة عظمى في التاريخ الحديث بنت قوتها في البحر معتمدة على الأساطيل البحرية القوية، بما لم يمكن أية قوة أوربية أخرى منافستها في سيادة البحر، كما أن إنفرادها في البحر أبعدها عن الانقسامات السياسية التي حدثت آنذاك بين القوى الأساسية في أوربا، ثم إن بريطانيا اعتمدت حسبه إستراتيجية تركيز القوة (power of Concentration) بحشد أكبر قدر ممكن من السفن والأساطيل الحربية التي تزيدها فرص النجاح، في أية منازلة بحرية مع العدو ومواجهة حرب العصابات أو عمليات غزو تجارية[2].

في الحقيقة بنى ماهان نظريته انطلاقا من الخصائص الجغرافية للو.م.إ، حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساسا لبناء القوة البحرية، فأراد خدمة المصالح الأمريكية بدعوتها للتوسع عن طريق نشر قواعد عسكرية بعيدا عن الحدود الوطنية للدولة، مشترطا بناء عدة أساطيل كبيرة بحرية يمكنها الدفاع القومي ضد أي خطر يوجه للقوة البحرية للو.م.إ.

فكان يرى ضرورة احتلال الو.م.إ لجزر هاواي لأنها قاعدة عسكرية أمامية يمكنها أن تستخدم لصد أي هجوم يأتي من القارة الآسيوية، فقامت بضمها عام 1898 بقرار من

[1]– محمد رزيق، مرجع سابق، ص 76 – 77.

[2]– عبد القادر محمد فهمي: المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1 ،(الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص75 76.

الكونغرس، وبالتالي ضمنت مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي للمحيط الهادي، كما دعا إلى ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالأطلسي، وذلك يتم بالهيمنة على البحر الكاريبي في القسم الشرقي من المحيط الهادي، وقد تحقق فعلا ما دعا إليه ماهان من قبل الرئيس "روزفلت" بالسيطرة على قناة بناما[1]

وقد حدّد ماهان ستّة (06) عوامل عدّها أساسيّة في تكوين القوّة البحريّة للدّول وفي ضوئها يمكن تقدير إمكانيّة كل دولة في هذا المضمار وهذه العوامل هي[2] :

أ. **الموقع الجغرافي للدّولة:**

ب. **الشّكل الطّبيعي للدّولة:**

ج. **الامتداد المساحي للدّولة** :(Extent of territory)

د. **حجم السّكان:**

هـ. **توجّه السكان البحري:**

و. **توجه الحكومة البحري:**

كان لماهان تأثير كبير في تطوير القوّة البحريّة لكلّ من بريطانيا وألمانيا واليابان وقد أثرها في بسط السّيادة البحريّة للدّول، كما انتقد ماهان نظريّة ماكيندر التي ركّزت على قوى البرّ، مؤكّدا أنهاتفسّر السطر الاعظم من التاريخ.[3]

[1]- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 29.

[2]- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 303 - 304.

[3]- محمد رزيق، مرجع سابق، ص 79.

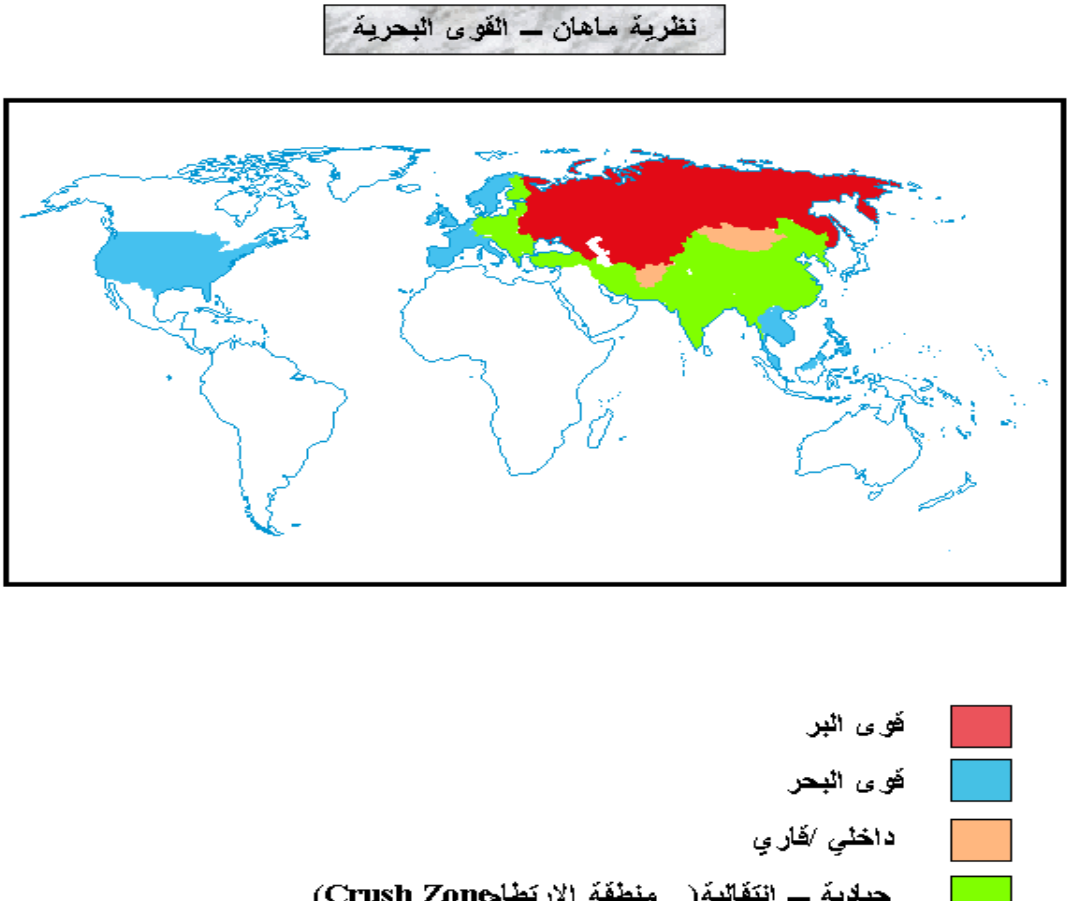

شكل 1: خريطة توضح القوى البحرية في نظرية ماهان

المطلب الثالث : نظريّة الاستراتيجيّة الجوية لـ : "دي سيفرسكي"

كان دي سيفرسكي أحد رجال القوة الجوية الروسية، وقد اقترن مفهوم القوة الجوية بإسمه رغم وجود الكثيرين ممن سبقوه في الكتابة عن أهمية هذه القوة من الناحية الجيوبوليتيكية ممن تأثر بهم، فهو يعد خير من كتب في هذا الموضوع.

ولذلك يرجع الفضل في تقييم القوة الجوية إلى دي سيفرسكي، وذلك من خلال كتابه "القوة الجوية مفتاح البقاء Air Power : Key to survival" وذلك في عام 1950[1].

إنّ هذه النّظريّة هي من ضمن النّاحية التطبيقيّة للجيوبوليتكس في الاستراتيجيّات الدّوليّة (خاصّة الغربيّة)، ويعطي دي سيفرسكي أهمّية عظمى للقوّة الجوّية ويعتقد أنّ السيادة الجوية تجعل تحت رحمتها القوة البرّية والبحريّة، كما يعتقد بامكانيّة تحقيق سيطرة جويّة تامّة، ولا بدّ لنا من القول هنا أنّ القوة الجوية تعتمد اعتمادا كبيرا على كفاية منظمتها الأرضيّة، ولا يوجد دليل على أنّ المعارك الجوية سوف لا تتبع التاريخ الطويل لجميع أنواع الحروب بتقديمها بدائل التّفوق التقني في حالة الهجوم أو الدّفاع وتقود نظريّة دي سيفرسكي إلى نتيجتين وهما : الانعزال الجوّي الذي يوصى بتقسيم العالم تقسيما مستقرّا إلى قسمين وكذلك نظرة موحّدة للكرة الأرضيّة على أساس أنّه في حالة حرب عامّة شاملة يمكن للقوّة المتفوقة عسكريّا أن تسود العالم بغضّ النّظر عن موقعها الجغرافي.[2]

ويفترض دي سيفريسكي في نظريّته مايلي :

أ. من يملك السّيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق التّداخل الجوّي.

ب. من يسيطر على مناطق التداخل الجوي يسيطر على العالم.

في تحليل سيفرسكي الجيوبوليتيكي يرى أخطر مناطق التّداخل بين القوتين العظمتين هي منطقة القطب الشّمالي، التي تعتبر أشدّ المناطق تقاربا بينهما. ولما كانت هذه المنطقة متجمّدة في معظم أيّام السّنة، فهي بذلك غير موائمة للقوى البرّية ولا البحريّة.وعليه فإنّ القوة التي تسيطر على الجوّ سوف تسيطر على المنطقة. وخلاصة نظريّة دي سيفرسكي هي أنّ التّفوّق الجوّي هو العنصر الحاسم في كسب السّيطرة والسّيادة على العالم.[3]

[1]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 342.

[2]- صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 196 -197.

[3]- محمد رزيق، مرجع سابق، ص 88.

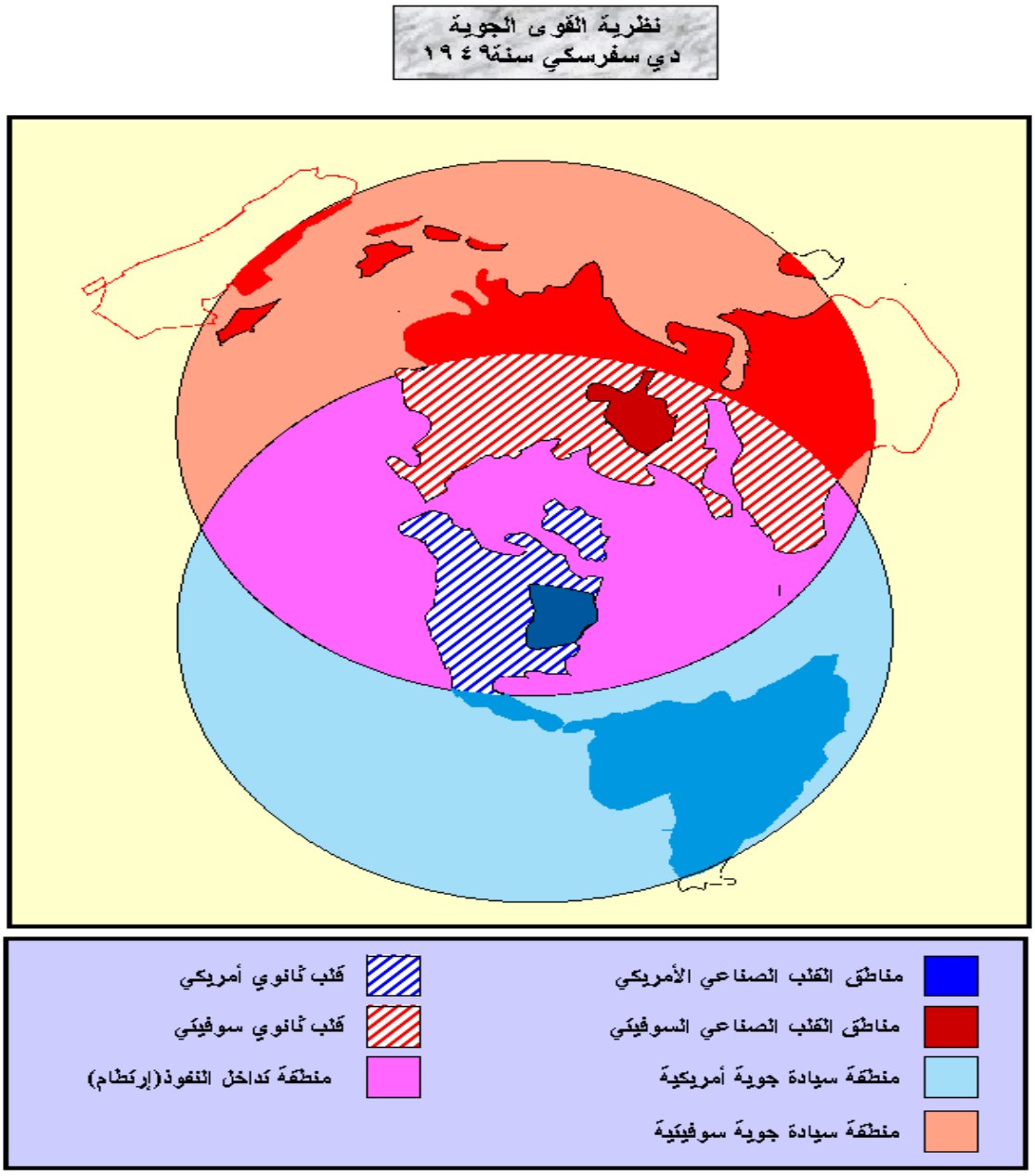

شكل 2: خريطة توضح القوى الجوية في نظرية دي سفرسكس

ومنذ ظهور نظرية دي سيفرسكي فإن توقعاته التي بناها على القوة الجوية وما يمكن أن تحدثه من أثار على العلاقات الدولية أخذت تقترب من الصحة عاما بعد عام، فقد تطورت الأسلحة الجوية في السنوات الأخيرة بدرجة تفوق الطائرة من حيث السرعة والمدى والقدرة على التدمير، ومنها الصواريخ عابرة القارات والأقمار والصواريخ أرض جو والقنابل اليدوية وغيرها من الأسلحة التي بإمكانها إصابة أهدافها بكل دقة أينما كانت على الكرة الأرضية، ومهما يكن بعد قواعد الإطلاق على الهدف وهناك دول كثيرة أصبحت تمتلك إمكانية التدمير هذه[1].

المطلب الرّابع: نظريّة القلب أو النظرية المركزية لـ : "هالفوردماكندر" (H.jhonmakinder)

يعدّ ماكندر أشهر جيوبوليتيكي بريطاني، الذي اعتبر أنّ نظريّته هي أعظم النّظريّات للجغرافيا العالميّة. وقد حاول خدمة الاستعمار البريطاني في نظريّته الجغرافيّة والدّفاع عن مصالح الامبراطوريّة البريطانيّة في أوربّا والعالم.[2]

وهالفورد ماكيندر H. Mackinder كان هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاها المكانة الأولى في العالم، وقد ارتبط اسم ماكيندر بنظرية قلب العالم «Heartland» وهي النظرية التي شغل بالبحث فيها، والنشر حولها طوال النصف الأول من القرن الماضي، وكان لهذه النظرية تأثيرها الواضح على الجيوبوليتيكا الألمانية من حيث أنها دفعت الألمان إلى إيجاد ردود ومبادئ لتنفيذها لصالح ألمانيا[3].

وحينما وضع ماكندر نظريته كان يعتقد بأن مصير الصراع المستمر لتحقيق النصر سيكون في النهاية لصالح القوة البرية، فقد لاحظ أن نحو ثلاثة أرباع مساحة سطح الكرة الأرضية مغطى بالمياه، وأن نحو ثلثي اليابس تشغله قارات أوربا وآسيا وأفريقيا. كما لاحظ أن البحار والمحيطات متصلة ببعضها البعض، فوصفها بالوحدة الطبيعية المتكاملة، وأطلق عليها المحيط العالمي World Ocean بدلا من أسماء المحيطات الهادي والاطلنطي والمتجمد والهندي، كما نظر إلى القارات (آسيا وأوربا وأفريقيا) كوحدة طبيعية أطلق عليها «جزيرة

[1]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 345.

[2]- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996) ص 70.

[3]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 61.

العالم World Island»، وهذه تشغل نحو السدس من مساحة العالم كما تضم هذه المساحة نحو 90% من سكان العالم[1].

وقد لاحظ ايضا وجود سهول داخلية واسعة ضمن كتلة أوراسياتتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات، وهي السهول الممتدة من البرزخ الواقع بين بحر البلطيق شمالا والبحر الاسود جنوبا، وتمتاز هذه الأراضي السهلية بأنها ذات إمكانيات اقتصادية هائلة، وهذا السهل هو الذي أطلق عليه ماكندر في البداية منطقة الارتكاز « pivot Area» ثم غير هذا الاسم إلى «قلب الأرض Heart Land» لما يتمتع به من الخصائص الجغرافية التي تجعله في حماية من أي عدوان حارجي[2].

وقد اطلق ماكندر على المنطقة الساحلية التي تتخذ شكل قوس يحيط بمنطقة قلب الأرض «الهلال الداخلي Inner Crescent»، ويتألف هذا القوس من سواحل أوربا الغربية، وصحراء شبه الجزيرة العربية، والقاليم الموسمية في آسيا كالهند وجنوب شرق آسيا، والجزء الأكبر من الصين ويمتاز جزء من الهلال الداخلي بأنه بحري والاخر بأنه بري، وقد ميز ماكندر بين الهلال الداخلي وقوس خارجي يحيط به أطلق عليه إسم، «الهلال الخارجي Outer Crescent» ويتألف هذا القوس من معضم الدول التي تعتمد على القوة البحرية، أمثال دول امريكا الشمالية واللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى واستراليا وبريطانيا واليابان[3].

ولم يعطي ماكندر أهمية تذكر للولايات المتحدة الأمريكية عندما صاغ نظريته عام 1904، لكنه عدل من ذلك في عام 1943 بعد أن وجد الولايات المتحدة الأمريكية قد حددت مصير الحربين العالميتين وأصبحت القوة العالمية الكبرى، كما أصبحت دول غرب أوربا شبه تابعة لها، مما دعى ماكند إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي يمكنها أ تصبح منافسة لقلب الأرض استنادا إلى إمكانياتها الكبيرة، ولكنه يميل إلى انتصار الدول البرية بإعتبار أن أهمية الدول البحرية قد تضاءلت مع نهاية الكشوف الجغرافية[4].

تعتبر "نظريّة قلب العالم " أو الهارتلاند (Heart land) التي صاغها، إحدى النّظريّات الأكثر شهرة في مجال القوى العالميّة، وذلك من خلال مقال بعنوان: (محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ the Geographical pivot of history) الذي نشر عام 1904 في المجلّة الجغرافيّة. ويرى ماكيندر أنّ

[1]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 323.
[2]- المرجع نفسه، ص 323.
[3]- المرجع نفسه، ص 326.
[4]- المرجع نفسه، ص 326 - 327.

قلب العالم أو الهارتلاند هو المجال الأوراسي (الأوروبي – الآسيوي) الذي هو عبارة عن سهول داخليّة محميّة طبيعيّا.[1]

وقد وضع ماكندر مجموعة من الافتراضات وهي :

أ. اعتقد ماكندر أنّ الصّراع الدّائم والمستمرّ لتحقيق النّصر هو في النّهاية بجانب القوّة البرّية وليس البحريّة.

ب. تقوم ترسيمة ماكندر حول أولويّة الجزيرة العالميّة (World Island)مجتمعة في قارّة واحدة هي أوروآسيا وافريقيا كقطعة واحدة واعتبر ماكندر القارتين الأخرتين (أمريكا وأستراليا) بوضعها جزرا تدور في فلك جزيرة العالم.

ت. حدود قلب العالم تتقاطع مع أحواض الأنهار نحو البحار الدّاخليّة، وبالتّالي فهي مغلقة أمام الملاحة البحريّة (المحيط فقط من يدخل في الحسبان).

ث. اعتقد أنّ التّغيّر على قلب العالم الأوراسي في البلقان على نحو خاص الذي يشمل المضائق والجبال إضافة إلى أحواض الأنهار وبالتالي فهو يشبه حجر الزاوية هذا الذي تقوم عليه الهيمنة العالميّة للفضاء الذي تغطّيه أوروبّا الشرقيّة في مقولته الشهيرة «من يسيطر على أوربّا الشرقيّة يتحكّم بقلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم يتحكّم بالجزيرة العالميّة ومن سيطر الجزيرة العالميّة يحكم العالم ».

ج. البديهيّة الجيواستراتيجيّة التي تعطي لأوروبّا الشّرقيّة مكانة متميّزة هي بديهيّة استفتاحيّة حتّى وإن استند ماكندر إلى مرجعيّات تاريخيّة لشعوبها ويعود في ذلك إلى الصّراعات الدّائمة بين السّلافيين والجرمانيين للهيمنة على الشّرق الأوروبي.

وتتلخص نظرية قلب العالم لماكيندر في الجمل التالية[2]:

- Who rules east Europe, Commands the heartland.
- Who rules the heartland, Commands World Island.
- Who rules World Island, Commands the World.

وتعني مايلي:

- من يحكم شرق أوربا يسيطر على منطقة قلب العالم.

[1]– محمد رزيق، مرجع سابق ص 67.

[2]– فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 310.

- ومن يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.
- ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره.

ومن هنا يقدم ماكيندر نظريته: من يسيطر على أوربا الشرقية (بيلوروسيا واستونيا ولاتفيا وليثوانيا ومولدافيا واوكرانيا)، يستطيع السيطرة على قلب العالم، ومن يسيطرة على قلب العالم (المنطقة التي كان يحتلها الاتحاد السوفياتي)، يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطرة على الجزيرة العالمية (أوربا وآسيا وافريقيا) يسيطرة على العالم.

ومن هنا تولدت ثنائية قوى البر (منطقة الارتكاز) وصراعها مع قوى البحر (الهلال الخارجي)، والتي هي الكعكة التي يتم التنافس عليها لحكم العالم، وقوى البر المعتبرة في المنظور الغربي هي ألمانيا وروسيا، وقوى البحر هي أمريكا الشمالية وبريطانيا واليابان[1].

وقد وضعت هذه النظرية عام 1904، لكن بعد ذلك حدث تطور علمي وتكنولوجي انعكس بأثاره على مختلف الاصعدة والمجالات مما أحدث تحولات وخلف أثار على مستوى العلاقات الدولية، ولذلك فإن ماكندر اتضحت له بعض الحقائق التي دفعته إلى إجراء تعديلات على نظرية قلب العالم.

- التعديل الأول: كان في عام 1919، وكان مضمونه إضافة منطقة إستراتيجية أخرى تقع جنوب الصحراء الكبرى التي أطلق عليها "القلب الجنوبي"أو القلب الثانوي.
- أما التعديل الثاني: فجاء في عام 1943 متأثرا بالتطورات التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية، عندما لاحظ ماكندر أن التهديد الحقيقي يأتي من الاتحاد السوفياتي وليس من ألمانيا، وهنا استحدث ماكندر مصطلحا جديدا هو "الحوض الأوسط Midland Basin" الذي يقصد به المنطقة المحددة شمال المحيط الأطلسي وشرق الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، وافترض أن يقوم وسط وشرق أوربا الذي هو النطاق الألماني German Realm بدور الفصل بين الحوض الأوسط من جهة وقلب الأرض من جهة أخرى[2].

[1]- جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، ط1، (بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013) ص 63.

[2]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 328 – 329.

ولعلّ أهم مايمكن أن نفسّره من تغيّرات آراء ماكندر في 1943 عنها في 1904، 1919 أنّه نقل الأهمّية الجيوبوليتيكيّة للهرتلاند من مجرّد الاعتماد على الموقع والتّكتّل الأرضي وسهولة الحركة للقوى القارّية إلى الاعتماد على النّاس والعمران والموارد والخطوط الخلفيّة للحركة[1].

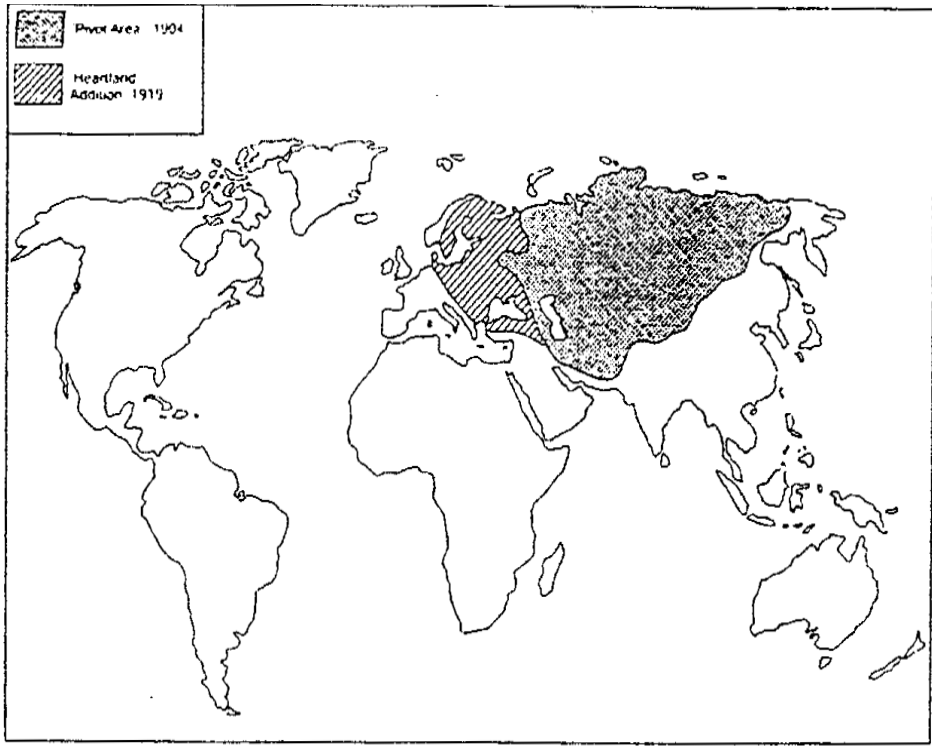

شكل 3: خريطة توضح قلب الأرض عند ماكندر 1904 – 1919

[1]– محمد رياض، مرجع سابق ، ص 65.

المبحث الثالث : مدارس الجيوبوليتيك.

لقد كان للألمان الفضل في وضع أسس الجغرافيا السياسية في صورة الجيوبولتيكا، فكان من بين هؤلاء أبو الجغرافيا السياسية الحديثة ومؤسسها هنريك فون تريسك (1724 - 1804) الذي نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكري، ويعتبر كارل ريتر واحدا من الذين أسهمو ا في تطوير هذا الموضوع فكان يرى أن القارات أعضاء رئيسية لكائن حي عظيم ألا وهو الكرة الأرضية الحية[1]

لقد أخذت فكرة المجال الحيوي تتطور لدى الباحثين الألمان، خصوصا بعد انتصار ألمانيا على فرنسا عام 1870، وظهورها كدولة منافسة لبريطانيا في مجال الصناعة والتجارة[2]

و يعد الألماني فردريك راتزل أول من درس وعالج المكان والموقع، معالجة منسقة ووازن ا بين الدول، ثم حذى حذوه كلا من كيلن وهاوسهوفر، وقابلهم ماكيندر من المدرسة البريطانية وكذا ألفرد ماهان من المدرسة الأمريكية، لتأتي في آخر الاجتهادات لتطوير الفكر الجيوبولتيكي المدرسة الفرنسية، لهذا سنتطرق للمرتكزات الفكرية لهذه المدارس على النحو الآتي:

المطلب الأول: المدرسة الألمانية (القوة البرية).

لقد أصبحت الجغرافيا السياسية من أهم الموضوعات وأكثرها شيوعا في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الحافز الرئيس لذلك هو الحرب نفسها، فألمانيا بعدما انهزمت في الحرب، اضطرت لتوقيع معاهدة صلح (فرساي)، والتي كانت مهينة بالنسبة إليها، فدفعت هذه الهزيمة برجال الدولة والمفكرين والقادة العسكريين الألمان، للبحث في أسباب تلك الهزيمة، بوضع آليات لاستعادة مجدهم القومي، ومنح ألمانيا تبريراً جزئيا للتوسع على حساب الدول لاحقاً في إطار فكرة "المجال الحيوي"، التي تقوم على استخدام القوة البرية بحثا عن المساحات الحيوية الشاغرة، فوضعوا قوانين جديدة أصبحت فيما بعد أسس لقيام ما أطلق عليه "الفكر الجيوبولتيكي"، هندس له في البداية راتزل ثم كيلن وهاوس هوفر مثلما نوضحه كما يلي:

1- عبد القادر محمد فهمي: مرجع سابق، ص 54-55.

2- المرجع نفسه، ص، 55.

I. فردريك راتزل (1844–1904):

يعتبر فريدريك راتزل أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة، وقد قدم أفكاره بعد إتمام الوحدة الألمانية سنة 1870، متأثرا بالظروف السياسية والتيارات الفكرية التي سادت في أوربا آنذاك[1].

أنهى "راتزل" دراسته الجامعية البوليتيكنيكية في "كازلسروة"، حيث تلقى الدروس في الجيولوجيا، الباليونتولوجيا، والزوولوجيا*، وأكمل دراسته في "هايدلبرج" أين تتلمذ على يد البروفسور إيرنست غيكل، الذي كان أول من استخدم مصطلح "علم البيئة". وشارك في حرب 1870 التي خاضتها فرنسا ضد بروسيا وعدد من الدول الألمانية، حفاظا على هيمنتها في منطقة أوربا، فقد تطوع "راتزل" في هذه الحرب أين نال وسام الصليب الحديدي على شجاعته[2].

فالجيوبولتيك كمنهج وضع من قبل فريدريك راتزل، وساعده في ذلك تكوينه المتكامل، فهو جغرافي تكون في الصيدلة والعلوم الطبيعية، وكان متأثرا بأبحاث داروين (1809-1882) و"أليكسوندر هومبولد Hambolt Alixandare" (1769-1859)، حيث كان مهتم بالعلاقة بين الفضاء الطبيعي والمجتمعات، وطور من الأفكار حول الجغرافيا البشرية في كتاب من جزئين نشر ما بين 1882 ثم 1891، إذ يعد أول دراسة جغرافية بشرية، ثم نشر بعد ذلك ورقة بحثية في 1897 أسست لعلم الجغرافيا السياسية، إذ درس فيها تأثير المساحة في الدولة[3]

لقد تأثر راتزل بنظرية النشوة والارتقاء، وآمن بأن الدولة كائن حي ينمو على حساب الكائنات الأخرى عن طريق القوة، ففي كتابه "الجغرافية السياسية" (1897)، عرف راتزل الدول على أنها كائنات مرتبطة بالأرض، وقد كان مهتما بألا تأخذ مقولته المضمون اللفظي فقط.

فالدولة مثل الكائنات الحية تمر خلال العملية التطورية، فإما أن تنمو أو تتحلل وتتلاشى، حيث لا تستطيع البقاء ساكنة لطبيعتها، كما نبه راتزل إلى الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي: المرجع السابق، ص، 61.

*- الباليونتولوجيا: علم الحفريات القديمة، الزوولوجيا: علم الحيوان.

[2]- ألكسندر دوغين: أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي. ترجمة: عماد حاتم، (دار الكتاب الجديدة المتحدة)، [د.م.ن]، [د.ت.ن]، ص 71.

[3] -Stéphane Rosière : Géographie politique et Géopolitique 2 eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007,p 13.

خصائص وسلوك المجتمعات البشرية من خلال إظهار أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية كالموقع والمناخ والتضاريس[1].

لقد وضع راتزل ما أطلق عليه "قوانين النمو المساحي للدول"، في ورقة بحثية نشرت في 1896 أي عام قبل نشر كتابه الشهير "الجغرافيا السياسية"، وأوضح راتزل سبعة أسس لكي تنمو الدولة بصورة سليمة وهي[2]:

1. تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها وثقافة سكانها: تنمو مساحة الدولة مع نمو نفوذها الحضاري من خلال انتشار ديانتها أو لغتها. فالترابط النفسي أو العقائدي بين الوحدات الجغرافية من الممكن أن يكتمل بترابط سياسي، ومن ثم فإن المناطق المتاخمة لحدود دولة يتحدث سكانها بلغتها ويعتنقون ديانتها، من السهل أن يمثلوا امتدادا جغرافيا سهلا في المستقبل للدولة الجار، وذلك إذا ما رغبت في التوسع بطرق عسكرية أو دبلوماسية.
2. نمو الدول يكون لاحقا لنمو السكان: فزيادة عدد السكان تعني زيادة الضغط على الموارد ومحاولة إيجاد مخرج عن طريق الهجرة إلى المناطق المجاورة أو السفر لرحلات تجارية، وهو ما يخلق نوعا من الألفة بين سكان الإقليمين فتزداد أواصر هذه العلاقة والتفاهم عن طريق التجارة، أو بوجود وسائل اتصال طبيعية تسهل التقارب مثل: الأنهار والبحيرات والبحار أو عدم وجود عوائق طبيعية تفصل سكان الإقليمين.
3. تتسع الدولة عن طريق ضم وحدات أصغر منها أو دمجها: تزداد هيمنة الدولة ذات القوة الكبيرة وتأثيرها على ما يجاورها من وحدات سياسية اصغر، ومن ثم تظهر صورة واضحة للتبعية من الوحدات الصغيرة لهذه القوة، وتظهر رغبة شديدة من سكان هذه الوحدات الصغير ة، للدخول مع الدول الكبرى المجاورة في شكل تكتلات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.
4. الحدود هي الإطار الخارجي للدولة وتتسع بنمو الدولة: فالدولة كلما كبر عدد السكان فيها كلما كانت لها حدود لا تتو افق مع حجمها. ومن ثم فإن الحدود أو الإطار الخارجي للدولة يتغير بتغير الحجم.

[1]- نعيم الظاهر: مرجع سابق، ص 84.

[2]- عبد القادر محمد فهمي: مرجع سابق، ص 63.

5. الدولة في نموها تسعى دائما لضم المناطق ذات القيمة: فهي تسعى للتوسع والنمو باحتلال المناطق ذات القيمة الاقتصادية أو الموقع الإستراتيجي ك: السهول، الأودية، الأنهار، الممرات البحرية...الخ.
6. إن التوسع الأرضي للدولة البدائية يأتي بمثيرات من الخارج: فأفكار النمو والوحدة تنتقل من الدول الكبرى إلى الوحدات السياسية الصغيرة ذات الجذور الثورية، أو التي تبرز فيها شخصية قيادية، فتبدأ هذه الوحدة في قيادة الوحدات المجاورة وضمها وبداية التوسع وازدياد النفوذ المساحي.
7. تنتشر عدوى الضم واتساع المساحة بصورة سريعة بين الدول: فعملية التوسع مستمرة وهي تقود لتوسع آخر في إطار التصارع بين الدول لإثبات الذات، وقد عدل راتزل من هذا القانون فقال إن الأرض لا تتسع إلا لدولة كبيرة واحدة. مشيرا إلى استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة في القرن 20، على أن تتحكم الدول الكبيرة المساحة في تاريخ العالم في القرن 20، وكان يقصد روسيا في أوراسيا والو.م.إ في أمريكا الشمالية[1]

وعلى العموم فإن قوانين راتزل السبعة كانت أساسًا قوانين خاصة بالمكان والموقع، فنشاطات الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست – في نظره – سوى نتاجا للموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، وفوق كل هذا نتاج المكان. وقد أعطى راتزل للحدود السياسية أهمية خاصة معتبرًا إياها العضو الخارجي للدولة «كالجلد بالنسبة لجسم الأحياء» وهي بذلك تعطي للباحث الدليل على مراحل، نمو الدولة أو ذبولها وقوتها أو ضعفها[2].

ويعد راتزل العالم الوحيد الذي أوجد ثلاثة عوامل اعتقد انها تحكم نمط الدولة ونموها وهي[3]:

- أولا: أن الدولة تأخذ طابع الأرضية، فكل دولة تحتل قطعة محددة من الأرض، وعلى ذلك فإنها كائن مساحي له موقع محدد ينظر إليه من منطلق موقعه الطبيعي، بالإضافة إلى موقعه السياسي الجغرافي بالنسبة لعلاقاته مع الدول الأخرى ومراكز السلطة السياسية.

[1]– نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 18.
[2]– محمد رياض، مرجع سابق، ص 47.
[3]– فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 28 – 29.

- ثانيا: أن الدولة مجموعة من الأفراد الذين يشعرون بعدم الانفصال عن مساحة مامن الأرض تشكل موطنهم، ويزدادون في العدد مع وصول الدولة إلى حالة النضج.
- ثالثا: الدولة دائما تتطور داخل حدود ما أو ما يطلق عليه "الإطار الطبيعي"، والتي تبدأ من وحدة أرضية صغيرة حيث تتمدد مع زيادة قوة الدولة لتتعدى تلك الحدود، وهذه الفكرة أصبح يطلق عليها فيما بعد "الحدود الطبيعية".

وكما أشرنا سابقا فإن راتزل هو من أسس لفكرة "المجال الحيوي" الذي يدعو الدولة إلى التوسع الأرضي من أجل إيجاد حلول لمشاكلها السكانية والاقتصادية والعسكرية، ويحسن موقعها وعلاقاتها المكانية الأرضية.

لقد أُنتُقد فكر راتزل والجغرافية السياسية الألمانية انتقادا كبيرا، خاصة من قبل البريطانيين والأمريكيين خلال سنوات الحرب وذلك لسببين: السبب الأول لأنه ألماني، والثاني لأنه استخدم لفظ "قانون" في تفسيره لنموذج النمو المساحي للدولة. فهذه القوانين حسبهم ليست ضرورة ملزمة، كما لا يمكن مقارنة الدول بالكائنات الحية، مادام لا توجد علاقة تطابقية بينهما، بل توجد علاقة تبادلية بين الأفراد والأرض التي يحصلون منها على قوتهم.

ويمكننا أن نختتم الكلام عن راتزل بما ذكره الجغرافي الفرنسي ديمانجيونA. Demangeon، مقدِّرًا جهود راتزل العلمية: لقد كان راتزل أول من أدرك تعقيد حياة الدولة ووظائفها وأعطى لدراساتها الطابع العلمي .وإلى جانب ذلك يتفق كل الدارسين على أن فريدريك راتزل حمل عبء القيام بأول دراسة أصولية في الجغرافيا السياسية[1].

II. رودولف كيلن Rudolf Kjellen (1864–1922):

بعد راتزل تعرضت الجغرافيا السياسية للكثير من النقد والجدل حول الموضوع والمنهج، ورفض عدد من الأساتذة أن تصبح الجغرافيا السياسية جزءًا من الدراسة الجغرافية بقدر كونها ملحقًا من ملاحق دراسة الأرض، وعلى الرغم من أن فريدريك راتزل جغرافي ألماني إلا أن الجغرافيا السياسية لم تجد بين عدد كبير من الجغرافيين الألمان استجابةً وتحمسًا بقدر ما وجدت في الأوساط الجغرافية الأخرى خاصة الولايات المتحدة، ولكن عددًا من الجغرافيين الألمان المحدثين بدءوا يهتمون بالجغرافيا السياسية بعد فترة الإعراض عنها، وهي

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 49.

الفترة التي نشأت فيها وازدهرت فكرة الجيوبولتيكا، ثم فشلت وسقطت بعد الحكم النازي الذي استغل الجيوبوليتيكا كجزء من سياسة السيطرة والتفوق الجرماني.

أما العالم السويدي الجغرافي رودولف كيلن، فقد نظر للجيوبولتيك بعد انتقاده الجغرافيا السياسية في مقال نشر بمجلة "ييمر Ymer"، والذي خصصه للحديث عن حدود السويد، وأعاد تكرار هذا اللفظ (الجيوبولتيك) في كتابه الدولة مظهر من مظاهر الحياة سنة 1917[1].

لقد تأثر كيلن أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة "جوتنبرج" بالسويد، بأفكار راتزل في موضوع المقاربة العضوية بين الدولة والكائن الحي[2]، فكيلن اتبع نهج راتزل ولم يرى أن الدولة كائن حي فقط، بل يعتبرها كائن عاقل له قدرة أخلاقية وذهنية. فالدولة في توسعها وسعيها للوصول إلى السلطة لا تتبع القوانين العضوية البسيطة فقط في التمدد المساحي، بل توظف ما لديها من تقنيات حضارية للوصول إلى الأهداف المرجوة، فهو صاحب الفلسفة: "القوة أهم من القانون وأن الضرورة لا تعرف القانون"[3]

واصل كيلن أبحاثه وطورها فيما يعرف بنظرية الدولة، حيث قسم الدراسات المرتبطة بالدولة الى[4]:

1. الجيوبولتيك Geopolitik: دراسة البيئة الطبيعية الجغرافية وأثرها على الدولة.
2. الديموغرافيا السياسية Demopolitik : دراسة السكان والدولة.
3. الاقتصاد السياسي Dekopolitik :دراسة الموارد الاقتصادية للدولة.
4. علم الاجتماع السياسي Sociopolitik دراسة التركيب الاجتماعي للدولة.
5. الحكومة السياسية Knatopolitik : دراسة حكومة الدولة النظام السياسي.

ورأى كيلين أن الدول ليست كيانات شرعية، ولكنها قوى متنافسة في صراع دائم للحصول على السيادة، والهدف المطلق لتطور القوة السياسية للدولة هو الحصول على حدود طبيعية جيدة خارجيا ووحدة متجانسة داخليا[5].

[1]- Stéphane Rosière, Op.cit, P 14.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 65.

[3]- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 18.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 65.

[5]- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 31.

لقد اعتقد وتنبأ كيلن في الغالب تحت تأثير أفكار ماكيندر أن قوة الإمبراطوريات البحرية سوف تنتقل إلى الإمبراطوريات الموجودة على البر، والتي بدورها سوف تنتقل قواها إلى البحر مرة أخرى، كما توقع ميلاد ألمانيا باعتبارها دولة عملاقة في أوربا وإفريقيا وغرب آسيا.

III. كارل هاوسهوفر (1869–1946):

ولد كارل هاوسهوفر في "ميونيخ"، وعمل ضابطا في الجيش الألماني أزيد من عشرين عام، وبين سنتي 1908 -1910 عمل في اليابان بصفته الملحق العسكري الألماني، ونتيجة لضعف صحته تخلى عن منصبه العسكري، فعاد سنة 1911 إلى ألمانيا وحصل على درجة "الدكتوراه" من جامعة "ميونيخ" في دراسة له لليابان وجيوبولتيك إقليم المحيط الهادي، وكان بذلك أول كتاب يصدره "داي نيخون" حول جيوبولتيك اليابان. ولقد تعرف هاوسهوفر على هتلر فور الزج به في السجن إثر تمرده الذي لم ينجح، وذلك بواسطة تلميذ هاوسهوفر "رودلف هيس"[1]

وفي عام 1924 أسس «معهد ميونخ للجيوبوليتيكا» و«مجلة السياسة» التي ظلت تنشر آراء السياسة، وجذبت معه مجموعة من كبار أساتذة الجغرافيا الألمانية مثل إيريخ أوبست E. Obst وأوتو ماول O. Maull و جوستاف فوشلر هاوكه G. F. Hauke وأوتو يسن O. Jessen وغريهم كثير، بالإضافة إلى البرخت هاوسهوفر. وقد تأثر هاوسهوفر كثيرا بآراء كل من سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة وخاصة راتزل وكيلين وماكيندر وماهان، وأخطر ما كان في فلسفة هاوسهوفر السياسية الدعوةُ إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة[2].

يعد هاوسهوفر من المفكرين الألمان الذين ساهموا في قيام الجيوبولتيك كمنهج، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى رفض نظام اتفاقية فارساي، ومن هنا أطلق مجلة الجيوبولتيك نشرت في 1923، أين فرق بين الجغرافيا السياسية التي كانت حسبه وراء انهزام ألمانيا خاصة مع أفكار راتزل في بداية مشواره. حيث درس توزيع السلطة الحكومية على مساحات القارات والشروط (الأرض، المناخ، الموارد) التي من خلالها يتم ممارسة هذه السلطة من جهة، والجيوبولتيكا الذي يقدم لأجل نشاط سياسي في مجال طبيعي من جهة أخرى. إن هاوس هوفر مثله مثل راتزل كان وطني، موافق

[1]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص، 111- 112.

[2]- محمد رياض، مرجع سابق ، ص 68.

على فكرة جمع الألمان في حكومة واحدة لتعظيم قدرات ألمانيا، وذلك بوجوب تحالف ألمانيا مع الإتحاد السوفياتي، اليابان، الصين، والهند لإضعاف القوة البحرية البريطانية[1].

لقد كان هاوس هوفر من الألمان المعارضين غزو هتلر للإتحاد السوفياتي، باعتبارها دول آنذاك تمثل سدس مساحة العالم، وبالتالي مع مرور الزمن سوف تقدم المساحة مقابل ربح الوقت أي أنها تدافع بعمق، ناهيك عن فشل الغزو الفرنسي لروسيا تحت قيادة نابليون، وهو ما أخذه هاوسهوفر بعين الاعتبار فرفض غزو روسيا عام 1941[2].

لقد كان هاوسهوفر يعتقد أن الحياة للدول الكبرى أما الدول الصغرى فمصيرها الزوال، وأن العالم حسبه مصيره لثلاث حكومات، الو.م.إ في الغرب واليابان في الشرق وألمانيا في أوربا وإفريقيا، فكان يجمع الدراسات الجغرافية ويقدم تفسيراتها لهتلر.

فالمدرسة الألمانية بررت توسعات هتلر وتعظيم قدرات ألمانيا العسكرية البرية، على أساس فكرة النمو الواجب للدول كما للكائن الحي، وأن المجال الحيوي هو حتمية التوسع، ولو كان ذلك بالقوة وضد الدول الأخرى.

أما دراسات الجيوليتيكا الألمانية فقد سمحت بتحقيق فهم أكثر عمقا لنشأة وتطوّر وسياقات وأهمية الجيوبوليتيك في ألمانيا خلال عهد فايمر وخلال الفترة النازية، كما ساعدت في التعرف على الطرق التي أضفت بها النازية الشرعية السياسية على الجيوبوليتيك فضلا عن إدراك التهميش النهائي للحركة بسبب شكوك المنظرين العنصريين المتشددين للرايخ الثالث.

المطلب الثاني: المدرسة الأنجلوساكسونية: (القوة البحرية):

برغم السبق الالماني في مجال الجيوبوليتيك، لكن لا يمكن الجزم بالقول أن تشكيل الجيوبولتيك كمنهج هو مبادرة ألمانية خالصة، فبين الحربين العالميتين نشأت مدرسة كبيرة أنجلو- ساكسونية للجيوبولتيك، وازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية أين عرفت تحول إيديولوجي أمريكي بإسهامات ألفريد ماهان، وكذا البريطاني هالفورد ماكيندر Mac kinder ، تحت تأثير الإستراتيجية العسكرية والتاريخ والعلاقات الدولية، وبحث رسم أكبر النظريات العالمية المطورة في الفترات الطويلة.

[1] - Stéphane Rosière, Op.cit, P 14.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 71.

على عكس راتزل وماكيندر وهاوسهوفر ومدرسة ميونخ الذين تبنوا افتراض سيطرة متعاظمة للقوى الأرضية، نجد مجموعة أخرى من الجيوبوليتيكيين الذين يرون للقوى البحرية أفضلية تمكنهم من السيطرة العالمية[1]، ومن بينهم.

I. ألفريد ماهان Alfred Mohan (1840- 1914):

هو أميرال أمريكي طور من مفاهيم القوة البحرية التي تعتبر حسبه منذ العصور القديمة كقوى قارية، وقد أثر عمله في قراءات ونظرة الباحثين من العالم الأمريكي والبريطاني في القرن 20 لاسيما البريطاني هالفورد ماكيندر.[2]

تلقى ماهان تكوينه في الأكاديمية البحرية الأمريكية التي تخرج منها في 1859 ،ليصبح بعد ذلك ضابطا في البحرية الأمريكية كأميرال، ثم محاضرا في كلية الحرب البحرية في مدينة نيو بورت في رودايلندا الأمريكية، فرئيسا لها، مواصلا تطوير الفكر الجيوبولتيكي القائم على الاهتمام بالقوة البحرية، حيث له ثلاث كتب هي[3].

- ✓ تأثير القوة البحرية في التاريخ بين 1660 -1783 والمنشورة عام 1890.
- ✓ تأثير القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية 1793 -1820 والمنشورة عام 1892.
- ✓ القوة البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812.

ويرى ماهان أن القوة العسكرية الحقيقية هي القوة البحرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب، في هذا المقام يرى أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا بين 1760 -1830، دفعت الدول الأوربية إلى الاستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف الفائض من منتوجاتها والحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها، وهذه الحركة أدت لإنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل السلع والركاب بين الشرق والغرب[4].

لقد أراد من تطور الملاحة البحرية إحلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن التي أصبحت تشتغل بالبخار بدل من الشراع، وهو ما دفع الدول الأوربية لإنشاء الأساطيل البحرية العسكرية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان أي: أن البحار والمحيطات أصبحت كشرايين

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 76.

[2] - Stéphane Rosière, Op.cit, P 15.

[3]- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 25.

[4]- المرجع نفسه، ص 24-25.

ضرورية تصل بين المستعمرات والدول الأوربية المستعمرة لها، من خلال السيطرة على بعض المواقع الإستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراسة هذه المستعمرات.

إن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب حسب ماهان ما يلي[1]:

1. الموقع الجغرافي للدولة: ويقصد به الموقع البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو على بحرين أو أكثر، مع أخذ بعين الاعتبار صلاحية هذه البحار الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعلى المحيطات. والنشاط البحري العسكري لأي قطر بحري يرتبط بنوع البحر الذي يطل عليه، فيما إذا كان مفتوحا أو مغلقا فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل البحر.

وما يدل على ذلك سيطرة القوات النازية الألمانية على بحر الشمال، مما أدى إلى فرض نفوذها على البحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر، لذا أصبح موقع السويد والدانمارك يعد من أفضل المواقع.

2. طبيعة سواحل الدولة: بالنظر إلى طولها ونوعيتها الملائمة لإنشاء الموانئ، فكلما كانت السواحل متعرجة تكثر فيها الخلجان العميقة، أصبحت جاذبة لسكان ظهيرتها ومشجعة لهم لركوب البحر والاتصال ببقية أنحاء العالم، فسواحل الإتحاد السوفياتي سابقا كانت طويلة ولكن معظمها غير صالح للنشاط البحري بسبب رمال البحر، كما هو الأمر بالنسبة للقطر الليبي، فله ساحل بحري طويل لكنه رملي لا يشجع السكان على القيام بنشاط بحري.
3. صفات ظهيرة الساحل: هي تلك الأراضي التي تقع خلف خط الساحل للدولة، فيما إذا كانت واسعة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجات سكان الوحدة السياسية، فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل بدل من التوجه جغرافيا نحو البحر، ومثال ذلك: فرنسا التي تطل على ثلاثة بحار (المتوسط، الأطلسي، وبحر الشمال) ولكنها ليست بحرية، لأن خيراتها كثيرة تجلب السكان للانشغال في البر كسبا للعيش بدل

[1]- المرجع السابق، ص 26.

البحر، عكس إيطاليا واليونان التي تفتقر ظهيرتهما للموارد، فيذهب سكانهما للبحر بحثا عن العيش.

4. مساحة الدولة وعدد سكانها: فماهان يرى أن المساحة الواسعة للدولة التي تطل على أكثر من بحر واحد، مع سواحل طويلة وصالحة للملاحة زائد ثروات طبيعية وكثافة سكانية كقوة بشرية تساعد على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها، هي محفزات رئيسية لبناء القوة البحرية.
5. الخصائص القومية لسكان الدولة: فبناء أية قوة بحرية يتوقف على رغبة السكان وميلهم لركوب البحر، وهذا شرط لقيام صرح تجارة بحرية تكفل تجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية.
6. توجه السلطة الحاكمة: أي: رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية، وهذا من خلال توفير كافة الظروف الطبيعية إلى جانب الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها سكان تلك الدولة.

ومن مظاهر التوسع الإقليمي ضمن أفكار ماهان، استيلاء الو.م.إ على جزيرة بورتريكو عام 1898 إثر حربها مع اسبانيا، وإيجار منطقة جوانتنامو جنوب شرق كوبا عام 1903– لمدة 90 سنة–، وفي 1917 اشترت من الدانمارك جزر فيرجن، واستولت على جزيرة نافاسا إلى الجنوب من كوبا، كما استأجرت من جمهورية نيكاراغوا جزيرتي كورون الكبرى والصغرى. فجميع هذه المواقع كان الهدف منها حماية موقع قناة بناما، كما استولت في نطاق المحيط الهادي على "ميدواي Midway" عام 1851، واشترت آلاسكا من روسيا في 1867[1].

وكما أشرنا سابقا فإن استعمال القوة العسكرية من خلال البحر، وإقامة القواعد العسكرية هو لب نظرية ماهان التي عبرت عن دور القوى البحرية في العلاقات الدولية، ولكن أفكار ماهان قد تعرضت للنقد أيضا.

لقد أُنتُقدت نظرية ماهان التي تقوم بنشر القواعد العسكرية خارج الحدود الإقليمية للو.م.أ، فنجد "أوان لاتيمور Owen Lattimore" في مقال له بعنوان: the Inland crossroads of Asia" أي "داخل مفترقات الطرق في آسيا" يقول: كلما بعدت القواعد

[1]– المرجع السابق، ص 29.

الوطنية عن الوطن، كلما أصبحت خطرا كحاجز يحول دون نمو هيبة الو.م.أ إذ أن التطورات الحديثة في أسلحة الحرب قد تضعف فائدة القواعد البعيدة.

فمثلا ينتقد القواعد العسكرية الأمريكية على مقربة من ساحل آسيا للتحكم بالمصير الحقيقي للصين وروسيا عبر المحيط الهادي، لكن ذلك ليس له واقعية جغرافية، فالتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في السنوات الأخيرة أثبتت أن مصير القوتين السابقتين سوف يتطور في وسط آسيا ومن هناك سوف تنتشر نحو ساحل المحيط الهادي، مع إمكانية الذهاب والخروج شمالا[1].

كما أن القواعد المقامة في بلاد أجنبية عرضة للإخلاء من قبل الدول التي توجد في أراضيها، لأنها تتنافى و سيادتها أو أنها تخشى تهديدا من قبل دولة كبرى أخرى، كما هو حال القواعد الأمريكية في غريلاند التابعة للدانمارك أو قاعدتها في إيسلندا، فإن إنشاء قواعد روسية في جزر(Spitsbergen) يمكن أن يشكل خطرا على الأخيرة، كما أن سيادة الأسطول السوفيتي في البحر البلطي له أثره من هذه الناحية على موقف الدانمارك إذا تأزم الوضع[2].

II. هالفور ماكيندر (Halford Mac Kinder):

يعد هالفورد ماكيندر من مؤسسي الجيوبوولتيك في منطقة أوربا، فبعد أن أنهى دراسته في علم الجغرافيا، راح يُدرس في جامعة أكسفورد منذ 1887، إلى أن عين مديرا للمدرسة الاقتصادية في لندن، وصار بين 1910-1922 عضو مجلس العلوم، وكان بين 1919- 1920 الموفد البريطاني إلى روسيا الجنوبية[3].

لقد كان ماكيندر دبلوماسيا بارعا بحكم دراسته الواسعة لعلوم الحياة، التاريخ، القانون والطوبوغرافيا والإستراتيجية والجغرافيا، فتأثر بأفكاره جيوبولتيكيين ككيلن وهاوس هوفر، بل وأثرت أفكاره في الإستراتيجية الألمانية عام 1940. فقد طور من مفاهيم جغرافية ذات بعد عالمي في مقال اشتهر به بعنوان " Géographique de l'histoire أي: المحور أو الارتكاز الجغرافي للتاريخ"، والذي نشر في 1904 في "المجلة الجغرافية"، ففي وصفه الحركي للتاريخ في العالم، ميَّز ماكيندر بين جزيرة العالم Island World ، المشكلة من إفريقيا وأوراسيا والتي تكون وضعية

[1]- عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافيا العلاقات السياسية، (الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977)، ص 196 -197.

[2]- المرجع نفسه، ص 197.

[3]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 85.

الو.م.إ وأمريكا عموما تجاهها هي ذاتها بالنسبة لبريطانيا اتجاه أوربا (القرب ووجود الخطر). فداخل جزيرة العالم يشير ماكيندر إلى نقطة ارتكاز قارية Pivot continental " " التي هي صعبة الاختراق ومن يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم[1].

وحسب ماكيندر فإن جزيرة العالم تشغل 16/1 من مساحة العالم واعتبر أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا بمثابة جزر تحيط باليابس تغطي 12/1 من مساحة الكرة الأرضية، وتتكون الجزيرة العالمية من أفروأوراسيا يتوسطها البحر المتوسط، حيث أشار إلى أن 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة، أما الجزر المحيطة فيسكنها 16/1 من سكان العالم، ويسكن الجزر الخارجية (أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا) نحو 16/1 من سكان العام[2].

تتوسط حسب ماكيندر منطقة ارتكاز Pivot Area ، ثم اصطلح عليها فيما بعد قلب السويداء Heart Land.

تمتد السويداء من نهر الفولغا غربا إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب، ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية، ولا يتخللها سوى جبال الأورال مع انصراف مياه القلب داخليا صوب المحيط المتجمد الشمالي، وتتموقع غالبية منطقة السويداء في روسيا وجزءا من غرب الصين ومنغوليا وأفغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية، وقد عدل ماكيندر من منطقة قلب السويداء مضيفا مناطق جديدة، حيث مدها إلى شرق أوربا حتى نهر الألب[3].

وتكمن الأهمية الجغرافية لها في وجود السهول بها بعمق داخلي، كما تعد أفضل نموذج للدفاع بعمق، لأنها محاطة من الشمال بمسطح مائي متجمد أغلب الأيام مما يشكل منطقة حماية لها.

أشار ماكيندر أيضا إلى منطقة ارتكاز أخرى وسماها السويداء الجنوبي، حيث تضم إفريقيا وجنوب الصحراء وتعد الصحراء حصنا طبيعيا للفصل بين الجنسين الأبيض والأسود، وهي ذات تصريف داخلي إلى أنهار النيجر والكونغو والزمبيزي والأورانج واللمبوبو، وتتصل المنطقتان عبر

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 15.

[2]- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 21.

[3]- المرجع نفسه، ص 21.

الدول العربية التي تمتد من النيل غربا إلى الفرات شرقا، و هو الخطأ الذي وقع فيه ماكيندر، لأن بلاد العرب تمتد إلى أبعد من هذه الحدود[1].

وبالنسبة لماكيندر بعد قلب السويداء يأتي "الهلال الداخلي"، الذي يتميز بأنهار تتصرف نحو البحار للملاحة، ويتكون من حواف السواحل والأراضي العربية الصحراوية في الشرق الأوسط والمناطق الموسمية في آسيا، وهي منطقة حضارة ذات تطور أكثر حركية، ما يتفق والفرضية التي تقول أن الحضارة ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار أو البحار .

ثم يأتي الهلال الخارجي وهو أمريكا الشمالية، اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا، وليست هناك دولة مهمة في هذا الهلال سوى الو.م.إ وبريطانيا واليابان.

فماكيندر يرى أن مسيرة التاريخ تبدأ من مركز جزيرة العالم وباتجاه الأطراف يجري الضغط المستمر لمن يسمون بـ"قراصنة البر". وهو ما تجسد بصورة واضحة في غزوات المغول إلا أن الصقالبة، الهون واللان... وغيرهم سبقوهم إلى ذلك، والحضارات في عمق أعماق Heart Land حسب ماكيندر لها طابع تسلطي، لا ديمقراطي ولا تجاري، وهو ما تجسد قديما في المجتمع الشبيه بإسبرطا أو روما القديمة، ومن الخارج "الهلال الجزري" يتحقق ضغط ما يسمى بـ"قراصنة البحر" على جزيرة العالم، في شكل حملات استعمارية توازن فيما بين الدفعات البرية المنطلقة من الحدود الداخلية للجزيرة، وحضارة الهلال الخارجي تتميز بالطابع التجاري والديمقراطي، كما هو الحال لدولة أثينا في العهود القديمة[2]، فمنطقة الهلال الداخلي بسبب ازدواجيتها في الموقع الجغرافي، وتعرضها الدائم للتأثيرات الثقافية المتناقضة، أصبحت بؤرة التطوير الأفضل للحضارة.

لقد تخوف ماكيندر من تشكل دولة في السويداء كإمبراطورية، فتصبح جزيرة العالم قاعدة مهمة برية وبحرية وجوية، يخضع لها العالم كله، وكان يرى أن ذلك ممكن باتحاد روسيا مع ألمانيا غزواً أو اتفاقا، فهو حاول لفت انتباه حكومته إلى ظهور هذه القوة البرية، التي لا تستطيع إنجلترا كقوة بحرية مواجهتها[3].

[1]- المرجع السابق، ص 21- 22

[2]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 88.

[3]- نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص 23.

ولهذا يرى ماكيندر أن عهد الدول البحرية قد انتهى، وأن السيادة ستكون للدول البرية، فاستخدام الطرق البحرية حسبه لا يتم إلا من خلال إشراف القوة البرية.

في عام 1943 عدل ماكيندر نظريته، حيث اعتبر أن التهديد للسويداء يأتي من الإتحاد السوفياتي سابقا وليس من ألمانيا، كما أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي للقلب وإنما أيضا على البناء الصناعي، فالسوفيات حسبه لو خرجوا من الحرب العالمية الثانية منتصرين، سيصبحون أعظم قوة برية في العالم[1].

وعموما فإن أفكار ماكيندر ثبتت صحتها إلى حد ما، حيث لم تتمكن ألمانيا من السيطرة على المنطقة الحاجزة بين الجرمان والسلاف، وأصبحت الأراضي الممتدة من بحر البلطيق إلى بلاد البلقان في دائرة النفوذ السوفياتي الذي يسيطر على منطقة السويداء، وأثرت آراء ماكيندر في خطط بريطانيا وأمريكا، فكل الأحلاف إبتداءا من حلف الأطلسي هي محاولات لتطويق منطقة السويداء، والسيطرة على الهلال الداخلي المحيط بها[2].

لكن في الحقيقة بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت معطيات جديدة أثارت شكوك حول صحة آراء ماكيندر، حيث ظهرت قوى كبيرة في جنوب شرق آسيا، وكذا الصين كقوى تحظى بمرتكزات طبيعية وبشرية تؤهلها أن تكون قوى عالمية في منطقة الهلال الداخلي، ناهيك عن تربع الو.م.إ على عرش العالم وهيمنتها على النظام الدولي منذ 1989 ،أمام انهيار الإتحاد السوفياتي وحلفائه.

كما أن الانتقادات التي واجهت ماكيندر ارتكزت حول إغفاله للتطورات التقنية في تكنولوجيات الاتصال، النقل والأسلحة العسكرية، فمنعة المحيط المتجمد الشمالي لم تعد قائمة باكتشاف كاسحات الجليد، والغواصات المتحركة تحته والأسلحة المتطورة والصواريخ والأسلحة النووية. كما أن التطور العقائدي قد يغير كثيرا من أبعاد الصورة التي رسمها ماكيندر، فماينينغ Mining يرى أن ماكيندر لم يوفق حين حدد سويداء الأرض والهلالين طبقا لمعيار الموقع بالنسبة لليابس والماء، وكان أجدر له تحديدها على أساس المعيار الحضاري الأكثر ثباتا[3].

[1]- المرجع السابق، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 24.

[3]- المرجع نفسه، ص 23.

ففي 1956 قام د. ماينغ تلميذ سبيكمان بنشر نص بعنوان: "الـ Heartland في التاريخ الأوراسي" أكد فيه: « أن المقاييس الجيوبوليتكية يجب أن تهتم بالتوجه الوظيفي للسكان والدولة، وليس فقط العلاقة الجغرافية المنصرفة للأرض باليابسة والبحر«[1].

على هذا الأساس يقسم الافروأوراسيا وفقا لوضعها الوظيفي-الثقافي- إلى ثلاث نماذج:

أولا: الصين منغوليا، الفيتنام الشمالية، بنغلاداش، أفغانستان، أوربا الشرقية (بما في ذلك روسيا) ودول البلطيق.

ثانيا: كوريا الجنوبية، بورما الهند، العراق، سوريان يوغسلافيا- المحايدة جيوبولتيكيا آنذاك-

ثالثا: أوربا الغربية، اليونان، تركيا، إيران، الباكستان، تايلاند[2].

كما نشير إلى أن ماكيندر لم يولي الو.م.إ أهمية إلا بعد أن انتقده الأمريكي نيكولاس سبيكمان (Spykman Nicholas) 1893- 1943 حيث جاء بمفهوم جديد هو " Rim land " لتحديد المحيط البحري لقلب جزيرة العالم، ففي المحيط الساحلي لهذه الجزيرة تجري المنافسة بين القوة البحرية للو.م.إ والقوة القارية للإت.الس، وهذه الأفكار طورت في كتاب جغرافية السلم The peace of Géography نشر في 1944، والتي أثرت على القادة الأمريكان فيما بعد خلال الحرب الباردة[3].

المطلب الثالث: المدرسة الفرنسية:

فرنسا كانت قوة استعمارية كبيرة، لكنها لم تطور من الجيوبولتيك، وتم إهمال الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك ضمن المعرفة والدراسات الجامعية، وذلك كرد فعل على خطابات راتزل وأفكاره التي أسست لفرع جديد في الجغرافيا، ولكن أيضا كرد فعل ضد القادة الألمان الذين تبنوا الفكر الجيوبولتيكي بعد الحرب العالمية الثانية خلال اجتماعاتهم الرسمية.

ثم إن الباحثين في التاريخ كان لهم الأثر في إزالة هذه المفاهيم من الجغرافيا كعلم، ومنهم "لوسين فوبر Lucien Febvre" (1878-1956) وهو مؤسس مشارك مع "مارك بلوش Marc Bloch" طرحا مسلمة جديدة مشهورة هي: "الأرض وليس الدولة، هذا ما ينبغي أن يهم الجغرافيا"

[1]- أليكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 148.

[2]- المرجع نفسه، ص 148.

[3] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 15.

"Le sol et non l'Etat, voila ce que doit retenir le géographe "

وبهذا أصبح بال الجغرافيين الفرنسيين مرتاح، خاصة مع المفكر إمانويل دي مارتن Emmanuel de Martonne (1873-1955)، الذي سارع في إعادة نمذجة حدود أوربا الوسطى بعد 1918[1].

فقليل من الجغرافيين الفرنسيين الذين اتبعوا راتزل، وكان ذلك خارج أسوار الجامعة الفرنسية، كأمثال: ألبرت دومنجيون Albert Demangeon (1872-1940) أو كاميل فايو Camille Vallaux (1870-1945) الذين اتبعوا منهج الجغرافيا السياسية في كتاب حول الإشكالية الراتزلية بعنوان: "الأرض والدولة Le sol et l'état" فمع "جون برينيس Jean Brunhes " (1869-1930) نشر فايو كتاب " جغرافية التاريخ – جغرافية السلم والحرب " سنة 1921 إذ يعد كمصدر هام حول الجيوبولتيك[2].

وقد كان "جويه" أول جغرافي حديث يؤكد أهمية الموقع المركزي للقارة الأوربية داخل المحيط، الذي هو في الحقيقة الطريق الرئيسي في العالم، وقد نبعت أفكار جويه الجيوبوليتيكية من ريتر إلى القارات على أنها كل متكامل طبيعي، وواحد من أهم أفكار جويه في هذا الموضوع هو أن زعامة العالم اخذة في الانتقال من اوربا إلى أمريكا الشمالية، والمبدأ الثاني عنده أن القارات تنتظم في ثلاث مجموعات مزدوجة، واحدة إلى الشمال والثانية جنوبها، وأن الشمالية تعطي الجنوبية حضارتها ومدنيتها، كما أنه يعتقد أن آسيا كانت مهد الحضارة وأن أوربا المكان الذي نضجت فيه الحضارة وأن أمريكا الشمالية هي نقطة النهاية العظمى لهذه العملية الحضارية، وكذلك أعرب جويه عن اعتقاده – في اسلوب صوفي غامض – بأن وحدة السلالة وروابط الديانة المسيحية والقرب المكاني هي الأسس التي تجذب وتصنع وحدة القارات الشمالية[3].

كان "فيدال دولابلاس" على نقيض اسلافه، يبحث دائما عن تفسير الظاهرة الجغرافية، ويرفض التوقف عند الملاحظة البسيطة للأحداث وتصنيفها. ولم يكن "المكان" وحدة المقصودمن هذا البحث، بل شمل لحثه "الزمان" و"المدة" أي التاريخ، والعلاقات مع الظواهر الاخربجغرافية كانت أو غير جغرافية، ذلك أن الحدث في نظرة لا يبقى دائما على حالة، فهو ليس ثابتا، بل متغيراً، ويعطي الظواهر الجغرافية صفة الميوعة، وهذا مقهوم جديد وهام جاء به "فيدال" والسبب الأساسي في هذا التغير، هو فعل الانسان الذي ينتج عن اختيار معتمد، وليس كما يقترح "راتزل" إذ يعتبره نوعا من التدخل العريزي الموروث الذي لا يمكن تجنبه، أو أنه عمل مدفوع اليه الإنسان عفوياً.

[1] - Ibid, p 15.
[2] - Ibid, p 16.
[3] – عدنان صافي، مرجع سابق، ص 72 – 73.

وأخيراً يوضح "فيدال" أهمية العلاقات كالتبادل بأنوعه، والمواصلات في حياة الأقاليم والبلدان، وهذه العلاقة تزداد أهمية مع كلما ازداد التقدم البشري[1].

تابع احفاد "فيدال لابلاس" في فرنسا، منهجه الحذر والمتنوع وتجنبوا مثله وضع (مذهب قطعي)، يمكن استغلاله سياسياً، ويمكن أن نذكر من بين هؤلاء السادة: "فالو Valaux"، "برومهيه Brunhes"، "اندريه سيغفريد Andre Siegfried" و"غوتيه Gauthier" و "ديميزون Demaison" و "غوتمان Gauttman"[2].

[1]- بيير سيليريه، مرجع سابق، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 25.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لموضوع الجيوبوليتيك من حيث المفاهيم والنظريات والمدارس، تبين لنا اختلاف التعاريف لهذا المصطلح وذالك راجع لاختلاف وتباين الرؤى التي تتأثر بالمنضومة القيمية والايديولوجية للمفكر، وكذا طبعة البيئة التي نشأ فيها هذا المفكر أوذاك، وهذا ما انعكس على المنظومة الفكرية للمدارس الجيوبوليتيكية التي ظهرت خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس بدوره على النظريات التي تباينت من المفكرين الألمان إلى الأنجلوسكسونيين والفرنسيين.

لكن الجدير بالذكر أن موضوع الجيوبوليتيك شهد أوج تطوره نظريا وفكريا خلا هذه الفترة، أي منذ بداية الحرب العالمية الأولى مرورا بفترة الحرب العالمية الثانية ليشهد تطورات أيضا خلال مرحلة الحرب الباردة في ظل تنافس القطبين العالميين.

الفصل الثاني

أبعاد صنع السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: أبعاد صنع السياسة الخارجية التّركيّة.

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصددالتعامل معه، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر[1].

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم إستراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج [2].

وتعد الأهمية الجيوبوليتيكية للموقع الجغرافي لتركيا ذات تأثير واضح في سياستها الخارجية بشكل مباشر، منذ الامبراطورية العثمانية إلى الفترة المعاصرة في ظل تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم، فالإتجاهات السياسية التركية يحركها ديناميين رئيسيين، و هما التأثير الجغرافي والبعد التاريخي الحضاري.

ومن هنا يمكن القول أن صنع السياسة الخارجية التركية تحكمها عدت ابعاد متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها نحو التفاعل مع القضايا الإقليمية والدولية والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى فهي تتأثر بالبعد التاريخي والحضاري من خلال التوجه الاسلامي ابان فترة الامبراطورية العثمانية وكذلك من خلال الايديولوجية الكمالية ذات التوجه العلماني أثناء قيام الجمهورية التركية الحديثة وذالك بسبب التأصيل لمبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية سنة 1923م.

كما كان البعد الاقتصادي دعامة أساسية في عملية صناعة السياسات الخارجية لدولة تركيا، فهو يضفي نوعا من القوة أو الضعف على موقف البلد اثناء العمليات التفاوضية أو اتخاذ القرارات السياسية تجاه قضية ما، وبالتالي فإن قوة أو ضعف الاقتصاد تنعكس بفعالية على مواقف وقرارات الدول في عملية صنع السياسة الخارجة بالسلب أو الايجاب.

---

[1] – محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1999 2010، ط 1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص

[2] – عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العالقات الدولية، (بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص354

المبحث الأول: الخلفية الفكرية والفلسفية لصنع السياسة الخارجية لتركيا.

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية، الرجوع إلى الخلفية الفكرية و الفلسفية لها، ثم الاحاطة بالتغيرات التي قد تحدث خلال عملية السيرورة الزمنية لمعرفة الثابت والمتغيير، ومن أجل ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى القاء نظرة على السياسة الخارجية التركية خلال فترة الامبراطورية العثمانية وكيف ساهم توجهه الاسلامي في عملية توسعها وبسط نفوذها على رقعة جغرافية واسعة من العالم.

المطلب الأول: موروث الإمبراطورية العثمانية.

إن الموقع الجغرافي للدولة العثمانية، والذي أعطاها أهمية جيوبوليتيكية كان متناغما مع رؤيتها التوسعية وكان عاملا مهما في إنطلاقها نحو التوسع، في جوارها وبسط نفوذها، على العديد من المواقع في منطقة أوراسيا وإمتدت لتشمل حتى شمال إفريقيا.

1. مرحلة التأسيس:

بين نهاية القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر الميلادي، شهد العالم ولادة إمارة صغيرة في الجزء الشمالي الغربي من تركيا، تحوّلت فيما بعد إلى دولة عالمية، امتدت من نهر الدانوب حتى نهر الفرات، وتوسعت في آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، كان العالم الإسلامي حينها يمرّ بحالة من الفراغ السياسيّ إذ سقطت بغداد على يد المغول، كما كان العالم البيزنطي مصاباً بحالة من التفكك الداخلي، فنشأت الدولة العثمانية وكانت في البداية على شكل إمارة أسّسها عثمان بن أرطغرل، ثمّ دولة عسكرية في زمن ابنه أورخان، إلى أن أصبحت إمبراطورية عالمية في زمن السلطان محمد الفاتح، وزمن السلطان سليمان القانوني.

لقد كانت بداية ملامح تأسيس الدولة العثمانية التركية عام 1280 على يد السلطان عثمان خان بن أرطغرل بن سليمان شاه التركماني في أعقاب ضعف الدولة العباسية وانهيارها في بغداد ،حيث فرت القبائل التركية من وحشية وطغيان التتار بزعامة قائدها أرطغرل، واستقرت في آسيا الصغرى والتي تعرف اليوم بتركيا تحت حماية السلاجقة بقيادة علاء الدين الذي منحهم أرضا هناك حول أنقرة ليستقروا فيها على الحدود بين دولته ودولة البيزنطيين، وأمَّروا عليها الزعيم أرطغرل إكراما لشجاعته ومواقفه حيث لما وصلت جيوش المغول إلى دولة السلاجقة وقف أرطغرل إلى جانب علاء الدين وحينها تمكنا من هزيمة المغول وإنقاذ دولة السلاجقة، غير أن ارطغول لم يكتفي بالمنطقة التي منحه إياها السلطان علاء الدين الأول ،ولم تتوقف مهمته على المحافظة

على الحدود بل انطلق في هجمات جهادية باسم السلطان علاء الدين ضد الممتلكات البيزنطية في الأناضول وحقق توسعات إقليمية، وبعد وفاته يخلفه إبنه عثمان سنة 1299 الذي راح ينمي إمارة أبيه[1].

خلف عثمان أباه ارطغرل، وإليه تنسب الدولة العثمانية الذ يعد بحق مؤسسها الأول، وتحدد خلال عهده الوضع العسكري والسياسي للأتراك العثمانيين، وكان وضعهم الديني قد تحدد قبل ذالك بفعل تأثرهم بالدين الإسلامي الذي كان منتشرا في البيئات التركية في وسط اسيا وغربها[2].

2. مرحلة التوسع والازدهار:

أظهر عثمان في بداية عهده براعة سياسية في علاقاته مع جيرانه، حيث التحالفات تتجاوز الخطوط القبلية والاثنية والدينية، وربما اتبع في ذلك غريزته ومتطلبات تطلعاته السياسية، إلا أنه لم يخطئ في تقدير النتائج المستقبلية للعلاقات العائلية التي أقامها لنفسه وضمنها لإبنه من بعده .... وتعاون عثمان مع جيرانه من قادة المدن والقرى البيزنطية، وتشكل علاقاته مع ميجال حاكم قرية هرمنكايا دليلا على ذلك[3].

وتحالف عثمان مع الأخية الفتيان* بالاضافة إلى القبائل التركمانية القادمة إلى الاناضول، والتي شكلت القلب النابض لهذه المقاطعات الحدودية بشكل عام، والامارة العثمانية بشكل خاص، لأنهم كانوا أكثر فاعلية من الأتراك المستقرين في المدن[4].

واتاحت مجاورته لأراضي الدولة البيزنطية توجيه نشاطه نحو الحرب والجهاد لإستكمال رسالة الدولة السلجوقية الرومية بفتح الأراضي البيزنطية كافة، وادخالها ضمن الأراضي الإسلامية[5].

وبعد هذا شرع العثمانيون في تقوية وتوسيع دولتهم بتولي أورخان ابن عثمان الحكم سنة 1326 م اتخذ من بورصة* عاصمة له، وعمد إلى تقوية دعائم إمارته، فوضع نظماً مدنية وعسكرية، كما تمكن من توسيع

---

[1]- محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، (لقاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1980)، ص.35

[2]- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 2 (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص 26.

[3]- المرجع نفسه، ص 27 -28.

*الأخية الفتيان: إنهم الجماعات المنظمة التي أضحت كتنظيمات أولى في حياة الامارة العثمانية التي احتوت التقاليد الإسلامية في بناء المؤسسات.

[4]- المرجع السابق، ص 28.

[5]- المرجع نفسه، ص 26.

*- بورصة هي مدينة تقع شمال غرب القسم الآسيوي للدولة العثمانية، عرفت باسم بروس خلال عهد الإمبر ا طورية الرومانية، سقطت في يد العثمانيين عام (717 هـ / 1317 م).

إمارتة في الأناضول وترسيخ وجودها ببعثة موجات من الهجرات التركية نحوها ومد حدودها إلى البلقان بعد فتحة غاليبولي[1].

أما السلطان مراد الأول (1360 / 1389م) اتخذ من مدينة أدرنة عاصمة للدولة عام 1366، كما تبنى إستراتيجية جديدة في عمليات الفتوحات، تمثلت في التوسع نحو جهيتين الأناضول والروملي في آن واحد هذا، وقد نجح ابنه السلطان بايزيد الأول الذي خلفه عام 1389 من تأسيس دولة مركزية قوية تستند على إيديولوجية إسلامية بمنحه الخليفة المتوكل بالقاهرة لقب سلطاف الروم، وكان هذا بعد انتصاره في معركة "نيقوبوليس" (1396 م) وقد امتدت سيطرته من الدانوب إلى الفرات[2].

وخلفا لأبيه تولى السلطان محمد الأول عرش الدولة العثمانية عام (1413م)، بعد مرحلة الفوضى التي عرفتها الدولة فاستطاع أن يعيد جميع أواصر دولتهم المتفرقة والمحافظة على كيانها، وبعد وفاته خلفه إبنه السلطان مراد الثاني (1421م)، الذي سار على نهج أبيه في بناء دولة آل عثمان[3].

ثم توالت التوسعات من طرف السلاطين الأتراك على غرار أسلافهم وكانت تعرف بالفتوحات لأنها ارتبطت بنشر الدعوة الإسلامية مما أكسب الامبراطورية العثمانية مساحة شاسعة.

وكان فتح القسطنطينية من طرف محمد الفاتح سنة 1541 بمثابة ظهور الأتراك على الساحة السياسية الدولية بفعل اعتناقهم الإسلام ودخولهم تحت راية الخلافة الإسلامية، حيث يري كثير من الأتراك أن الدولة العثمانية لم تكن تركية الهوية، لأن الجانب القومي لم يطغى على السلاطين العثمانيين بدليل عدم اهتمامهم بالعنصر التركي داخل الإمبراطورية، على اعتبار أن الفترة امتازت بالإنتساب إلى الهو ية الإسلامية وليس القومية، بل على العكس كان اهتمام السلاطين بالجنس الأخر مثل الأرمن، اليهود، واليونانيين أكثر من العنصر التركي، بل كانوا هؤلاء الأجناس يحتلون مواقع سياسية وإدارية واقتصادية مؤثرة في الإمبراطورية العثمانية.

وقرر السلطان الفاتح أن يتخذ من القسطنطينية عاصمة لدولته، بل العاصمة الإسلامية الكبرى، فاستبدل إسمها بإسم " استانبول"، وهي كلمة تركية معناها دار الإسلام، وحرص على أن تعود لها الحياة

[1]- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، (مصر، بورسعيد: دارالتوزيع والنشر الإسلامية 2001)، ص ص 56 57.

[2]- خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، تر: محمد الأرنؤوط، (بيروت، دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 30.

[3]- محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 100.

بسرعة وأن تستفيد من المزايا العسكرية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها، وحول كنيسة "آيا صوفيا " إلى مسجد وأقدم على خطوات عدة ساهمت في سرعة انتعاشها منها[1]:

- كانت مسؤليات العصمة كبيرة، ولا يمكن أن يقوم بها شعب قليل العدد بقي فيها بعد سقوطها بأيدي المسلمين، وكان كثير من الجماعات الإسلامية تدرك قيمة موقعها التجاري للإنتقال إليها والاستفادة من ذلك بالإضافة إلى الفرص العديدة التي تسنح من وجودها بالقرب من الحكومة المركزية لذلك استمرت الهجرات الإسلامية إلى المدينة حتى أضحت عاصمة إسلامية تماماً، وعلى الرغم من ذلك لم يهمل السلطان الفاتح أمر سكانها الأصليين فشجع من هاجر منهم على العودة والاستمرار في مزاولة نشاطهم، وبذلك زود دولته بقاعدة سياسية وثقافية قوية.
- عمل السلطان الفاتح على تشجيع بقاء الجالية الجنوية، التي كان لها دور كبير في تنمية التجارة، فأبقى لهم ما كان من امتيازات وزاد عليها، فكانوا بذلك أدات لنمو ثروة المدينة من جهة وواسطة الاتصال بالدول الاوربية من جهة أخرى.
- نهج السلطان الفاتح سياسة التسامح الديني حتى يتسنى له الاستفادة من العناصر النصرانية، ولهذا أبقى المسؤليات الدينية للأرثوذوكس في يد الكنيسة، وهكذا أصبحت المدينة تعج من جديد بالحياة والنشاط.

ولكن الدولة أخذت في الضعف منذ أيام القانوني نفسه، فبدأت تعاني انتفاضات الإنكشارية والصراع على العرش ودسائس الجواري، ثم ظهور النزعات الإستقلالية ومقاومة المسيحيين في البلقان[2].

وكان الجمود والاستمساك بالنظم البالية من أكبر عوامل الانهيار، فعلى حين أسقطت أوربا الاقطاع وأقامة الحكومات المركزية القوية وأخذت سفنها تجوب البحار حتى غيرت مسالك التجارة البحرية وحولت البحر الابيض تجاريا إلى بحيرة داخلية، في ذلك الوقت ازدادت الدولة العثمانية استمساكا بتقاليدها القديمة وبتكتيكها الحربي القديم فتوالت عليها الهزائم واضطرت إلى أن توقع على معاهدتي "قار لوفجة Carlowitz" 1699م، ثم "باصاروفجة Passarowitz" 1717م، وبدأت الدول البلقانية في الخروج من قبضتها. ولقد حاول العثمانيون وقف الإنهيار، وتوالت الحركات الاصلاحية من أيام سليم الثالث

[1]- محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 111.

[2]- محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، تر: احمد السعيد سليمان، (مصر، دار الكتاب الربي للطباعة والنشر، 1967)، ص ش.

(1789 – 1808م) ثم فامت حركة التنظيمات 1839م ثم صدر فرمان الاصلاح 1856م، ولكن هذه الحركات باءت بالفشل[1].

3. مرحلة التراجع والانكفاء:

ومع بروز ملامح تغيير في بنية النظام الدولي السائدة في ذلك الوقت، تأثرت الإمبراطورية العثمانية بالمتغيرات الخارجية خاصة تنامي تفاعلات الإمبراطوريات الأوربية بدءا بالثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وظهور الفكر القومي، انعكست هذه التحولات على الإمبراطورية بظهور حركات ثقافية وفكرية وسياسية بالسلطنة[2].

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن السابع عشر خطر الفتح العثماني، الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي، الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على"رودس"، ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن الثامن عشر، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها، ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضاً إسلامية (القرم) لصالح روسيا 1774 م .كذلك لم يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني— كما حدث من قبل – ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدا ت) بنقطة تحول مهمة أسفرت عن تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني[3].

لقد كان لصلح "كارلوفتيز" مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ،ومن ثم في نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكَّل مسار تفاعلات القرن الثامن عشر ونتائجها، ويتضح لنا من تطور العلاقات العثمانية–الأوروبية خلال هذا القرن بعض النماذج التي تبين تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى.

---

[1]– المرجع السابق، ص ش.

[2]– احمد حسن ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص2.

[3]– نادية محمود مصطفى، خبرة العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ص 24.

فمن ناحية ساعدت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة في مواجهة التهديد الروسي، فلقد انتقلت لروسيا منذ منتصف القرن الثامن عشر مهمة التصدي للترك بعد أن أدى الهابسبورج دورهم في هذه المهمة مدة ما يزيد عن القرنين ونصف القرن، وتعددت الجولات العسكرية للصراع العثماني-الروسي وكذلك المعاهدات، حتى كانت حرب 1768 م التي حقق الروس خلالها انتصارات حاسمة توجتها "معاهدة كوكينارجا" 1774 م.

وإن المعاهدة الأخيرة تمثل نقطة تحول خطيرة في تاريخ انحدار الدور العثماني العالمي وفي تاريخ التوازنات العثمانية الأوروبية، وهو الانحدار الذي كان محصلة لتنامي القوة الروسية، ولمحدودية نتائج توظيف التوازنات، ولتزايد المشاكل الداخلية العثمانية[1].

خلا هذه المرحلة بدأ سقوط الدولة العثمانية بعد تعرضها للعديد من الهزائم والتي انتهت أخيرا بدخولها الى الحرب العالمية الأولى 1914م، حيث كان دخولها في الحرب الى جانب المانيا ودول المحور العامل الأساسي في انهيار السلطنة العثمانية بعد انتصار دول الحلفاء، وبذلك بدأت فعليا الخطة الروسية في تقاسم تركة "الرجل المريض" فانتهت السلطة رسميا عام 1923 والغية الخلافة عام 1924[2].

ان الطابع التوسعي للدولة العثمانية جعل السياسة الخارجية ذات طابع انفتاحي على الشئون الدولية، فخاضت غمار حروب توسعية ودفاعية لسبعة قرون، كما أسهمت بفعالية في العديد من التحالفات والمؤتمرات الدولية، وبسطت سلطانها إلى فترة ليست بقصيرة على بقاع مترامية الأطراف من قارات العالم الثلاث القديمة، ولعل خير تعبير عن كل ما تقدم هو ما وجد من نقش بقلعة "بندر" يعود إلى عام 1538م يعبر من خلاله أحد أقوى سلاطين بني عثمان وهو السلطان سليمان القانوني عما وصل إليه من قوة بقوله: " أنا عبد الله وسلطان هذا العالم ورأس ملة المسلمين بفضل الله على قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة، في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، وفي مصر أنا السلطان، أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهند، أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنجاريا، وحول سكانها إلى رعية مطيعة، تجرأ القائد "بترو" على التمرد ضدي ولكني دسته بحوافر حصاني وأخذت بلاده "مولدافيا[3].

---

[1]- المرجع السابق، ص 27 -28.

[2]- صوفيا بوعلي و وفاء طوالبة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة 2016/2015)، ص 18- 19.

[3]- خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 67.

إن اهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أ هذه الدولة كانت مركزا لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام والثقافة الاسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية. وقد عملت الظروف السياسية التي أنهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الاخرى، وقد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع[1].

ومن هنا تبرز معالم السياسة الخارجية التركية في عهد الامبراطورية العثمانية، التي أدى توجهها الأسلامي إلى توسعها وبسط نفوذها على مناطق شاسعة من القارات القديمة الثلاثة، بفعل حركية السلاطين العثمانيين في نشر الدعوة الإسلامية إلى بقاع العالم.

المطلب الثاني: قيام الجمهورية التركية.

تدهورت أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الذي دفع ثمن موقفه من اليهود والصهيونية العالمية بعدم منحهم فلسطين مقابل المال فغذت الحركة اليهودية النزعات الانفصالية كالمتمردين الأرمن والقوميون في البلقان وحزب الاتحاد والترقي هذه الحركات كانت تحمل أفكار قومية تدعو في مضمونها إلى تحرير كافة الأتراك.

أولا: اعلان الجمهورية التركية:

تفككت السلطنة العثمانية عام 1918، وكاد يضيع ماتبقى من اراض تركية في الاناظول، في اتفاقية "سيفر" 1920، ... واعادة رسم حدود تركيا على ماهي عليه الان في اتفاقية "لوزان" عام 1923، كان بمثابة الانبعاث بعد الموت، كان فرصة لاتتكرر بسهولة في التاريخ لذا يسعى الاتراك للمحافظة على وحدة اراضيهم بكل الوسائل وضد كل الاخطار[2].

إن تركيا الحديثة وليدة الحركة النظالية الكمالية، وهذه الحركة وليدة أسباب مباشرة وغير مباشرة متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا، فالدولة العثمانية دخلت في دور التوقف في القرن السابع عشر، ثم أخذت تتدهور

[1]- علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط 1، "تركيا الدولة والمجتمع"، (قطر مركز الجزيرة للدراسات 2009)، ص 83.

[2]- رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط 1، (بيروت: دار الشروق، 1999)، ص 159.

دركة بعد دركة إلى أن وصلت إلى قعر هوة سحيقة من الضعف والشلل وسوء الادارة في اواخر القرن التاسع عشر[1].

كما معظم الدول والمجتمعات، تركيا مجموعة من خصائص تاريخية وجغرافية واقليمية ودولية ومجتمعية وإديولوجية، وتشكل معرفة هذه الخصائص أو معظمها بعض المداخل نحو فهم تركيا والمجتمع التركي وحركتهما الداخلية والخارجية[2].

أعلنت الجمهورية التركية في 1923 عقب اتفاقية لوزان، بعد أن خاض مصطفي كمال أتاتورك حرب الاستقلال، والتي وصلت فيها تركيا لمرحلة النضج السياسي، على الطريقة التي أردها الكماليون، حيث بدأت تعيش تركيا فصلاً جديداً، تشكلت فيه الأحزاب السياسية، بموجب تعديل الدستور، والذي شكل الفرصة لمصطفى كمال من تشكيل حزب سياسي (حزب الشعب الجمهوري) والذي سمى نفسه رئيسا للحزب، والذي بموجبه أصبح رئيسا للجمهورية بيده كل الصلاحيات، فهو رئيسا للأمة ورئيسا للبرلمان، والقائد الاعلى للقوات المسلحة[3].

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، وتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول في الدين والمذهب والقومية واللغة والايديولوجيا والتاريخ والجغرافيا، وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أفرزت في النهاية الجمهورية التركية أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة[4].

فقد جاءت سياسة اتاتورك لتهدم الهوية الإسلامية لتركيا في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية وخروج القومية التركية في 1923 تاريخ الغاء الخلافة الإسلامية ومن خلال هذا التوجه الغربي يمكن ابراز التوجهات الكمالية لسياسته الخارجية، فقد اعتبر الكماليين ان الاسلام سبب التخلف، وعليه فالخلاص من الموروث الأيديولوجي العثماني، ونبذ الاسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية

[1]- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت، مطبعة الكشاف، 1946)، ص 9.

[2]- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة والعلاقات الخارجية، ط 1، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 13.

[3]- خالد كمال هنية، دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج البلوماسية والعلاقات الدولية، (فلسطين، جامعة الأقصى 2015)، ص 28.

[4]- علي حسين باكير واخرون، مرجع سابق، ص 81.

سيحقق التمدن، ويحول بتركيا الى عالم التحضر والمدنية، وعلى هذا تم اقرار الثوابت الكمالية والتي اصبحت مقننة دستوريا ولا يجوز تجاوزها.

ثانيا: الايدولوجية الكمالية:

إن الغاء السلطنة والخلافة لم يكن ليتعلق بالسياسة الداخلية العثمانية، بل كانت له علاقة بالسياسة الدولية، إذ دعى الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى السلطان إلى بلورة المفاهيم القومية وهذه النقطة كانت واضحة في مؤتمر لوزان، أما فيما يخص موقف القوى الأجنبية من السلطنة والخلافة فإن الأمر كان واضحا إذ أن القوى الغربية ولا سيما بريطانيا لم تكن لتهتم بالسلطنة، لأن جل اهتمامتها انصبت حول مسألة الخلافة في داخل الدولة العثمانية لا سيما وأن لها التأثير الروحي والمعنوي على المسلمين، الذين كانوا يمثلون الأكثرية في المستعمرات البريطانية وفي هذه الحقبة بالذات إتبع مصطفى كمال سياسة متوازنة مع القوى الثلاث وهي[1]:

- ✓ إن سياسة مصطفى كمال مع السراي – القصر – حتى وصوله إلى مركز القووة كانت على أساس أنه يكافح القوات الاجنبية الغربية بغية إنقاذ الدولة من احتلالها.
- ✓ قامت سياسة مصطفى كمال مع البلاشفة على أساس أنه يحاول أقامة سد بستر الاتحاد السوفياتي ضد الامبريالية الغربية.
- ✓ أما سياسته مع الانجليز فكانت قائمة على أساس أنه صديق لهم، وأنه شخص يتوقع منه على الدوام بوادر طيبة.

كان البعد الخارجي أهم مؤثر على الجمهورية التركية الحديثة لأنه الأساس الذي إنطلق منه اتاتورك في مشروع محاولته اللحاق بالركب الحضاري الغربي لأن مغادرة تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالنسبة لأتاتورك مغادرتها الإسلام.[2]

طبعا لم تبدأ مسيرة الأوربة مع أتاتورك، وما كان بعتبره البعض في تنظيمات 1839 و 1857 ودستور 1876... الخ، مجرد إصلاحات لتحسين أداء الدولة ومعها من الانفجار الداخلي ومواكبتها للتقدم كان البعض الأخر، الغربي النزعة يعتبره خطوات في الطريق إلى أوربا، إلا أن التحول نحو أوربا بما هي قيم ثقافية

---

[1]- أحمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ط 1، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص 51 -52.
[2]- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 26.

وسلوكية، بدأ عمليا مع مصطفى كمال أتاتورك، وإن لم تكن تجربة أتاتورك، في كثير من نواحيها تمت إلى الأوربة في عمقها المعروف آن ذاك سياسيا واقتصاديا وتحالفات[1].

نظر اتاتورك إلى أوربا على أنها "النموذج" مضمونا وشكلا، وكان بذلك أول زعيم تركي تبنى الحضارة الأوربية نهجا رسميا للدولة، يقول اتاتورك "الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضمونا وشكلا لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوربية، هي الحضارة القائدة والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة وخُلق الانسان السيد والأمة السيدة .. وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوربية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار"[2].

ومن خلال هذه الثوابت فان السياسة الخارجية التركية قد أخذت بالتوجه نحو الغرب وتنكرت للمنطقة العربية الإسلامية وأبدى صناع القرار في الجمهورية التركية الحديثة تمسكا بالشعار الأتاتوركي الشهير (السلام في الداخل السلام في العالم) لأن التوجه نحو ترتيب الشأن الداخلي كان مسيطرا على فكر القيادة السياسية آنذاك، وعليه فان النخبة السياسية التركية في عهد الجمهورية اتجهت نحو سياسة خارجية وفق ما يتطلبه الوضع الدولي السائد آنذاك، فعملت على بناء وضع مقبول من الناحية الدولية وهو كما اسلفنا الذكر تبني استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والدولة الوطنية بدلا من الاستراتيجية ذات البعد الدولي، و كذا ان تكون الدولة جزءا من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة او معارضة له[3]، وعليه فان المبدأ المختار في السياسة الخارجية التركية آنذاك (سلام في الداخل سلام في الخارج) تبرز التو جه الكمالي في عملية صنع السياسة الخارجية للجمهورية التركية الحديثة.

وتمحورت السّياسة الخارجيّة التركيّة خلال عهد أتاتورك حول هدفين أساسيين:

1- خلق كيان قوي ودولة حديثة، التي يمكن الدّفاع عن حرمة أراضيه واستقلاله السياسي ودون مساعدة خارجيّة ضدّ العدوان الخارجي.

2- جعل تركيا ذات كيان موحّد كامل ومتساوي بين الأعضاء والأقلّيات من كل المجموعاتوالعرقيات المترامية على أراضيها الغربيّة الأوروبية والآسيويّة.[4]

---

[1]- محمد نور الدين، المرجع السابق، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 26.

[3]- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، (الدوحة مركز الجزيرة للأبحاث، 2010)، ص 91.

[4]- عبد المالك مخزم، البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، (مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2009/2008)، ص 65.

ومن نواحي كثيرة أسهمت الايديولوجيّة الكماليّة للدّولة التّركيّة في إحداث تهميش سياسي، لقد وضع أتاتورك أهمّية كبيرة على تماسك الشّعب التّركي وعلى مغايرته لشعوب الدّول المجاورة، مثل هذه الفلسفة انعكست في الدّبلوماسيّة التركيّة في عشرينات القرن الماضي، كانت تركيا منعزلة إلى حدّ كبير، ثمّ إنّ السّياسة الاقتصاديّة لهذه الدّولة الجديدة كانت قائمة على أساس التشدّد في اعتماد الاكتفاء الذّاتي، برغم بيانات أتاتورك بأنّه سيجعل من تركيا دولة أوروبيّة، طبعا إنّ هذه الدّولة لم يكن لها أن تكون، ولا هي كانت بالفعل بعيدة عن التّطورات الأخرى في أنحاء من العالم.

وزادت هامشيّة تركيا الجغرافيّة واتّجاهات العزلة المتشدّدة أثناء العهد الكمالي، بروزا مع الشّكوك التي راودت جارات تركيا، ونظرة سريعة إلى علاقاتها مع جاراتها المتاخمة، تبيّن مدى غرابة مواجهة تركيا لأوضاعها الجغرافيّة.[1]

ثالثا: طبيعة النّظام السّياسي.

النّظام السياسي التركي نظام علماني ديمقراطي، ولكنّ ذو صبغة عسكريّة، بحيث يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السّلطات، وكذا التّعدّدية الحزبيّة اللّيبراليّة، وفقا لنظام دستوري ينصّ على أنّ القوّات المسلّحة التّركيّة، تمثل حامي العلمانيّة كمبدأ أساسي دستوري، وبما أنّ تركيا تواجه بيئة دوليّة مضطربة، فهي تواجه اضطرابات محلّية لا يمكن الاستهانة بها، والتي تطرح التساؤلات حول مستقبل البلد، وسياسته الخارجيّة وهذه الشّكوك تشهد زيادة كبيرة نتيجة لأنّ تركيا تعيش أزمات واضطرابات سياسيّة مختلفة، مثل تدخّل الجيش في الحياة السّياسيّة، وفي ظل هذه البيئة المضطربة داخليّا أصبحت تركيا مرغمة على إعادة تحديد سياستها الخارجيّة والأمنيّة لإعادة التفكير في مصالحها القوميّة وعلاقاتها الدّوليّة.[2]

المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية (عودة تركيا إلى الشرق).

شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام 2002، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور

---

*تورغوت أوزال، رئيس الوزراء ورئيس تركيا الأسبق، اقتصادي، ليبرالي، أخذه العمل السياسي إلى قمّة هرم السّلطة في الدّولة التّركيّة، كما أسّس حزب الوطن الأمّ عام 1983.

*العثمنة ،ottomanism: تعني إقامة امبراطورية عثمانيّة متطوّرة، تستند على مؤسسات ليبيراليّة، بامكانها ضمان ولاء كافة الفئات الدينيّة والقوميّة الخاضعة لتلك الامبراطوريّة.

[1]- فيليب روبنس، تركيا والشّرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، ط1، (دار قرطبة للنّشر والتوثيق والأبحاث، د.ب.ن)،1993، ص 18.17.

[2]- عبد المالك مخزم ، مرجع سابق ، ص 70.

واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، ويعتبر وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو المنظّر الأهم للإستراتيجية التركية " العثمانية الجديدة" ، التي قوامها إخراج تركيا من بلد"طرف" عضو في محاور وعداوات، إلى بلد "مركز " على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية .وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه الأشهر"العمق الاستراتيجي"[1].

1. نشأة حزب العدالة والتنمية:

بعد نهاية الحضر على الزعماء السياسيين ترأس نجم الدين اربكان حزب الرفاه الوطني الذي كان قد أسسه كوادر حزبه المنحل، حيث كان الحزب يتقدم في منحى تصاعدي بين الانتخابات البلدية والبرلمانية، حتى سنة 1994 التي فاز فيها بأكبر بلديتين في تركيا هما اسطنبول و انقرة، وحل في المرتبة الثالثة بنسبة 19.07%، ثم الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1995 حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة 21.38%[2].

وبسبب تدخل المؤسسة العسكرية والتحالفات السياسية حالت دون تمكنه من تشكيل الحكومة واستمرت المشاكل بين الأحزاب المتنافسة التي لم تستطع تجاوز خلافاتها لتسقط حكومة "تشيلر" الأولى ثم تتحالف مع أربكان وتشكل حكومة برآسته في جوان 1996، عملت سنة واحدة فقط ثم أطيح بها بعد صدام متواصل بين اربكان والمؤسسة العسكرية، على إثره حل حزب الرفاه ومنع اربكان إلى جانب قيادات أخرى من العمل السياسي خمسة سنوات، ولكن قبيل صدور قرار المحكمة سارعت قيادات اخرى من الحزب لتشكيل حزب جديد هو حزب "الفضيلة" هو الأخر لاقى نفس المصير بعد سنوات.

هذا الأخير ولدت معه مسألة خلافة أربكان ببروز جناحين (الشيوخ والشباب)، ورغم انتهاء قيادت الحزب لصالح الشيوخ بزعامة "رجائي قوطان"، حيث رشح من كانوا يوصفون بالتجديديين "عبدالله غول" لرئاسة حزب الفضيلة في مؤتمره الذي عقد في 14 ماي 2000 وخسروا بواقع 570 صوتا مقابل 620 للتقليديين. واتجه الشباب التجديديون لفكرة إنشاء حزب جديد خاصة في ظل المصير المجهول الذي كان ينتظر حزب الفضيلة والذي انتهى إلى حله[3].

---

[1]- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص 59.

[2]- رضا هلال، مرجع سابق، ص 159.

[3]- حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، تر: طارق عبد الجليل، ط 1، (مصر، طنطا، دار البشير للثقافة والعلوم، 2012)، 343.

تم تشكيل حزب العدالة و التنمية من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو 2001، وكونوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، انتخب رجب طيب أردوغان عمدت اسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب، وهو الثالث والتسعون بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية[1].

أسس رجب طيب أردوغان ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف 2001، وفاز الحزب في إنتخابات عام 2002، ووضع أعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم حيث مر أعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد وقد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية، وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية، كما أنه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توفيقية إلى حد ما، توازن بين سعيه لإنتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسة الخارجية[2].

انطلق حزب العدالة والتنمية مع إطلالته الأولى من مجموعة من المبادئ، حيث اقر قادته ان الحزب يدافع عن المبادئ التالية[3]:

- مبدأ الجميورية المركزية الموحدة.
- اقامة علاقات حسنة مع دول الجوار.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص و العلمانية هي حياد الدولة تجاه المعتقدات.

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد جعل من قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي اولوية تركية، ولابد من تفعيل المباحثات في هذا الشأن، وتتجلى أهداف الحزب من خلال السعي إلى تحقيق مايلي:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
- ضمان المستقبل السياسي للحزب في الشارع التركي.

---

[1]- ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، (د. س. ن، د. د. ن)، ص ص 19 20.

[2]- علي حسين باكير واخرون، مرجع سابق، ص 20.

[3]- اكرام ،عسلي، حزب العدالة والتنمية في تركيا الرؤيا والواقع مذكرة مقدمة لنيل شيادة الماجستير، (الجامعة الاردنية، كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية، 2004)، ص 87.

- تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
- تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.
- تفعيل مباحثات الانضمام للإتحاد الأوروبي[1].

إن ما يميز السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 هو الاهتمام التركي المتزايد بالعمق الحضاري الإسلامي لتركيا، فهي ادركت ان مصالح الدولة التركية ترتبط بعمقها الحضاري الإسلامي، وان محاولات الارتباط بالعالم الغربي إضافة إلى انها طويلة فهي شاقة ومتعثرة ولن تكون بديلاً عن حجم المصالح والمكاسب التركية في العالم العربي. وعليه فإن تفاعلات السياسة الخارجية التركية ارتبطت بنظرية العمق الاستراتيجي القائم على اتباع سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة ومتعددة الابعاد.

2. توجهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا منعطفا تاريخيا في الحياة السياسية التركية بعامة، والنظام السياسي التركي بخاصة، حيث يعد حدثا فاصلا في مجرى الحياة السياسية التركية، يصنف المتغيرات والثوابت والفاعلية في النظام السياسي، ويقسمها إلى حقبتين مختلفتين في البلاد:

- ✓ ما قبل حزب العدالة والتنمية «تركيا القديمة».
- ✓ وما بعد حزب العدالة والتنمية « تركيا الجديدة » أو « الجمهورية الثانية».

قام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تستدعي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في طبيعة النظام السياسي التركي، بما يتوافق مع دور تركيا ومكانتها وتطلعاتها، في القرن الحادي والعشرين، في ما بات يعرف بتركيا القديمة... وتركيا الجديدة، وحاول حزب العدالة والتنمية تحقيق رؤيته وفلسفته التي بنى عليها برنامجه ووعوده الانتخابية من خلال مدخلين[2]:

- توافق برامجه مع رغبات شرائح المجتمع التركي المختلفة ومطالبها.
- نسجام التعديلات مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومعاييرها.

فقد شهدت السياسة الخارجية التركية، منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام 2002، تغيرّات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية

[1]- –حسين، بسلي وعمر اوزباي، مرجع سابق ،ص 81.

[2]- رنا عبد العزيز الخماش، دراسات: النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمي، 2002 – 2014، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2015)ص 71.

التي قام بها الحزب مما أعطى تركيا مكانة وحضور إقليميا ودوليا، وكذا الاحداث المستجدة في الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا مثل أحداث الحراك التي قامت في العديد من الدول العربية ضمن ما عرف بـ: "الربيع العربي".

وفي الواقع يثبت تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية أنّ تركيا، في ظل المتغيرات التي حصلت على المستوى الدولي، قامت بعملية تموضع جديدة، وإعادة تعريف لدورها الذي يتناسب مع الواقع الدولي، وانسجاماً مع مزاج الشارع التركي الذي شهد عودة صوب مشرقيته وتراثه .إنّ لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة، ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة، بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدراتها، وإخصاب خصوصيتها، ومعادلة توازاتها بين الشرق والغرب، أو بين التراث والمعاصرة، أو بين العلمانية والإسلام[1].

المبحث الثاني: الابعاد الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية التّركيّة.

تلعب العوامل والامكانيات الاقتصادية دورا أساسيا ومركزيا في صنع السياسة الخارجية لأي دولة، لأن توافر وغنى الموارد الاقتصادية يعطي قوة وديناميكية و يمنح للدولة قدرة على التفاوض و المساومة في سياستها الخارجية خاصة إذا كان لها قدرة على إنتاج و امتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدول الأخرى، ويتجلى تأثير البعد الاقتصادي على السلوك الخارجي للدول من خلال خلق سلوك تنافسي صراعي أو سلوك تكاملي تعاوني لذا فإننا سنحاول في هذا المبحث الوقوف على الامكانات الاقتصادية التركية ومدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مقومات الإقتصاد التركي.

يعتبر الاقتصاد من بين أهم مقومات القوة في الدولة، وبذلك فهو يلعب دوارا رئيسا في صنع السياسات الخارجية للدول، حيث كلما كان اقتصاد الدولة قوي كان بإمكانها الاعتماد على نفسها قدر الامكان، ولا تخضع لمساومة الدول الكبرى، اما اذا كان ضعيفا فهي مضطرة للاعتماد على دول أخرى، وبالتالي تكون في حالة تبعية، لا تمكنها من الاستقلال في قراراتها الخارجية وكذلك لا توفر لها مقومات تحقيق النفوذ الخارجي أو البحث عن دور ملائم في المحافل الدولية، ويعتمد الاقتصاد التركي على عدة مقومات أهمها:

[1]- أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 59.

1. الموارد الطّبيعيّة في تركيا.

جعل موقع تركيا وطبيعتها المتنوّعة منها بلدا غنيّا بالموارد الطّبيعية، وباستثناء افتقارها إلى النّفط والغاز، فإنّ تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمّية على صعيد المنطقة وهي المياه والغذاء، وهما الموردان المتوقع أن يتسببا بصراعات دوليّة للاستحواذ عليهما في ظلّ الشّح الذي تعاني منه الدّول جرّاء تناقص منسوب المياه، والافتقار للاكتفاء الذّاتي مقابل تزايد السّكان. تتمتّع تركيا بموارد طبيعيّة وثروات معدنيّة، جعلت منها بلدا ذو اقتصاد مركّب يدمج الحداثة الصّناعيّة، والتّجارة والخدمات المتطوّرة مع القطاع التّقليدي الزّراعي، فهي من البلدان القليلة التي تتمتّع بالاكتفاء الذّاتي من النّاحية الزّراعيّة وهي تحتلّ المرتبة الأولى عالميّا في انتاج الزّجاج المسطّح، والثّالثة في تصدير أجهزة التّلفاز وتقع ضمن لائحة الدّول الخمسة الأوائل في انتاج الذّهب والثّامنة عالميّا في صناعة البناء والسّفن.

تزيد الثّروات والموارد الطّبيعيّة للدّولة عند توظيفها من قدرتها وهو ماوقع مع تركيا نتيجة التوظيف السّليم للثّروات ومنهج الاصلاح الاقتصادي من خلال المنهج الذي أدخله حزب العدالة والتّنمية، فإنّ الاقتصاد التّركي انتقل من مرحلة الانهيار إلى التحسن والصعود بداية عام "2002" علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنّفط بل ويشكّل استيراده عبئا كبيرا عليها لا سيما في ظلّ الارتفاع الهائل لأسعاره في العقد الأخير.[1]

2. الصنـاعة:

سعت الدولة التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية على تصنيع المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير والمنتوجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجال الكهرباء والإلكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات، وكانت الميزانية المخصصة لبحوث الصناعات الدفاعية في عام 2002م في حدود 50 مليون دولار فزادت عشرة أضعاف ووصل إلى 500 مليون دولار عام 2011م، كما أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج الطائرات بدون طيار[2]، والخامسة في العالم في إنشاء السفن، والثالثة في صناعة اليخوت عالميا، كما أنها بدأت بصنع أول قمر إصطناعي إلكترو-عدسي إستخباراتي، بالاضافة إلى جانب التقدم التركي في العديد من الصناعات.

3. الإستثـمار:

[1]- أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 43.

[2]- محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط 1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص 133.

ترجع نسبة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002م في جزء كبير منها إلى الإعتماد على إستثمارات القطاع الخاص الذي إهتمت به الحكومة وعملت على حل مشاكله[1] .كما يعتبر مستثمرو القطاع الخاص في تركيا القوة المحركة للإنتاج فقد كانوا يستثمرون في مناخ إقتصادي وسياسي مستقر، وبلغت مجموعة قيمة الإستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا حوالي 25 % محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوربا[2].

4. الإستثمارات الأجنبية:

استطاعت تركيا أن تخطو خطوات ناجحة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب من ذلك من مستويات الدولة الصناعية، ومقاييس الإتحاد الأوربي، وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004 ، فحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر عالميا بين أكثر الدول الجاذبة للإستثمار سنة 2007م بمقدار 22 مليار دولار، وبالإعتماد على هذه الإستثمارات تمكنت تركيا من تمويل نسبة 50 %من العجز الجاري على رؤوس الأموال الثابتة واستطاعت ان تجعل الإستثمارات الأجنبية محركا للنمو[3].

5. السياحـة:

إهتمت تركيا بمجال السياحة، حيث قامت بعدة إجراءات للنهوض بالقطاع أهمها تحسين البنية التحتية والقانونية لمؤسسات القطاع السياحي، كما سعت لتحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة تستهدف زيادة تنوع المنتوجات السياحية، وتحديد أولويات القطاع، كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلا، وقد كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام 2002 يقدر بـ 13 مليون سائح، وتجاوز العدد 8.31 مليون سائح بحلول عام 2012م فيما زادت مداخيل السياحة من 10 مليار دولار في عام 2001 إلى 7.25 مليار دولار عام 2012[4].

6. الزراعـة:

تعتبر تركيا أحد البلدان الرائدة في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية، وأفضل شاهد على هذه المكانة هو زيادة صادرات جميع أنواع المنتوجات

[1]- إبراهيم أوزتورك، مرجع سابق، ص47.

[2]- المرجع نفسه ، ص 52.

[3]- المرجع نفسه ، ص 62.

[4]- سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014)، ص 90.

الزراعية تقريبا، مما يضع الدولة بين أكبر المنتجين في العالم، وصل إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية (بما في ذلك المصنعة) إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2010م، وصلت قيمة الإنتاج الزراعي في نفس العام إلى 62 مليار دولار أمريكي إرتفاعا من 24 مليار دولار أمريكي في 2002 ،ويعمل هذا القطاع حوالي 25 %من إجمالي القوى العاملة في الدولة، ونسبة 40 % من مساحة الأراضي التركية أراضي صالحة للزراعة، تعد تركيا إحدى الدول الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما يتميز ميزانها التجاري بإيجابية ملحوظة[1].

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي في السياسة الخارجية التركية:

إن الاقتصاد السياسي أحد اهم المداخل للسياسة الخارجية التركية، ونعني بالبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركيز على دور الدولة في الحصول على الريع الاقتصادي المتمثل في الموارد المادية والمعنوية أي جعل السياسة الخارجية وسيلة لتحقيق المكاسب الاقتصادية من خلال التفاعلات التجارية ومنه تامين المدخلات السياسية والأمنية للدولة[2].

ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركيا ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد أن كانت الأوضاع الإقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والإنهيار والزلزال لعقود طويلة، فإن الإقتصاد التركي يعتبر واحد من الإقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم إلى جانب الصين، البرازيل، روسيا، الهند، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا، تايلاند، باكستان وقد أصبح السادس عشر في العالم وسادس أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوربي.

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل انتاج وأوسع تسويق وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي. وقد توجهت الرؤية الاقتصادية بالأساس الى تصويب علاقة الفاعلية والانتاج، ومعيارها وفرة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة

[1]- سمية حوادسي، المرجع السابق، ص 91.

[2]- كمال، عبد الله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق االوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ،رسالة دكتوراه، جامعة السليمانية، 2011، ص70

والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية الفقر والحد منها لأقل مستوى ممكن وتوفير بيئة محفزة على العمل والانتاج لرجال الأعمالوالعمال على حد سواء.

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معا[1].

وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002 بالسير على هذا النهج وبإستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط التالية[2]:

أ. إتاحة الامكانيات اللازمة لتطوير كاف انواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الادخار، والاستفادة منه في الاقتصاد، والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية مع الاهتمام أيضا بزيادة عمق السوق.

ب. دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع والاشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر.

ج. اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.

د. تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الامكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد.

هـ. تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلائم مع معايير الاتحاد الأوربي.

و. التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.

وقد شهد الاقتصاد التركي تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي، تحرك عجلات الاقتصاد وزيادة في معدل النمو، مما أوجد نوع من الاستقرار الاقتصادي بالاضافة إلى تخفيض الفوائد المصرفية وتقليص في الديون العامة، وشهدت اكبر عملية خصخصة[3].

[1]- محمد زاهد غول، مرجع سابق، ص 119.

[2]- المرجع نفسه، ص 119- 120.

[3]- المرجع نفسه، ص 122 -123.

المطلب الثالث: تجليات القوة الاقتصادية التركية.

يعتبر الإقتصاد التركي من أكثر الإقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عالميا، بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 410 مليون دولار، وبإسهام في التجارة العالمية يقدر بـ 66 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر إقتصاد في البلقان والشرق الأوسط. لقد نجحت تركيا في استخدام مواردها الإقتصادية المتواضعة واعتمدت في ذلك على وضع برنامج توزيع داخلي لهذه الموارد وترتيبها وتفعيل استخدامها خاصة في مجال الزراعة، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الإقتصادية الكبيرة مثل: القطن، السكر، التبغ، الفواكه، والتي بلغت نسبة إسهامها في الدخل القومي الإجمالي 34 % مقابل 25 %. تمثل نسبة إسهام الصناعة التحويلية في الدخل القومي وعلى الرغم من أن الجمهورية التركية قد سعت ومنذ تأسيسها إلى إكتساب أسباب القوى بما فيها القوى الإقتصادية ويستمد الإقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية من عوامل عدة أبرزها[1]:

1. أنه معبرا أو جسرا بين أسواق مناطق متعددة تمتد من الصين إلى أوربا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية والبنك الدولي كأحد الأسواق الشعبية الواعدة في العالم.كما تعتبر قيمة الصادرات الأمريكية إلى تركيا مساوية لقيمة صادراتها إلى روسيا، السويد، الهند ودول أوربا الشرقية مجتمعة، إضافة إلى الطلب على الإستيراد في الأسواق التركية يعادل الطلب في أسواق البرازيل وأندونيسيا وجنوب إفريقيا وتعادل معدلات نموها الإقتصادي المتوقعة معدلات هذا النمو عند النمور الآسيوية.
2. إمتلاك تركيا للأيدي العاملة الفنية، والقدرة التنافسية لمؤسساتها الإقتصادية حيث تعمل هذه الأخيرة كمورد عالي الجودة لشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى إمتلاكها البنى التحتية في مجالات النقل، الإتصال والطاقة وعلى الرغم من حاجاتها إلى التطوير والتوسع إلا أنها تعتبر الأكثر تطور وحداثة في المنطقة، وما يمكن التأكيد عليه هو ان مستقبل الإقتصاد التركي مرهون بمدى إمكانية تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وذلك بالسيطرة على معدلات التضخم التي تتردد نسبتها بين 60% إلى 80% حيث بلغت عام 2001 حوالي 6.84% ولا تزال بعيدة عما يستهدفه صندوق النقد الدولي وهو حفضها إلى 40 ،% كما تزيد نسبة الدين الخارجي عن 6.73 مليار دولار.
3. تركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في

[1]- علي حسين باكير واخرون ، مرجع سابق، ص 24.

إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب، والثامنة عالميا في صناعة البناء والسفن.

والاقتصاد التركي قد مر بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001، والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. وكان من نتيجة هذا التحول أن زاد الناتج القومي بين عامي 2002 و 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في المتوسط 8.6%، وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10000 دولار فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات[1] ، وحسب رجب طيب أردوغان في مقالته التي نشرتها مجلة الخليج على موقعها على الانترنت فقد أصبح الاقتصاد التركي النشط بمثابة مصدر للاستقرار والرخاء. فحين تولى حزبي زمام السلطة في عام 2002 ،كان حجم الاقتصاد التركي لا يتجاوز في مجموعه 250 مليار دولار أمريكي، أما اليوم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا 800 مليار دولار، الأمر الذي يجعل من تركيا الدولة صاحبة سادس أضخم اقتصاد في أو روبا وصاحبة المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم. كما كانت تركيا أيضاً واحدة من أقل بلدان العالم تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية المتنامية، والنظام المصرفي القوي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار.

[1] – إبراهيم أوزتورك، مرجع سابق، ص 47.

المبحث الثالث: البعد الجيوبوليتيكي في صنع السياسة الخارجية التّركيّة.

يضفي البعد الجيوبوليتيكي على الدولة قوة في جميع المجالات لذالك سوف نتناول في هذا المبحث أهم المقومات الجيوبوليتيكية للدولة التركية، من حيث الموقع والمقومات الجيوبوليتيكية التي ساهمت في اضفاء أهمية جيوبوليتيكية للدولة التركية.

المطلت الأول: الموقع الجغرافي.

تشغل تركيا موقعا مركزيّا في أوراسيا، حيث تتوسّط قارّات العالم الثلاث أوروبا وافريقيا وآسيا إذ تقع بين خطّي طول (23 °، 45°) شرقا عن خط غرينيتش وبين دائرتي عرض (36°،42°) شمال خطّ الاستواء أي أنّها تقع ضمن خطّ المناخ المعتدل، وبمساحة تقدّر بحوالي[1] .

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كلم^2 ، ويبلغ طول حدودها 2753 كم، وتتوفر على سواحل بطول 8333 كم كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف أسيا الغربي. وتركيا قسمان، الأول في آسيا الغربية، ويحده البحر الاسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا، وسوريا (877كم) والبحر المتوسط والعراق (330كم) جنوبا وإيران (454كم) شرقا، ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا (269كم) ومن الغرب بحار ايجة، مرمره والأسود. فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة،كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية،كما كان لها موقف مهم من الحرب على العراق. والخريطة التالية توضح حدود تركيا مع جيرانها[2]:

---

[1]- هنيّة حمدي، "الاستراتيجيّة التّركيّة تجاه العراق : دراسة فترة حكم حزب العدالة والتنمية "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السّياسيّة، قسم العلوم السياسيّة، جامعة تبسّة، 2014 2015)، ص 33.

[2]- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة،ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشرودار الهدى للنشر والتوزيع،1985)، ص709.

شكل 4: خريطة توضح موقع تركيا المصدر: الجزيرة نت.

المطلب الثاني:المقومات الجيوبوليتيكية.

1. المقوم الجغرافي:

إن للجغرافيا التركية مكانا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين افريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها على أنّها بلد مركزي ذو هويات اقليميّة متعدّدة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحّدة.. فتركيب تركيا الاقليمي المتعدّد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثمّ فهي تتحكّم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر.[1]

2. المتغير الثقافي.

تحتل تركيا المرتبة السّابعة عشر (17) عالميّا من حيث تعداد السّكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصّعيد الاقليمي والدّولي في مختلف المجالات السّياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والعسكريّة والدّينيّة. إذ لا يكفي موقع الدّولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار اقليميّة ودوليّة كبيرة، فلعدد السكان دور أيضا في ذلك من النّواحي التّالية:[2]

أ. **من النّاحية الدّيمغرافيّة** : يشكّل الشّعب التّركي بشريّة موازنة بأهمّيتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطّابع العمري الشاب على التركيبة الدّعائية، وهذا أيضا أن تركيا دولة فتيّة في المعيار الهرمي، تتمتّع بديناميكيّة شابة مقارنة بشعوب أوربا التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمريّة كما يشكل تعداد الشّعب التركي عنصر توازن مع المحيط الاقليمي القريب، الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربعة جهات لا سيما في العالم التركي الذي يضم حوالي 200 مليون نسمة من غرب الصّين إلى حدود أوروبا.[3]

ب. **من النّاحية الثقافية والدّينيّة** : يمكن القول أنّ تركيا الحاليّة تشكّل من ناحية التّعدّد العرقي والدّيني والثّقافي صورة مصغّرة عن السّلطنة العثمانيّة وإن بنسب وأحجام مختلفة، صحيح أنّ أتاتورك نجح إبان اعلان استقلال الجمهوريّة في عام 1923 أن يلغي مفهوم الأقلّيات من النّاحية العرقيّة، وأن يحصره فقط بالنّاحية الدّينيّة ليحقّق انتصارا في اطار اعادة تركيب الأمّة وبناء الدّولة عبر رسم وحدة عرقيّة للأمّة التّركيّة باعتبار الموجودين على أراضي الجمهوريّة أتراكا لغة وثقافة وتراثا وجدير بالذّكر أنّ

[1]- محمّد عبد العاطي، تركيا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج، ط1، (قطر : دار العربيّة ، 2009)، ص 19.

[2]- سميّة بالرّايس، "منطق تصغير المشكلات في السياسة الخارجيّة التركيّة للشّرق الأوسطي"(مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السّياسيّة، قسم العلوم السّياسية ، جامعة تبسة، 2014 . 2015)، ص 13.

[3]- علي حسين باكير وآخرون ، مرجع سابق ، ص 21.

القوميّة التّركيّة قويّة جدّا لدى الشّعب التّركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللّغة والأدب والشّعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقا تاريخيّا ويعطيها القدرة على التّواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التّاريخيّة التي يحظى بها هذا الشّعب قوميّا واسلاميّا.

3. **من النّاحية العسكريّة** : نستطيع أن نلاحظ أنّ لموقع تركيا بين آسيا وأوروبّا وطبيعتها الطّبوغرافيّة الجبليّة والسّهليّة والسّاحليّة ومناخها المتنوّع انعكاسا على شخصيّة الشّعب التّركي، يولّد توليفة من السّلوك المعتدل لدى التّركي مع القدرة على التّأقلم وقوّة الشّخصيّة والكرم والنّخوة مع القدرة على العطاء والصّبر، وتشكّل هذه الصّفات عناصر مثاليّة لشعب مقاتل يشكّل الجيش دوما ركيزته الأساسيّة في بناء الدّولة الاقليمي والدّولي بما يعطي الأتراك سمة مميّزة وقيمة مضافة على غيره من الشّعوب في هذا المجال.

المطلب الثالث: الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا.

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لإنطلاقها نحو العالمية، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والإرتقاء به نحو العالمية، وتكمن أهمية موقع تركيا جيوبوليتيكيا في أنها[1].

1. تتوسط قارات العالم القديم الثلاثة آسيا واوربا وافريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الاقليمي، بحيث تؤثر وتتاثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الاراضي التركية بين آسيا وأوربا حيث يشكل الجزء الوقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "انقرة" ويعرف بإسم آسيا الصغرى أو منطقة الاناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوربا ويضم "اسطنبول".
2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land)، وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (Pivotal State).
3. هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. وللمقارنة فإن مساحة تركيا أكبر من مساحة تكساس بقليل، كما أنها توازي تقريبا

[1]– علي حسين باكير واخرون، مرجع سابق، ص 20.

مساحة ألمانيا واسبانيا مجتمعتين، وتحد الجمهورية التركية ثمانية دول، بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: في الجنوب الشّرقي جورجيا (252 كم) وأرمينيا (268كم) وأذربيجان(9كم) ، في الشّرق ايران (499كم)، في الغرب اليونان (206كم)، والعراق (352كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدّول على حدودها حرّية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو اقامة تجمّعات في كون تركيا دولة محوريّة جغرافيّا.

فحسب نظريّة ماهان للقوى البحرية التي تمحورت حول أهميّة عنصر الاتصال الذي يرى أنّه عنصر مهمّ لضمان نجاح الاستراتيجية البحريّة، وهذا ما سمح لتركيا أن تكون دولة ذات قوة بحريّة هامّة.[1]

4. تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الاسود في الشمال وبحر إيجة الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكل تاريخيا محورا للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الاسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي ثلاثون كلم وعرضه حوالي واحد كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله ستون كلم وعرضه يتراوح بين 1 – 6 كلم، مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية.

تضم جغرافية تركيا عناصر هامة تؤثر بشكل مباشر على بنية صناعتها الدفاعية، حيث أن تركيا تعتبر شبه جزيرة محاطة بالمياه من ثلاثة أطراف، بالاضافة إلى عمق جغرافي كبير، مما يعطيها ميزة القدرة على تطوير استراتيجيات برية وجوية وبحرية مشتركة ومنسجمة، لا يمتلكها كثير من الدول ويحدد موقع تركيا الجغرافي ساحة التقاطع المشتركة لاحتياجاتها في الصناعة الدفاعية وكمثال حي على ذلك محدودية الخيارات لسياسة تركيا الخارجية، التي ظهرت في الأزمة القبرصية عام 1964 – 1967، والتي نتجت عن عدم امتلاكها بنية تحتية للقوة البحرية من أجل القيام بعمليات عسكرية برمائية[2].

[1]- محمّد عبد العاطي، مرجع سابق ، ص 20.

[2]- أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 63 -64.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا إلى أبعاد صنع السياسة الخارجية للدولة التركية، تناولنا في المبحث الأول الخلفية الفكرية الفلسفية لصنع السياسة الخارجية التركية التي تستمد خلفيتها من موروثها العثماني ببعده الإسلامي، بالإضافة إلى البعد العلماني الذي غذته الإديولوجية الكمالية.

واستطاع حزب العدالة والتنمية الإستثمار في هذين البعدين الإسلامي والعلماني من أجل إرساء قواعد سياسة خارجية قوية تعمل على تحقيق مصالح الدولة التركية في الغرب العلماني أو العالم الإسلامي.

الفصل الثالث:

تطبيقات البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية على أرض الواقع

الفصل الثالث: تطبيقات البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية على أرض الواقع.

تطمح تركيا إلى أن تصبح قوّة اقليمية وعالمية كبيرة ذات تأثير في المناطق الاقليمية، و تقوم بدور فاعل على مستوى الساحة الدولية، و من أجل بلورة هذه الرؤية في نطاق استراتيجية جديدة استندت فكريّا إلى نظريات الجيوبوليتيكس ومفاهيمه لإضفاء أهمية "مركزية" على دورها و مكانتها الإقليمية و الدولية.

وبالفعل، فقد وجدت خلال الفترة 2002 – 2010 بيئة مواتية لدورها الجديد، و متوافقة إلى درجة كبيرة مع رؤاها و طموحها، ما أعطى سياستها الخارجية الجديدة قوّة دفع و أضفى مصداقية على دورها الفاعل، وبخاصة في الشرق الأوسط، و لكن منذ عام 2011 تغيرت البيئة الاقليمية و تحالفاتها، بفعل انعكاسات الحراك العربي أو ما يعرف "بالربيع العربي" و خاصّة في سوريا، فتعرّضت صداقاتها في الدول المجاورة إلى توترات، و لم يعد دورها رائجا كما كان.

لقد نتج من البيئة الجديدة أمران بالنسبة إلى تركيا: الأول على صعيد سياساتها إذ ثمة بوادر إعادة نظر في بعضها بعد المشكلات العديدة التي تعرضت لها في المنطقة و الثاني، على صعيد تصوراتها الجيوبوليتيكية الطامحة. إذ بين هذه التصورات وبين السياسات المقيدة منذ عام 2011 تراجع زخم "الدولة المركزية " و القوة "الحاسمة" أو "الكبرى".

و قد أدّت هذه الروؤى الطامحة إلى اعتماد مقاربة جديدة في السياسة الخارجية، تنهض على الانخرتط النشيط في المناطق المجاورة، لا لحلّ مشكلات تركيا فحسب، بل للترويج لدورها الفعّال في تسوية الصراعات الإقليمية و حل الأزمات أيضا، ممّا يتيح لها أن تصبح قوّة إقليمية كبرى، كما كثفت تركيا تحرّكها الدبلوماسي، الحيوي في السّاحة الدولية اعتمادا على مبدأ التوجّهات المتعدّدة الذي ينحو نحو بناء علاقات استراتيجيّة مع جميع الدول الكبرى في الشرق و الغرب بحيث تصبح قوة ذات تأثير عالمي.[1]

المبحث الأول: الإعتبارات الجيوبوليتيكية في دوائر صنع القرار الخارجي التركي.

إن صنع السياسة الخارجية التركية لا يتوقف عند هيئة أو سلطة أو شخص بذاته، بل تشترك فيها عدة أطراف تمثل دوائر صنع السياسة الخارجية التركية والتي سوف نشير إليها بالدراسة في هذا المبحث.

[1]- عماد يوسف، تركيا: استراتيجيّة طموحة و سياسة مقيّدة (الامارات: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2015) ، ص 134-135.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي.

1. السلطة التنفيذية:

دور السلطة التنفيذية في صنع القرار التركي يظهر من خلال مؤسستين هما مؤسسة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء. ونظرا لأن النظام التركي نظام برلماني فإن سلطات رئيس الجمهورية تبقى محدودة مقارنة برئيس الوزراء، ولكن آليات صنع القرار لا تتوقف عند الحدود الدستورية وتتجاوزها لاعتبارات أخرى.

وفقا للدستور فإن صلاحيات رئيس الجمهورية في صنع السياسة الخارجية تتمثل في[1]:

- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الاخرى، وقبول اوراق اعتماد ممثلي هذه الدول لدى تركيا.
- التصديق على الاتفاقيات الدولية (المادة 95 من الدستور).
- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الاركان العامة (المادة 110 من الدستور).
- دعوة مجلس الأمن القومي للإنعقاد ورئاسته.

أما مجلس الوزراء فهو المعني بصنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها ومن بين اختصاصاته في المجال الخارجي ما يلي[2]:

- يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند اعلان حالة الطوارئ أو الاحكام العرفية بسلطة قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان.
- السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية، كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والظرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.
- اختصاص مجلس الوزراء في مجال الامن القومي واعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة.
- ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

[1]- حنا عزّو بهنان، موقع رئيس الجمهوريّة في صنع القرار في تركيا، العراق : مركز الدّراسات الاقليميّة، د.س.ن)، ص 11- 12.

[2]- جلال عبدالله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)،ص 21.

2. السطة التشريعية:

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني التركي (الكبير)* الذي احتفظ بصلاحياته الواسعة رغم الانقلابات العسكرية الثلاث التي عرفتها تركيا أو المحاولات الفاشلة إلا أن العسكر لم يتجاوز هذا الأساس، وحاول دائما العودة لحكم البرلمان باعتباره الممثل عن الأمة، وتتمثل أهم صلاحياته بالمجال الخارجي كما ينص عليه دستور 1982 – الذي مازال معمول به حاليا – مع التعديلات التي أدخلت عليه في أعوام 1987 و 1993 و 1995في[1]:

- إعلان الحرب
- التصديق على االتفاقيات الدولية
- طبقا للمادة 177 فان القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان)، ويمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس عداد القوات المسلحة للدفاع الوطني الكبير عن الأمن القومي و عن البلاد
- يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسية في البرلمان في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وذلك بناء على قرار صادر من طرف الجمعية العامة في الممارسة العملية.

كما أن التدخل العسكري الخارجي في إطار حلف الأطلسي(nato)، أو المشاركة في المهام الدولية للأمم المتحدة، لابد أن تكون بعد موافقة البرلمان، ومن النماذج على سبيل المثال لا الحصر، قيام البرلمان التركي في ديسمبر 1992 بإعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية، ليس فقط في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل و ارسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية[2].

وحدد مجلس الأمة التركي تخويله للقوات البحرية فقط دون غيرها من القوا العسكرية المشاركة في القوة العسكرية التي تم إرسالها إلى الصومال، في فيفري سنة 2009 وهكذا كان الأمر في لبنان، فقد حدد مشاركة

*– عند تأسيسه كان المجلس يتألف من 380 مبعوثا (عضوا) موزعين على الشكل التالي: 115 موظفا، 61 عالما إسلاميا، 51 عسكريا، 46 مزارعا، 37 تاجرا، 29 محاميا، 15 طبيبا، 8 شيوخ، 6 صحفيين، 5 آغوات، 5 رؤساء عشائر، ومهندسين اثنين، ولقد تم اختيارهم من قبل الهيئة التمثيلية التي تضم خليطا من المدنيين، وهو الولاة ورؤساء البلديات.

[1]– وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط 1، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006)، ص 213.

[2]– هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ط9 تر: فاضل جكتر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)،ص 260.

القوات التركية في الخامس من مارس عام 2006 بالقوة البحرية اللازمة، وتأمين النقل الجوي للدول المتحالفة والصديقة، وتدريب الجيش اللبناني، وقوة إسناد وحماية يتم تحديد حدودها وعددها من قبل الحكومة.

3. المؤسسة العسكرية:

ولج مصطلح الجيوبوليتيك لأول مرة تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال سلسلة المقالات المنشورة في الصحف حيث عكس استخدام هؤلاء المؤلفين للكلمة الأصلية الالمانية Geopolitik تأثّرهم الكبير بالتفوق الالماني البارز وإسهامات الجيوبوليتيكيين الألمان في تعزيز القدرة الهجومية لألمانيا فكانت الدعوة إلى تطوير المجال البحثي للجيوبوليتيك لتشكيل السياسات التركية، ويعتبر الجيش كمؤسسة أمنية أول من دافع وبشدة عن تقديم الجيوبوليتيك كمنظور يحمل امتيازات عديدة تؤهله لإدارة الحكم محلياً وخارجياً بل وتعتبر الأكاديمية العسكرية أول مؤسسة رسمية تعاملت مع المفهوم منهجيا بتقديم سلسلة من المحاضرات سواء الصادرة عن باحثين ذوي خلفية عسكرية، أو بنشر المحاضرات في دور نشر عسكرية في هذا الإطار يمكن تقديم الجنرال المتقاعد من القوات المسلحة وأهم شخصية جيوبوليتيكية في تركيا سوات الهانSuat Ilhan ، الذي استخدمت كتبه كمراجع علمية في مختلف المدارس العسكرية بالإضافة إلى تدريسه في الاكاديميات العسكرية. وعلى غرار كونه أول من أسس ودرّس مادة الجيوبوليتيك في الأكاديمية العسكرية إلا أن كتابات "الهان" كشفت عن التموقع الكبير للحتمية الجغرافية في قلب الخطاب الجيوبوليتيكي التركي[1].

ظل موقع المؤسسة العسكرية التركية في النظام السياسي ودورها في الحياة السياسية إلى وقت قريب حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أو حتى ترشيح تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي بتعبير أدق لا يختلف في كثير من أوجهه عن نظيراتها في عديد دول العالم الثالث .ولعل نشأت الجمهورية التركية في أحضان المؤسسة العسكرية تعكس مدى تأثير هذه المؤسسة على الحياة السياسة بشكل مباشر من خلال الصلاحيات التي يخولها لها الدستور، أو غير المباشر من خلال ممارسة الضغوط على هذا الطرف أو ذاك[2].

إن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر وتقاس بإمكانيات قدراتها العسكرية وحجم جيشها ومدى تطوره وكفاءته كما يعطي نظرة لصناع القرار في كيفية ادارة شؤون الدولة خارجيا، ومدى قدرة اي دولة لفرض رأيها على المستوى الخارجي باللجوء إلى القوة العسكرية المحتملة.

---

[1]– امينة مصطفى دلة، دراسات: الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، من الموقع: https://eipss-eg.org/، تمت الزيارة بتاريخ: 2018/4/25.

[2]– حنا عزّو بهنان، مرجع سابق، ص 14.

وينطلق الجيش في المقام الأول من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلا عن محاربة تهديدات فعلية تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية[1]، ووفق المادة 35 من الدستور فإن صلاحيات المؤسسة العسكرية تتمثل في منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي، وتنص على أن القوات المسلحة مسؤولة عن الحفاظ على الأمن القومي التركي خارجيا وداخليا، ولهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الأمن القومي، ويستخدم الجيش هذه المادة كأساس قانوني للقيام بانقلاب عسكري في حال تعرض الجمهورية أو الديمقراطية للخطر[2].

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

إن للإعتبارات الجيوبوليتيكي دورا مهما في صناعة السياسة الخارجية التركية، فتركيا خلال كل المراحل التي مرت بها كانت أهميتها الجيوبوليتيكية تحيطها بنوع من القوة والاهمية على المستويين العالمي والاقليمي، لذالك كانت هذه الأهمية حاضرة في جميع أبعاد ومرتكزات السياسة الخارجية لتركيا.

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بين خيارين: إما المعسكر الغربي، وإما المعسكر الشيوعي، و ونظرا لعدة عوامل انحازت الى المعسكر الغربي، وكان ثمن ذلك عضوية في حلف شمال الأطلسي عام 1952، واعترافا بدولة " إسرائيل "عام 1949، والمشاركة في المؤسسات الأوربية .وكان الدور التركي فاعلا بحكم توجهها نحو العالم الأوربي بسبب اعتناقها الايديوبلوجية الكمالية انذك.

ويرى أحمد داود أوغلو أن تركيا عاشت التأثير المباشر لجو ما بعد الحرب الباردة الذي تميز بعدم الأمن، ونتج منه عدد من المشاكل الأمنية في جوارها .كانت القضية الأكثر إلحاحا للدبلوماسية التركية في هذا السياق، تحقيق الانسجام بين محاور القوة المؤثرة في تركيا و البيئة العالمية الجديدة[3].

ولفهم ماهية السياسة الخارجية التركية، وفق أطروحات فيلسوف هذه السياسة و مهندسها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو،لابد من التعر ض لنظرياته السياسية و دراستها، على النحو التالي:

[1]- هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص 235.

[2]- رضا هلال، مرجع سابق ص 263.

[3]- وللتوسع في الموضوع أكثر ينظر، أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 121 وما بعدها.

1- نظرية التحول الحضاري:

وهذه النظرية من أهم النظريات التي صاغها أحمد داود أوغلو، التي تثبت قناعته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع و قوة الحق الأصيل، فيجب ألا تكون موازين القوى سبباً في التفريط في الحقوق و الثوابت، فموازين القوى غير ساكنة بل متغيرة على الدوام، والحضارات في صعود و هبوط دائمين.

و يرى داود أوغلو أن "نظرية نهاية التاريخ " لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، و تأذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في طور التشكل، يأتي في مقدمها " المحور الباسيفيكي"حول الصين والهند و اليابان، أو "المحور الحضاري الإسلامي" وفي القلب منه تركيا و إيران وباكستان و مصر[1].

- ينسب داود أوغلو تركيا إلى الحضارة الاسلامية، ويزعم بمركزية تركيا فيها ويرى أنها تستطيع الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية بواسطة "مسيرة الانبعاث" داخل الحضارة الإسلامية.
- ويعتبر داود أوغلو أن الخلفية أو التاريخية والموقع الجغرافي لتركيا يجعلان سياستها الخارجية مهمة، لا للمنطقة فحسب بل للعالم.
- يعتبر داود أوغلو أن أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية انطلاقا من تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاححضار ي واع يتجاوز شراك الإقصاء الجيو ثقافي.

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، و التي تتصالح من خلالها ترك يا مع م اض يها وحض ارا الإسلامية، وتعود إلى الارتباطبالدول العربية و الإسلامية[2].

2- نظرية العمق الإستراتيجي:

ترتبط تركيا في حدود البرية بشكل مباشر مع ثلاث مناطق هي: البلقان و الشَّرق الأوسط و القوقاز. وقد طور "أحمد داود أوغلو" سياسة تركيا الخارجية بناء على تطورات جغرافية و تاريخية، حيث اعتبر أن تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن هذه المناطق، لا من حيث التراكم التاريخي و لا من حيث الموقع الجغرافي. فيتوجب على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق كما حصل في الماضي، بحيث يتخلى عن العقلية التي رأت أن السياسة الخارجية التركية يجب أن تنطلق من الإعتبارات الداخلية "الأمنية" التي رأت في دول الجوار مصادر

[1]- عبد القادر قاسيلي، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط 1990 – 2014، (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2014 - 2015)، ص 60.

[2]- عبد القادر قاسيلي، المرجع السابق، ص 61.

للتهديد، لأن المسائل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية لتركيا، و العناصر الأساسية التي تشكل هذه السياسة هي نتيجة طبيعية للتشكلات و التطورات في هذه المناطق البرية القريبة[1].

و يعتبر "داود أوغلو" أن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول الأخرى ستبقى كما هي، و رغم ذلك فهناك إدراك جديد للجذور التاريخية و الثقافية لتركيا نسبة إلى محيطها بما يشيد تصوراً جغرافيا جديداً فهذه المسافة الفعلية والمشكلات السابقة التي أعاقت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة إلى صنع السياسة الخارجية و ترى تركيا أنها حين تتحرك بكثافة و استقلالية عن الدول الغربية على مسرح عمليات الشرق الأوسط لا يعني أنها تسعى إلى اعادة السيطرة على هذه المنطقة من العالم، بل يعبر ذلك أن تركيا باتت تتحرى اقترابا شاملا لبناء السلام و الأمن، استنادا إلى الديناميات الداخلية لهذه المنطقة[2].

من خلا تفعيلها لنظرية "أحمد داود أوغلو"، العمق الاستراتيجي، فقد حققت السياسة الخارجية لتركيا من خلال تصفير المشكلات، والقوة الناعمة تقدما بارزاً تجاه مختلف القضايا المثارة في محيطها الاقليمي، من خلال انفتاحها على العالمين العربي والإسلامي والدفاع عن قضاياها، ووقوفها ضد هيمنة القوى الدولية على منطقة الشرق الأوسط حمايةً لأمنها القومي، وصولا إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السياستين الأميركية والأوروبية.

المطلب الثالث: مبادئ واهداف السياسة الخارجية التركية.

ترتكز السياسة الخارجية التركية على مجموعة من المبادئ المستمدة من الواقع الحضاري والتاريخي زكذا الجيوبوليتيكي للدولة التركية بشقيه العثماني والحديث، وهي مؤخرا توائم ذلك مع التطورات والمستجدات في ظل حزب العدالة والتنمية راسمة بذلك أهداف تعمل على تحقيقها من خلال سياستها الخارجية.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية التركية:

تبنت السياسة الخارجية التركية مجموعة من المبادئ يمكن أن ندرجها في النقاط التالية[3]:

1–المبادئ المنهجية:

[1]– المرجع نفسه، ص 64.

[2]– المرجع نفسه، ص 65.

[3]– طبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني، (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر 3، 2014 – 2015)، ص ص 118 119.

أ. تكوين رؤية استراتيجية او بمعني اخر ان تكون بصيرة بالواقع من خلال توقع الازمة قبل ظهورها بطرح الفرضيات في السياسة الدولية بما ان هده الاخيرة في ديناميكية مستمرة، لذا يتطلب من الدولة بناء رؤية استراتيجية تصنع خط اساسي للسياسة الخارجية، و يكون ذلك ببناء استراتيجيات طويلة المدى دون انحراف مما يوفر لهذه السياسة الاستمرارية، غير انه لا يمنع خلال هذه الاستراتيجيات الطويلة رسم تكتيكات قصيرة الاجل، وبهذا تكون الدولة رسمت استمرارية بهده الرؤية المستقبلية.

ب. تحديد إطار تعامل للسياسة الخارجية التركية بحيث يكون ثابت مع مختلف الجهات الدولية الفاعلة وهذا لا يكون الا بإرادة سياسية قائمة على عقلية استراتيجية تضع بحسبانها التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية حتى يكون إطار سياسي واحد علي مدي بعيد.

ج. استخدام القوة الناعمة في تسيير السياسة الخارجية، لأن القوة الناعمة تخترق الفواعل الدولية بالرضى وليس بالقصر، وهذا بخلاف القوة الصلبة التي تعتمد على القصرية، كما ان القوة الناعمة تكسب الدولة شرعية من خلال هذه القوة وذلك بوسائل متعددة كالدبلوماسية والاقتصادية والثقافة.

2–المبادئ العملية[1]:

- ✓ المبدأ الأول التوازن بين الأمن والحرية.
- ✓ المبدأ الثاني تصفر المشاكل مع الجيران.
- ✓ المبدأ الثالث تطوير العلاقات مع الدول المجاورة.
- ✓ المبدأ الرابع الدبلوماسية الاستباقية (الايقاعية).
- ✓ المبدأ الخامس اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك.
- ✓ المبدأ السادس تطوير الأسلوب الدبلوماسي.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية التركية:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية، الغايات التي تسعى الوحدة الدولية، إلى تحقيقيها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو من حيث الوسيلة، وم بين الأهداف التي تسطرها تركيا مايلي[2]:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 119 - 123.

[2]- طبي لحسن، المرجع السابق، ص 123

أ. الأمن القومي: للأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسيا وعسكريا. لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، انطلاقا من تفسير مفهوم السياسة الخارجية على انها سلوك الدولة في محيطها الخارجي، وبالنسبة لتركيا فان مفهوم الأمن القومي متعدد ليشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي ويشمل كذلك القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة.

ب. التكامل الداخلي: يعتبر التكامل الداخلي هدفا من أهداف سياسة الأمن القومي والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال، زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من الناحية الجغرافية ومن ناحية الهواجس الاجتماعية، والتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل لدى صانعي السياسة التركية الخارجية، و تحقيق لتكامل الداخلي في تركيا يتطلب تبني إصلاحات سياسية واقتصادية، وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية، ويحتاج إلى تعاون إقليمي لحل المشكلات الإثنية والمياه والإرهاب والهجرة ...الخ.

ج. المكانة الإقليمية "الدولة النموذج": إن أهم هدف من أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة أنموذجا للبناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة ما بين الشرق والغرب.

د. الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية: يمثل الاقتصاد السياسي أحد اهم المداخل السياسة الخارجية التركية، ونعني بالبعد الاقتصادي لسياسة الخارجية التركيز على دور الدولة في جعل السياسة الخارجية وسيلة لتحقيق المكاسب االقتصادية أي الحصول على الموارد المادية والمعنوية.

المبحث الثاني: تجليات البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية اقليميا.

العلاقة التركية مع دول الجوار وخاصة العربية منها،يستحضرها البعد الجيوبولتيكي بمجاليه المكاني وما يتضمنه من حدود واقتصاد وأمن، والديمغرافي وما يشتمل عليه من تداخل وامتداد سكاني وأقليات.

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم فكانت اسطمبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور فمن الامبراطورية الرومانية إلى البيزنطية وانتهاءا بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأعلن عن أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.[1]

[1]- أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. الفرص و التحديات، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014)،ص 02.

و منذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانهيار المعسكر الشّرقي (الإتّحاد السوفياتي وحلفائه) تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة و خصوصا بعد وصول حزب العدالة و التنمية للحكم و إستلامه للسلطة في عام 2002 حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنّهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا و في التأثير أيضا في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار.

وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي و الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي جاءت تداعياتها بعد حرب احتلال العراق، و تطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وثورات الربيع العربي، و بالتالي فإن هذه المتغيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية باستراتيجيتها المنبثقة من ثقلها و حجمها السياسي التي تمكنها من تغير و قلب التوازنات استجابة لمصالحها الوطنية و القومية[1] على ضوء أهميتها الجيوبوليتيكية.

المطلب الأول: العراق في المنظور الجيوبوليتيكي التركي.

إن الأهمية الجيوبوليتيكية التي يتمتع بها العراق باعتباره قلب الشرق الأوسط، جعله محطة أنظار الدول المحيطة به ولاسيما تركيا، التي تعد من أهم الدول التي ترى فيها مصالحها، وماله من أهمية بالغة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وهذا نظرا للروابط التي تجمع بين البلدين الجارتين من تاريخ وثقافة، بما ينعكس على طبيعة هذه الروابط وضرورة قيامها على أسس من التعاون المشترك والاحترام المتبادل.

لقد أفرزت حرب الخليج الثالثة، واقعا جديدا على الساحة الإقليمية، مما جعل من تركيا تعيد ترتيب حساباتها وسياستها تجاه العراق، في ظل انعدام الجانب الأمني وهو الذي دفع السلطات التركية إلى الاهتمام بالشأن العراقي في شتى المجالات لاسيما وان هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه، والأكراد والتركمان، وأخيرا النفط ولا شك ان السياسة الخارجية التركية تجاه العراق مرت بعدة مراحل أهمها:

1. **المرحلة الأولى:**

اتسمت هذه المرحلة بالعلاقات العراقية التركية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، فمنذ ان حلت مشكلة الحدود بين البلدين وتمت إقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين عام 1926 والتي أرست حدود البلدين الجارين، واخذت العلاقات تشهد تطورا بعد ان أعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالعراق عام 1928، ومنذ ذلك التاريخ بدا البلدان إقامة تمثيل دبلوماسي بينهما عام 1929[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 03.

[2]- عبد الرحمان عوني السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، في كتاب تركيا المعاصرة، (جامعة الموصل، 1977)، ص 224.

وفي عام 1946 دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وكذلك بشأن تنظيم التعاون المتبادل في أمور الأمن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية والتليفونية .وفي عام 1955 سعت الولايات المتحدة الى إقامة حلف في منطقة الشرق الأوسط لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وكانت تركيا هي الدولة التي لعبت دورا في تكوين هذا الحلف الذي ضم كل من العراق وايران، وباكستان وبريطانيا.

وشكل العراق في الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة لها، وما ان انتهت الحرب العراقية الإيرانية بدأت تركيا بالتحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق اتسمت ملامحه في[1]:

أ. اظهار القلق والمخاوف من تزايد قوة العراق الإقليمية، اذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديد لأمنها القومي.

ب. ابداء المساعدة والدعم للولايات المتحدة الأمريكية في التفتيش على أوراق ضغط إقليمية على العراق.

ج. استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق خلال عام 1979-1990.

وبدأت تركيا تشعر بأهميتها الإقليمية عندما حدثت ازمة الخليج الثانية وأدركت ان الفرصة أصبحت سانحة لممارسة دور إقليمي في المنطقة، وعدت نفسها أحد الفواعل الإقليمية البارزة على صعيد هذه الأزمة بالنظر لموقعها الجيبوليتيكي المتاخم للعراق وارتباطاتها الإقليمية والدولية كحلف شمال الأطلسي ومصالحها ومصالح الحلف في الخليج العربي، وبدأ التوتر في العلاقات بين الجارين العراق وتركيا، وأيدت تركيا القرارات الصادرة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة، وأعلنت رسميا الالتزام بها[2].

2. المرحلة الثانية

وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد الفترة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد تضررت اقتصاديا من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفضت تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر أراضيها بسبب الضغوط الأمريكية والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق، وعندما بدأت الإدارة الامريكية في 2002 بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لإسقاط النظام العراقي فقد زار "ولفوويتز" مساعد وزير الدفاع الأمريكي تركيا في تموز 2002 طالبا منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 121.

[2]- براهيم خليل الناصري، السياسة الخارجية إزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة 1945-1991، "أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995) ص 98.

واتخذ البرلمان التركي قرار بعدم المشاركة في الحرب أو وجود قوات اجنبية متمركزة على أراضيه، وقد أدى الموقف التركي هذا من الحرب على العراق الى خسارة اقتصادية كبيرة كان يمكن ان تستفيد منها تركيا من الولايات المتحدة، ومع انتهاء الحرب وا قامة مجلس الحكم العراقي سعت تركيا لإقامة علاقات مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك، وكما شاركت تركيا في المؤتمرات المتعددة التي عقدت بشأن العراق لاسيما الإقليمية[1].

وبعد صعود حزب العدالة و التنمية للسلطة و تبنيه خيار الانفتاح مع دول منطقة الشرق الأوسط و بالخصوص دول جواره الإقليمي وهو ماتزامن مع الحرب الأمريكيّة على العراق 2003 و الذي شكّل موقفها منها تحوّلا جذريا في العلاقات بين الطرفين. إذ طالبت الولايات المتّحدة الأمريكية تركيا بالمشاركة في هذه الحرب و فتح حدودها للقوات العسكرية الأمريكية غير أن تركيا رفضت الطلب الأمريكي وسعت لتجنب أيّ هجوم تجاهه قبل ذلك فيما سميّ "بإعلان اسطنبول " لجمع دول من المنطقة (مصر، تركيا، سوريا، السعوديّة، ايران والأردن) لبحث تداعيات الوضع الأمني للعراق، و سعت لمنع نشوب الحرب إدراكا منها أنها ستكون كارثيّة على أمن الإقليم.[2] كما سعت أيضا إلى منع قيام كيانات سياسيةداخل العراق[3]

وخلال السنوات التالية للإحتلال الأمريكي للعراق، أصبح العراق واحدا من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية، و تنطوي سياسة تركيا تتجاه العراق على بعدين أساسيين هما :

1. دور تركيا تجاه القضية الكردية: وتتمحور السياسة الخارجية تجاه القضية الكرديّة في:
- تصفية حزب العمال الكردستاني و حرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في شمال العراق.
- الحيلولة دون انقسام العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كرديّة مستقلّة أو كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنيّة بالنفط، ومن جهة أخرى استعملت تركيا الورقة التركمانية لتبرير تدخّلها في شمال العراق و لمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، و قد لعبتن تركيا دورا أساسيا في إنشاء الجبهة التركمانية و دعمها ماليا و سياسيا.

إضافة إلى ما سبق تطمح تركيا أيضا إلى لعب دور أكبر في العراق ما بعد الإحتلال حيث ترى أنّ بإمكانها ملء الفراغ الذي خلّفه الأمريكيون.

[1]– عبد الرحمان عوني السبعاوي، المرجع السابق، ص 28.

[2]- هنية حمدي، مرجع سابق، ص75- 76.

[3]- هنري باركي، تقرير بعنوان : تركيا والعراق أخطار وامكانات الجوار (معهد السلام الأمريكي،2005)، ص 14.

2. سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة في أوروبا: سعت تركيا لأن تكون معبرا للطاقة من العراق نحو أوروبا و ذلك من خلال انشاء مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا و العراق و الذي يهدف إلى:

- التنقيب على النفط في جنوب العراق، وحصلت شركة "نفط تركيا" الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط في جنوب العراق و كذلك تسويقه.
- زيادة سعة خطّ أنابيب النفط القائم بين كركوك و بيهان طبقا لإتفاقية مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.
- إنشاء شركة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية من خلال تركيا.[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية من منظور جيوبوليتيكي.

تعد سوريا من بين الدول التي لها حدود مشتركة مع تركيا، والتي تتجاوز 900 كلم، إضافة إلى التداخلات الاثنية و الطائفية على هذه الحدود التي تعيش على طرفيها أقليات اثنية و طائفية.[2]

وعليه كان لزاما على تركيا أن تلعب دورا مهما في سوريا انطلاقا ممّا يفرضه عليها العامل الجيوبوليتيكي، فحسب راتزل: الهدف النهائي للدولة هو الوصول إلى القوّة و ذلك لإمكانية تأمين الحدود الطبيعيّة الجيّدة خارجيا و الوحدة المتناسقة داخليا.

أمّا هوسهوفر: فيرى أنّ الجيوبوليتيك "دليلا لوجدان الدولة السياسية ".[3] و على هذا النحو تمحورت السياسات الخارجية التركية و التي هي انعكاس للسياسة الداخليّة تجاه سوريا على النقاط التالية :

- ✓ تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث طالما اعتبرت تركيا نهري دجلة و الفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنهما يشكلان ثروة قوميّة تخص تركيا وحدها، فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001، تم الإتّفاق بين كل من تركيا و سوريا و العراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 يتكوّن من 18 خبيرا من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضيّة المياه.
- ✓ مواجهة التحدّي الكردي، حيث قامت تركيا بالتنسيق و التعاون مع سوريا في التعامل مع القضيّة الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كرديّة مستقلة في الشّمال.

---

[1]- خالدي مولود،"السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015)، ص 68-70.

[2]- محمود خليل يوسف القدرة، " تطوّر العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيّرات الإقليميّة و الدوليّة : 2007 .2012" (رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ،كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة ، جامعة الأزهر – غزّة ، 2013) ، ص 25.

[3]- محمد رزيق ، مرجع سابق ، ص 62 – 63.

- ✓ محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرّك الإيراني في المنطق، و لذلك فقد لعبت أنقرة دورا هاما في فك العزلة السورية و الحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية و الحوار معها.[1]
- ✓ كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا و إسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لإتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين و لبنان، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابعا و بعداً جديدين من خلال التنسيق و التعاون الفرنسي التركي الهادف إللى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية و اللبنانية و الفلسطينيّة.[2]
- ✓ تنمية العلاقات الإقتصاديّة بين البلدين من خلال التوقيع على إتفاقيتين للتعاون الإقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة و السياحة و الإستثمار بين البلدين، كما تم التوصل إلى توقيع إتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007.
- ✓ كما تكلّلت العلاقات بين تركيا و سوريا بإلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009، و كذا إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الانفتاح التركي على الجوار العربي.

زادت ملامح الدور التركي أكثر فأكثر مع التوتر الذي جرى بين دمشق و بغداد و قيام تركيا بالوساطة بين البلدين و بغض النظر عن نجاح الوساطة من عدمه، فقد كانت تركيا و مازالت وسيطا مقبولا من الطرفين العراقي و السوري.[3]

مع قيام الجيش التركي بالرد على القذائف السورية التي سقطت داخل أراضيه، إلا أنه التزم درجة عالية من ضبط النفس عند اسقاط طائرة تركية في 22 حزيران/ يونيو قيل بأنها اخترقت المجال الجوي السوري.[4] إذ اقتصر رد الفعل التركي على تأكيد أن الطائرة كانت تحلق في الأجواء الدولية، مع مطالبة القوات المسلحة

[1]- فتيحة ليتيم ، تركيا والدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط،(الجزائر، مجلة الفكر، ع 5)، ص 219.

[2]- المرجع نفسه ، ص 219.

[3]- خالدي مولود ، مرجع سابق ، ص 72.

[4]- أحمد يوسف أحمد ونيفين أسعد، حال الأمة العربية(2012-2013):مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 106- 107.

باعتبار الوحدات السورية التي تقترب من الحدود بمنزلة تهديد، وانتهى الحال إلى اغلاق متبادل للمجال الجوي بين البلدين.

وتبقى الاشارة إلى نقاط ثلاث خاصة بتطور الموقف التركي من الأزمة السورية،

- النقطة الأولى: انطلاق المجلس الوطني السوري من مؤتمر اسطنبول الأول لأصدقاء الشعب السوري في نيسان/أبريل 2012 على ما تقدم ومبادرة تركيا للاعتراف به، وانطلاق ائتلاف قوى المعارضة السورية من الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 واعتراف تركيا به كإطار أوسع للمعارضة يضم معظم تشكيلاتها ومنها المجلس الوطني واعتباره ممثلا وحيدا للشعب السوري وافتتاح مقر له في اسطنبول.
- والثانية: دعوة تركيا حلف الشمال الأطلسي لنشر بطاريات صواريخ على حدودها مع سوريا لأغراض الدفاع عن أراضيها، واقرار الحلف بذلك.
- والثالثة: تصاعد قضية اللاجئين إلى تركيا بعد رفضها السماح لمنظمات الاغاثة الدولية بدور أكبر في معسكراتهم التي تبلغ 13 معسكرا يتوزع عليها نحو 150.000 لاجيء، اضافة إلى ما يتراوح بين 6000 و 150.000 لاجيء خارج معسكرات اللاجئين.

ويبدو أن تحول تركيا من حليف قوي لسوريا إلى هذا الموقف السلبي والعدائي سببه تغيير أساسي في السياسة التركية يوحي بوجود توجه بمبادرة تركية إلى إنشاء تكتل بين تركيا والولايات المتحدة، يتبنى تيار الاسلام السياسي في الوطن العربي وبخاصة الاخوان المسلمون، وتشارك في هذا التوجه دولة قطر، وهذا مايفسر موقف تركيا وقطر من سوريا بعد اندلا ع "الانتفاضة" فيها، لكن عقب التحولات التي شهدتها مصر في 2013، يبدو أن هناك فشل لهذا المحور والتوجه الذي تعارضه بلدان الخليج العربية (ماعدا قطر).[1]

وفي كل هذا حرصت أنقرة على عدم التصادم مع النظام السوري بشكل مباشر، نظرا لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي، فهي الدولة المجاورة لايران والعراق (حلفاء النظام السوري)، إذ أن الورقة الكردية تشكل مشكلة تاريخية بالنسبة لتركيا، والصراع الطائفي المخفي والقابل للتفجير بأي وقت، والبنية التركية بحكم إرثها الكمالي وحتى سياسة حزب العدالة والتنمية ليست بعيدة عن مكامن الانفجار الاجتماعي والسياسي. لذا فإن الأزمة السورية أدت إلى حدوث توتر كبير في علاقات تركيا مع العراق وايران

[1]- أحمد يوسف أحمد ونيفين أسعد، المرجع السابق، ص 108 - 109.

وروسيا، وباتت الدبلوماسية التركية في أزمة مصداقية كبيرة تجاه هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول تشكل أملا كبيرا لتعزيز دورها الاقليمي وتطوير قدراتها الاقتصادية.[1]

تركيا بدأت تعاني من انعكاسات الأزمة عليها كدولة جارة ومشتبكة مع الواقع السوري، و لا يبدو أن مسار محادثات جنيف حتى الآن يخدم مصالح تركيا أو دورها في الأزمة السورية، كما أن إمكاناتها باتت محدودة وفرصتها في إحداث تغييرات جذرية ضئيلة جدا في ظل انشغالها بملفاتها الداخلية، مابين مواجهة حزب العمال الكردستاني وجهود صياغة الدستور الجديد، فضلا عن حقائق الأمر الواقع التي فرضها الوجود الروسي في سوريا والتي شكلت حصارا جيوبوليتيكيا لتركيا في هذه القضية.

المطلب الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية في العلاقات التركية الايرانية.

تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المبنية على أهميتة الجيوبوليتيكية ، باعتباره حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما: منطقة الشرق الأوسط، واقليم وسط آسيا، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم، إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، التي حسب أستاذ الجيوبوليتيك (سبيكمان Spykman)، تعتبر قلب العالم ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[2].

وبالنظر الى الجوار الجغرافي لتركيا مع العراق ووقوعهما في منطقة استراتيجية ومهمة لكلا العالمين الشرقي والغربي، فإن البعد الجيوبوليتيكي للعلاقات الايرانية التركية سيكون حاضرا خاصة على مستوى لعب دور القوة الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط.

منذ تأسيس الامبراطورية العثمانية تميزت هذه المرحلة بالصراع الدموي بين الفرس والأتراك في لعبة الصراع على النفوذ والمصالح بين الطرفين في المنطقة، وحسم الأتراك العثمانيون في ذلك الحين الصراع لمصلحتهم في معركة "غالدرين" عام 1514، وكسروا بالتالي شوكة الفرس الصفويين بقيادة الشاه "إسماعيل الصفوي"، وأزاحوهم عن مسرح المنافسة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي على خلفية التباينات الشيعية، السنية كرافعة استراتيجية.

---

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان،"الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص 112.

2- ميشال نوفل، "إيران القيمة الاستراتيجية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 49 ،فيفري 1996 ،ص 8.

وفي التاريخ الحديث لكل من البلدين، فقد مرت إيران وتركيا بمراحل مماثلة تقريبا، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدت إلى انبثاق الدولة التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض السلطنة العثمانية سنة 1923.

والثانية أدت إلى ظهور الدولة الشاهنشاهية الدموية على يد الشاه رضا البهلوي، لتدخل العلاقات التركية الإيرانية مرحلة التهدئة ولم تطرأ عليها أزمات، ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب تواجدهما في حلف بغداد 1955 إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي تحول فيما بعد إلى مجلس التعاون الاقتصادي الذي يضم دول أسيا الوسطى إلى جانب تركيا وايران[1].

وعلى خلفية نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حدث توتر في العلاقات بين البلدين بسبب الاختلاف الأيديولوجي والمذهبي حيث اصبحت هناك دولة إسلامية شيعية نظاما وحكما في إيران، أما تركيا فهي علمانية نظاما وإسلامية سنية حكومة، وهذا التباين خلق نوعا من عدم الثقة بين أنقرة وطهران، ثم عادت العلاقات لتتحسن بين البلدين خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي اربكان، الذي قام بزيارة أولى إلى إيران في 1996 وعلى خلفية الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 اعتمدت إيران بشكل كلي على الأراضي التركية تلبية لاحتياجاتها التجارية، الاقتصادية والعسكرية[2]، ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مفترقا حاسما بعد احتلال العراق عام 2003، اذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر، من جراء بروز الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول ذو الغالبيته السكانية الكردية، كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموما وبين إيران وتركيا خصوصا.

ومع تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002 لمقاليد الحكم في تركيا، وسعيه لتحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على حسن لجوار، دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة وجديدة انعكست اقتصاديا، وسياسيا وامنيا على البلدين[3].

ثم عادت الرؤى لتتباين من جديد بسبب احداث الحراك العربي خاصة من جانب الاحداث في سوريا حيث تعتبر الاخيرة حليف استراتيجي لإيران ومنطقة مصالح عليا بالنسبة لتركيا لكن جاءت الأزمة.[4] الداخلية

[1]- صوفيا بوعلي ووفاء طوالبية، مرجع سابق، ص 41.

[2]- إيمان دني، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 161.

[3]- إيمان دني، المرجع السابق، ص 62.

[4]- محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سابق ، ص 69.

التي تشهدها سوريا، لتحدث شرخا عميقا في العلاقات بين أنقرة و طهران، حيث اختلفا حول أسلوب التعامل مع هذه الأزمة

من خلال ما سبق يمكن القول ان العلاقات بين البلديين ترتكز علي[1]:

- الموروث التاريخي: حيث يعد التبادل الثقافي بين الاتراك والفرس أقدم التبادلات الثقافية باعتبار ان إيران كانت على مدى أكثر من ألف عام المنافس الجيوسياسي لأي جمهورية حكمت الأناضول الى جانب الزعامة الإمبراطورية بين الدولة العثمانية الدولة الصفوية منذ بداية القرن السادس عشر.
- الصراع الإيديولوجي: والذي بدأ مع اعتناق إيران المذهب الشيعي للدولة منذ عام 1500 وانتهاج الدولة العثمانية المذهب السني.
- القضايا المعاصرة: فمن المورثين السابقين تحددت علاقات جديدة بين الدولتين تراوح بين التقارب تارة والتباعد تارة أخرى.
- السعي الايراني لامتلاك السلاح النووي.
- الانزعاج التركي من الأهداف المتطرقة للسياسة الخارجية الإيرانية.
- الانزعاج الايراني من الذرائع التركية القومية اتجاه الجمهوريات الإسلامية.
- القلق التركي من امكانية حدوث تجزئة لإيران في ظل الصراع مع الدول العظمى خصوصا منذ سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

بالاضافة الى المعطى الاخير على الساحة الدولية وهو احداث الحراك العربي التي كما سبق وإن اشرنا خلقت شرخا في العلاقات التركية الايرانية.

المبحث الثالث: اثر البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية دوليا.

لقد كان لموقع تركيا أهمية كبيرة في منحها دور دولي مهم كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا، حيث تعتبر تركيا دولة آسيوية وأوروبية وهذا يعطيها معادلة هامة في التحالفات الدولية، كما تعتبر تركيا ذات أهمية اقتصادية كبيرة حيث تربط أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم وهي (الشرق الأوسط، أذربيجان، الشيشان، روسيا، أرمينيا) إضافة إلى اشرافها على عدة بحار.

[1]- طي لحسن، مرجع سابق، ص 115- 116.

المطلب الأول: مكانة تركيا في السياسات الامريكية بالنظر إلى أهميتها الجيوبوليتيكية.

عندما ننظر إلى محيط تركيا المباشر نرى القوقاز والبلقان والشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى وجزءاً من جنوب آسيا، باختصار نرى جوار تركيا التاريخي، وجميع هذه المناطق مراكز مهمة يُتَوقع أن تشهد مفاجآت وتغيرات، وهي المسرح الأساس للمنافسة بين القوى الجديدة. لذلك فإن تركيا شريك أساس مهم من الناحية الاستراتيجية لأي قوة – وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية – التي تريد أن يكون لها تأثير في هذه المناطق وأن تستفيد من التحولات دون أن تؤدي إلى الفوضى[1].

في ظن الكثير أن العلاقات بين الطرفين أو الاهتمام الأمريكي بتركيا كان إبان الحرب العالمية الثانية الإ إن هاته العلاقات بدأت منذ الإمبراطورية العثمانية سنة 1784 عندما ضغط ملاك السفن الأمريكيين على ضرورة توسيع تجارتهم خارج أمريكا فكونت لجنة سميت بلجنة المعاهدة أوكلت لها مهمة إجراء اتفاقيات مع الإمبراطورية العثمانية[2].

انطلقت أمريكا في علاقاتها مع تركيا من تصور جيوبوليتيكي استراتيجي قائم على نظرية قلب الأرض القديمة، والاستفادة من الدور الجيواستراتيجي لتركيا، التي كانت تمثل نقطة التقاء القارتين الأسيوية والأوروبية، والحضارتين الإسلامية والغربية، و تقع في قبالة الاتحاد السوفيتي الخصم الرئيسي لأمريكا.

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوستراتيجي لتركيا، والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب و الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب و الولايات المتحدة، بشكل جعلها بمثابة حجر الزاوية في أي سياسة أمريكية اتجاه الشرق الأوسط[3].

إن الاهتمام المتزايد بتركيا من طرف الولايات المتحدة الامريكية لم ينبع من العوامل المترتبة حول الصراع الايديولوجي بينها وبين ا الاتحاد السوفياتي فقط بل نابعة من عوامل أخرى من أبرزها الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا.

1- أحمد سعيد نوفل، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط 1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2014)، ص 564.

2- محمد ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993 – 2010، ط 1،(لبنان، بيروت- مركز دراسات الوحدة الغربية 2010)، ص 66.

3- عناني خليل، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون2001)، ص 149.

وافضت الحرب العالمية الثانية الى تحالف استراتيجي طويل الأمد بين الولايات المتحدة وتركيا على أساس الاهتمام المشترك لمواجهة التهديد السوفيتي، خلال الحرب الباردة، ولا تزال القضايا والمصالح الأمنية الأساس لهذه العلاقة، ولم تقلل الحرب الباردة من أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية، بل على العكس، اعتمدت العلاقات الأميركية التركية في تلك المرحلة على المصالح الأمنية للطرفين، وانحصرت غالبا في البعد العسكري بعد انضمام تركيا لحلف الناتو، ولم تخل مسيرة هذه العلاقات من توترات وخلافات، أدت أحيانا إلى فرض قيود أميركية على التسليح بعد إنزال القوات التركية في قبرص الشمالية.

إن مقاييس واعتبارات ما بعد الحرب الباردة أكسبت تركيا وضعا جديدا ومختلفا، إذ إن تركيا اليوم ترتكز إلى ارضية صلبة من علاقات الاتصال والتواصل مع حلفائها، وتتقاسم معهم الاراء والنقاشات حول القضايا المختلفة وتعد استشارة الولايات المتحدة لتركيا خلال الاعوام الاخيرة بشأن العديد من المواضيع مؤشرا على ذلك التغير، وفي ظل هذا الوضع بعثت الزيارة التي قام بها أوباما لتركيا في شهر أفريل 2009 برسائل اجابية عديدة حيث وجه الرئيس الامريكي خطابا اعرب فيه عن رغبته في اقامة شبكة علاقات جديدة مع العالم الاسلامي ترتكز الى ارضية سليمة، وقد أكد أكثر من مرة على حاجة بلاده الى مساعدة تركيا في هذا المجال، بل واقترح على تركيا إقامة شراكة نموذجية[1].

وجاءت حرب الخليج الأولي لتثبيت وتقوية وتعزيز الدور التركي في الأجندة والاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، ولعلى المشاركة الفعالة لتركيا في هذه الحرب إلى جانب قوات التحالف ضد العراق باستعمال مطاراتها جاء ليعزز المكانة الجيواستراتيجية لتركيا في هذه المنطقة، و حتي بعد انتهاء الحرب جُعلت هاته المطارات كقاعدة لتطبيق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وعليه فإن هذا المكانة الجيواستراتيجية (التي تستمدها من أهمية موقعها الجيوبوليتيكي)، اعطتها بطاقة دخول في منطقة الشرق الاوسط وتعزيز دورها الاقليمي، ونرى هذا جليا في تصريح الرئيس تورغت اوزال في لقاءه مع الرئيس الامريكي بوش حيث قال "ان تركيا لم تعد مفتاح نجاح جراء الحصار فقط، ولكنها لعبت دورا رائدا في تشجيع دول المنطقة على اتباع ما يلزم"[2].

ومع نهاية حرب الخليج عمدت الولايات المتحدة إلى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي فسارعت تركيا إلى تعميق علاقاتها مع إسرائيل بإبرام اتفاقيات عسكرية مع هذه الاخيرة، لإرضاء صناع القرار الامريكي الذين باركوا هذا التقارب حتى تكون في مواجهة الدول المارقة كإيران ودعم النظم الموالية في المنطقة.

---

[1]- أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 632 -633.

[2]- طبي لحسن، مرجع سابق، ص 138- 139.

زادت اهمية تركيا بالنسبة لأمريكا اثر احداث 11 سبتمبر 2001، فكرست هاته الاخيرة جهودها الدولية من اجل مساعدة تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، كما ان الدعم الامريكي الكبير لتركيا للالنضمام الى الاتحاد الاوربي، نابع من الخوف الامريكي مما اصبحت تعتقده الكثير من الأوساط التركية التي رأت أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحوالت الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتك الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتك إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وايران، و حسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية – الإسرائيلية وادخال إسارئيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلاميا واقليميا وبرأيهم فإن الجيوبوليتك الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين ووفق هذه النظر فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدا أوراسيا واسلاميا[1].

وقد أكد كثيرون على أن ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها[2]:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الإستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممرا إحتياطيا لامدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دورا مهما في أكثر من جبهة، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها مايلي:

[1]- المرجع السابق، ص 140.

2- علي حسن باكير واخرون/ مرجع سابق، ص 156-157.

أ- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.

ب- الإستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال إستخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة.

ت- الإستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق إختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية لإدارة النفاوضات بين الطرفين".

المطلب الثاني: البعد الجيوبوليتيكي في العلاقات التركية الروسية.

إحتلت تركيا بما تحوز عليه من مضائق إستراتيجية دورا رئيسيا في السياسية الروسية منذ القدم، فقد دأبت هذه الأ خيرة على شن حروب على الدولة العثمانية طيلة ثلاثة قرون لإستراجاع أقاليمها في الجنوب و شق منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق المضائق[1].

وتنطلق العلاقات الروسية التركية من العداء التاريخي الذي استمر لعدة قرونا بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، والتوتر السياسي بين واريثهما الاتحاد السوفياتي والجمهورية التركية في مرحلة الحرب الباردة، وزاد الاختلاف التركي السوفياتي إثر انضمام تركيا إلى المعسكر الأطلسي وكانت حصنا منيعا في صد الشيوعية وانتشارها إلى الغرب، وكل هذا ينطلق من بعد جيوبوليتيكي بسبب تنافس القوى العالمية انذاك على منطقة قلب العا لم حيث أن الاتحاد السوفياتي يبحث عن منافذ بحرية نحو هذه المنطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر التوسع السوفياتي، ليطرح على تركيا مجموعة جديدة من التحديات اسفرت عن تعديل الوجهة التركية العالمية جذريا وظل الأمر كذلك حتى إنهيار الإتحاد السوفياتي، فقد حضيت الممرات المائية التي تشرف عليها تركيا باهتمام الإتحاد السوفياتي الذي على الرغم من مساحته الشاسعة واكتفائه الذاتي كان يتطلع إلى الخروج من القلب القاري إلى البحار وخطوط المياه الدولية، وهكذا كانت هذه الممرات مهمة وحيوية لقؤبها من أراضيه وبالتالي سهولة الوصول إلى البحار الدافئة، وهكذا يشكل دافع السيطرة على الممرات المائية التركية، بطريقة باشرة أو غير مباشرة، أحد أسس سياسة موسكو الخارجية فإن من يسيطر على تلك المضائق يسيطر على من يدخل للبحر الأسود.[2].

1- عمار جفال، التغيرات والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص32.

2- نوفل ميشال، دور تركيا اللإفليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1993)، ص 21 – 22.

لقد كان التهديد السوفياتي لتركيا فيما بعد واقعيا، فقد أتاح لتركيا تطوير علاقات أوثق مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية طول العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الشيوعية فرض ذلك واقعا جديدا يوحي بظاهرة عدم وجود رغبة لروسيا للتعرض للسلامة الإقليمية لتركيا، ويوحي أيضا بأن روسيا ليس لها ما يوجب القلق من حضور غربي قوي في تركيا، فمن الواجهة الدفاعية يشعر الإتحاد السوفياتي أنه مهددا على ساحل البحر الأسود أكثر من أي ساحل آخر لذلك عمل على إحاطة نسه بدول معزولة إلا في منطقة الشرق الأوسط التي تشمل المضائق التركية والتي اعتبرها السوفيات بابا مفتوحا يؤدي إلى قلب المنطقة الصناعية التي تقع تحت تهديد القوات البحرية والجوية الغربية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط، وبسبب الوضع الجغرافي للإتحاد السوفياتي قسمت قواتهالبحرية إلى أربع شعب فأساطيلها في لمحيط المتجمد الشمالي والمحيط الهادي تعاق بسبب الثلوج وتبعد كثيرا عن خطوط التجارة العالمية، أما بحر البلطيق والبحر الأسود فهي معرضة للإحتواء من قبل دول أجنبية، لهذا السبب يتحرق الإتحاد السوفياتي للسيطرة على المضائق لتدخل قواته البحرية البحر المتوسط والمحيط الهندي، إلا أن ذلك التوجه قوبل بالرفض من قبل تركيا التي تستخدم هذه الممرات في تجارتها الخارجية والداخلية كما أن الممرات تربط تركيا الآسيوية بتركيا الأوروبية ومشاركة أي دولة أجنبية يعتبر تواجد ضمن سيادتها، وبسبب الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية والسياسية والإقتصادية فقد واجه الإتحاد السوفياتي تصميما من الدول الأخرى لمنعه من الوصول إلى أهدافه[1].

ان روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي كانت المجال الحيوي الاكثر خصوبة لاستخدامات علم الجيوبوليتيك نظراً للسعي الروسي للإستعاضة عن التحاد السوفياتي باتحاد روسي يعيد روسيا القيصرية الكبرى بضم بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة لتوسيع المجال الروسي الحيوي.

هناك حقيقة مؤكدة وهي أن لروسيا مصالح في تركيا، أقله هذه الاعتبارات تتعلق في الأهمية الحيوية للجوار الجيوبوليتيكي، فتركيا تتمتع بموقع جغرافي حيوي يتمثل في سيطرتها على ممرات البحر الأوسود (مضائع البوسفور والدردنيل) ووجودها الكبير في هذا الحوض المائي، يقيم مصالح مشتركة بين الجانبين، والأهم من ذلك فإن ظهور جمهوريات مستقلة في القوقاز شكلت حاجزا بين روسيا وتركيا ولأن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى هي كلها ناطقة بالتركية باستثناء طاجاكستان فإن عامل الدين واللغة قد تدفع هذه الدول إلى التركيز على تركيا، حيث ترى فيها وسيطا مع الغرب أكثر إغراءا من موسكو، وقد أقامت تركيا علاقات وثيقة

[1]– فضة محمد إبراهيم، مشكلات العلاقات الدولية، ط1، (عمان: شركة المطابع النموذجية، 1982)، ص 48.

مع أذربيجان وجمهورية آسيا الوسطى وتاتاريستان في منطقة الفولغا – أورال داخل الإتحاد الروسي وقد إعتبرت أنقرة أن المساندة الروسية للأرمن في لحرب مع الأذاريين هو محاولة روسيا لوقف الإختراق التركي لتلك الجمهوريات[1].

إن تفكك الاتحاد السوفياتي وما نجم عنه من تغيير في بنية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وبروز توجهات سياسية جديدة للسياسة الخارجية التركية. فبعد التفكك شهد البلديين نشاطا دبلوماسيا مكثفا بدأت بتوقيع معاهد للصداقة والتعاون بين الجمهورية التركية وروسيا في 25 ماي 1992، وعليه فالتحول الذي طرأ بين البلدين بعد أن كان محصورا في إطار التنافس الدولي بين القطبين تحول إلى توازن قوى إقليمي نظرا لأن بين البلدين حدود تمتد إلى 600 كيلومتر تقريبا[2].

وتسعى روسيا بكل جهودها للإستفادة من العلاقات الجيوسياسية مع تركيا ونسيان الماضي، نظرا لأهمية الجيوبوليتيكية التركية بالنسبة لروسيا، فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة كما أنها أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية، لاسيما من الغاز، بحيث أن 50 % من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية[3].

في مسعى لمأسسة العلاقات بين روسيا و تركيا، إتفق قادة البلدين على تأسيس مجلس التعاون التركي–الروسي في ماي 2010 خلال زيارة الرئيس السابق "ميدفيدف" لتركيا، و بناءا عليه أصبحت روسيا واحدة من أكبر شركاء تركيا التجاريين بحجم تبادل تجاري وصل إلى 26 مليار دولار سنة 2012، و لكن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح روسيا، نظرا لأنها المصدر ا لأول للغاز إلى تركيا، وقد تم توقيع إتفاقيات جديدة على إنشاء مجمع للحديد و الصلب و مجمع لبناء السفن العملاقة من قبل الشركات الروسية في تركيا[4].

وشهدت المرحلة الممتدة بين 2004 و2008، زيارات على مستوى القادة، صاحبها توقيع اتفاقيات، شملت التعاون في مجالات الدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد ومكافحة الإرهاب .وحاول كل منهما دفع الطرف الآخر إلى وقف الأنشطة العدائية ضده سواء تمثلت في قادة الشيشان في تركيا، أو نشاط حزب العمال الكردستاني في روسيا. وأعلنت روسيا عن تأييدها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل أعلنت تركيا

---

[1]– أكرم نصر خالد أبو حمدي، أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، (رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن)، ص 21.

[2]– طبي لحسن، مرجع سابق، ص 191.

3– ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين، (لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 255.

4– المرجع نفسه، ص 255.

تأييدنا انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. وافتتحتا خط أنابيب "بلو ستريم" لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، وإلى أوروبا فيما بعد، تحت مياه البحر الأسود، كما توافقتا على الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز، وأجرتا مناورات عسكرية مشتركة عام 2006[1].

ما زال يوجد هناك عدة قضايا تختلف بشأنها المواقف الروسية والتركية، منها الأزمة في سوريا وأوكرانيا وقبرص وكذلك السياسات تجاه الانقلاب في مصر, وفيما يلي محاولة لقراءة بعض هذه الخلافات[2]:

1- الأزمة السورية : تعارض روسيا بشدة إسقاط نظام الأسد في سوريا وترى أنه صاحب السيادة والشرعية وترفض أي تدخل عسكري لإزاحته، وفيما يتعلق بتركيا فإن روسيا تعارض وتحذر تركيا باستمرار من عملية دعم المعارضة السورية ، وتقف روسيا سند دوليا للنظام السوري.
وعلى النقيض، فقد قامت أنقرة بدعم المعارضة السورية المسلحة بعد فشل الجهود التي بذلها أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالقيام بإصلاحات، كما تطور الموقف التركي بدعوة الناتو لنشر صواريخ باتريوت كإجراء دفاعي بسبب الاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية، وهي الخطوة التي رفضتها موسكو ورأت أنه لامبرر لها.

2- الأزمة الأوكرانية: بعد قيام قوات عسكرية روسية بدخول شبه جزيرة القرم في مارس 2014 يأتي موقف أنقرة ليعلن الوقوف الكامل مع وحدة الأراضي الأوكرانية ضد أي تدخل روسي، وجاء الموقف التركي غير الملزم بمشاركة الإتحاد الأوروبي في فرض عقوبات إقتصادية على روسيا، فتركيا ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي ولا تنوي فرض عقوبات على روسيا، فموقف تركيا يوفر لها فرصا إقتصادية كبيرة مع روسيا، فقد أوقفت روسيا استيراد المواد الغذائية من أوروبا بسبب العقوبات المفروضة عليها جَراء الأزمة الأوكرانية، وفتحت الباب أمام الإستيراد من تركيا[3].

---

[1]- معمر، فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 40- 41.

[2]- طبي لحسن، مرجع سابق، ص 92.

[3]- على الزيقم، التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 2016، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016)، ص 177- 178.

ويعد البعد الجيوبوليتيكي حاضرا دائما على مستوى العلاقات الروسية التركية، ويرجع ذلك إلى الحتمية الجغرافية بسبب تقاربهما الجغرافي وكذا تصادم أو تقارب مصالحهما

المطلب الثالث: الثقل الجيوبوليتيكي التركي ودوره في علاقتها مع أوربا.

يتجلى الثقل الجيوبوليتيكي لتركيا من خلال موقعها الاستراتيجي المميز، فهي التي تقع في منطقة قلب العالم وتتوسط القارات الثلاث أوربا، آسيا وافريقيا، تنتشر أراضيها بين القارتين الاوربية والاسيوية وتنفتح بحريا على افريقيا، بالاضافة إلى أنها تسيطر على مضائق بحرية هامة كالبوسفور والدردنيل وغيرها من الميزات التي أشرنا اليها سابقا، وحسب نظريات الجيوبوليتيك فإن تركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت.

ومن جهة أخرى يمتلك الاتحاد الاوربي نفس الخصائص الجيوبوليتيكية لتركيا، فهو يقع في قلب القارات القديمة الثلاث بالإضافة إلى انه ملتقى طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، ويشكل معبرا استرتيجيا ذا اتجاهين بحكم وقوع على أحد جانبيه القارة الأمريكية وعلى الجانب الاخر القارتين الافريقية والاسيوية[1]، ومن هنا تستمد تركيا ثقلا جيوبوليتيكيا يجعلها ذات أهمية بالغة في التأثير والتأثر بجميع السياسات التي تدور في المنطة.

وقد شهد الجيوبوليتيك إهتماماً اوروبياً لافتاً في القرن التاسع عشر، وذالك بسبب الحروب التي نشبت بين الدول الاوروبية إما بسبب خلافاتها على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوربية نفسها وبالأخص أراضي الدولة العثمانية، في إطار ما سمي بتقسيم تركة "الرجل المريض"، وهذا ما زاد في ثقل تركيا جيوبوليتيكيا بإعتبارها وريثة الدولة العثمانية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل[2].

ويمثل الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية وشواغلها، إذ أن تركيا ترى في ذلك الطريقة المثلى لتحقيق مصالحها القومية، والاستجابة العملية لتحديات كبرى كانت أوروبا

1- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec03.doc_cvt.htm

2- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، (الخرطوم، السودان: بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، 2013)، ص 9.

نفسها هي مصدرها الرئيس، وبخاصة أن مسيرة بناء الدولة الجمهورية بدأت بمواجهة أوروبا الغرب الذي تقرر فيما بعد الامتثال أو له اللحاق به، ويعد هذا من المفارقات السياسية والتاريخية[1].

ويجوز لنا أن نقسم علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي من خلا مسيرتها في الانظمام اليه إلى أربعة مستويات[2]:

1- **المستوى الأول**: هو عملية التكامل مع الإتحاد الأوروبي، وهي عملية تحديثية إصلاحية، وتستوجب هذه العملية إرادة تفرض على تركيا الإستمارار فيها بشكلستقل عن الإتحاد الأوروبي، وعن ردود أفعاله، بل إن من الضروري إستمرارها حتى لو أعلن الإتحاد الأوروبي تجميد كل علاقاته مع تركيا، وكانت الحكومة التركية أعلنت في بداية 2007 ما ستحققه وتنجزه من إصلاحات حتى عام 2013، وكانت بعض الأحداث التي وقعت خلال 2007 قد ولدت إنطباعا بأن حالة من التباطؤ أو التراجع إنتاب جهود تركيا للإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي مثل الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات العامة من بعدها وإرهاب حزب العمال الكردستاني، وينبغي على تركيا القيام بخطوات إصلاحية أخرى يأتي في مقدمتها الدستور وهي خطوات يجب القيام بها أيا كان رد الفعل الأوروبي.

2- **المستوى الثاني**: فهو البعد الفني أي العلاقة مع لجان متخصصة حيث لم تشهد تركيا معها أزمة كبيرة منذ الثالث من أكتوبر 2005، على المستوى الفني تواصل تركيا جهودها حسب ملفات التفاوض المطروحة وهي جهود تمضي بشكل جيد لحرص تركيا على الوفاء بالمعاليير الموضوعية لهذه اللجان.

3- **المستوى الثالث**: وهو مرحلة المجلس، بمعنى مرحلة التفاوض السياسي وذلك لوجود عائق مفاده أنكم مهما فعلتم فإن هناك لاعبين سيضعون العقبات أمامكم.

4- **المستوى الرابع**: فهو بعد الرؤية الإستراتيجية، وعلى هذا المستوى ينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يحاسب نفسه بمعزل عن تركيا إذ أن ثمة قصورا في الرؤية الإستراتيجية وصل إلى أبعاد خطيرة داخل الإتحاد الأوروبي

ومن بين أهم الانعكاسات الايجابية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هي:

1- معين عبد العزيز الريس، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 20014)، ص 86.

2- أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 629 – 630.

- ضم تركيا إلى أوروبا يقدم لأوروبا الموحدة ميزات استراتيجية فهناك منافع جيوسياسية سيكسبها الاتحاد عندما تصبح تركيا عضوا فيه.
- من الناحية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، فأوروبا الموسعة التي سيصل تعدادها بعد انضمام تركيا إلى 550 مليون نسمة.
- التأثير التركي في دعم الاتحاد كلاعب دولي في المنطقة والعالم.
- العامل الاقتصادي حيث تمتلك تركيا سوقا واسعة ونشيطة وبالتالي نقطة جاذبة للاستثمار الخارجي.
- العضوية التركية ستجعل الاتحاد الأوروبي منظمة مفتوحة على الآخر وليست فقط للمسيحيين.
- دخول دولة عثمانية للاتحاد الأوروبي سيؤدي لتعزيز التنوع الثقافي والديني داخل الاتحاد.
- وانضمام تركيا للاتحاد كذلك سينهي أزمات تركيا مع كل من اليونان وقبرص اليونانية وسيؤدي إلى تعزيز الحوار بين هذه الدول كشركاء في الاتحاد.
- موقع تركيا وتشاركه مع حدود دول غير مستقرة مثل العراق وسوريا وايران لذا تصبح هذه الدول تحد الاتحاد ويمكن أن تتحول تركيا إلى صلة وصل من الأطلسي إلى الشرق الأوسط.
- انضمام تركيا إلى الاتحاد سيعزز أمن مصادر الطاقة (النفط، الغاز) نظرا إلى قربها من هذه المصادر، وسيؤدي إلى حل مشاكل أساسية تواجه الاتحاد: مثل الارهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها.

وأخيرا، فانضمام تركيا إلى الاتحاد سيشكل رسالة توجهها حكومة أردوغان إلى أوروبا والعالم مفادها أن الحكومة الاسلامية قادرة على الاندماج مع الأوروبيين والمحافظة على الحريات وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، وقادرة على تعزيز دور المجتمع المدني التركي.[1]

إستراتيجية

عندما تم رفض طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، ووضعت أمام تركيا شروط تعجيزية تحول دون دخولها الاتحاد الأوروبي، فرأت تركيا أن تأخذ بإستراتيجية الاستبدال الأوروبي والإحلال العربي، الاستبدال والتي تستبدل فيها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بإحلال العالم العربي مكانه، فكان لها ما أرادت، حيث شكلت هذه الإستراتيجية (الاستبدال والإحلال)، مكسبا إقليميا بالنسبة لتركيا[2].

[1]- حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص 376 - 385.

2- عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 28.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا لفصل طرقنا إلى تأثيرات البعد الجيوبوليتيكي في السياسات التركية في إقليمها أي على مستوى دول الجوار وركزنا على سوريا والعراق نظرا لارتباط العديد من مصالح الدولة التركية بهتين الدولتين الجارتين بالإضافة إلى إيران التي كانت علاقاتها مع تركيا محكومة بالتنافس حول لعب دور القوة الاقليمية، متأثرة هي الاخرى بالمنظور الجيوبوليتيكي.

وكذلك تعرضنا إلى سياسات بعض القوى الدولية تجاه تركيا من خلال دراسة علاقاتها بأبرز القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وأوروبا)، لنكتشف حضور البعد الجيوبوليتيكي دائما في منطلقات هذه السياسات.

وقبل ذلك كنا قد تعرفنا على دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية التركية وتعرضنا إلى أهم مرتكزات وأهداف ومبادئ هذه السياسة.

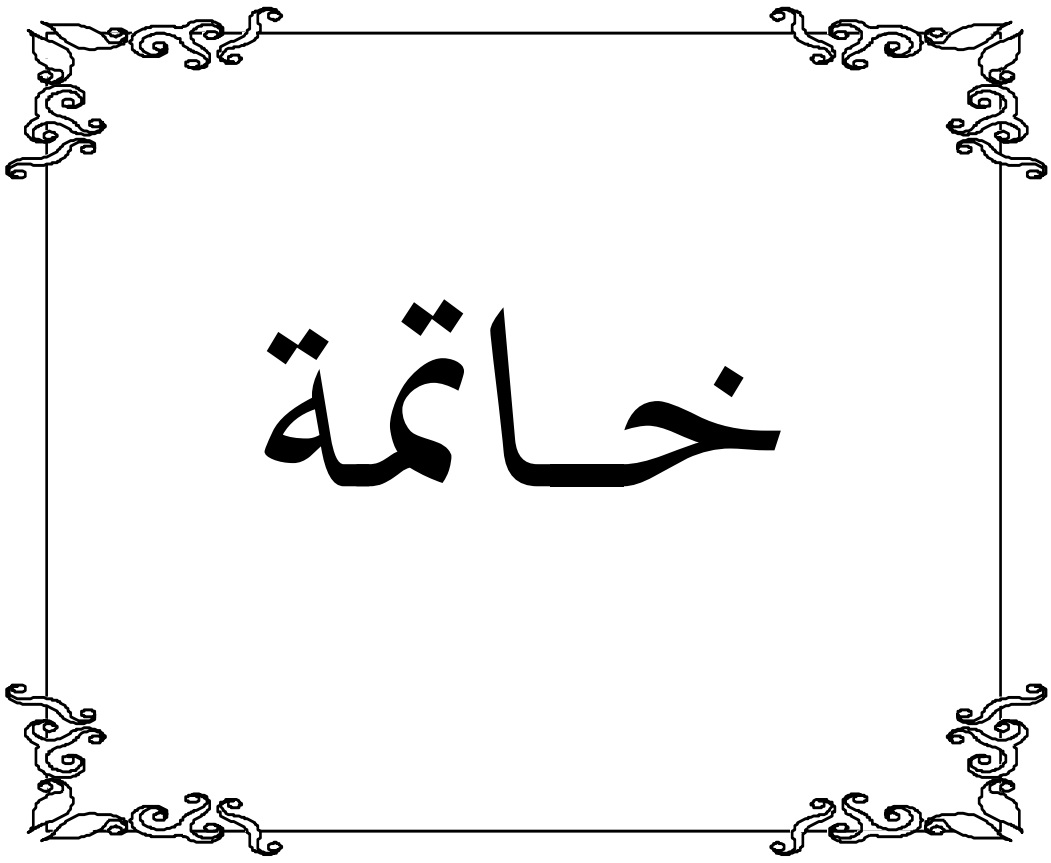
خـاتمة

خاتـــــــــــــمة

تسعى تركيا جاهدة لإثبات مكانتها كفاعل مهم على مستوى العلاقات الدولية إقليميا ودوليا، من خلال انتهاجها لسياسة خارجية تعتمد في صنعها على موروثها التاريخي والحضاري، وكذا موقعها الجغرافي الذي يستمد قوته من الأهمية الجيوبوليتيكية للدولة التركية.

وقد لعب البعد الجيوبوليتيكي دورا فعالا في توجيه السياسة الخارجية لتركيا لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها الخارجية وتعظيم مكاسبها من خلا تفاعلاتها الدولية، وقد نجحت في مسعاها هذا إلى حد ما وذالك بلعبها لأدوارا مهمة على المستويين الإقليمي والدولي، يتجلى ذلك من خلال الادوار الفاعلة التي أصبحت منوطة بها في العديد من الأحداث خاصة في منطقة الشرق الاوسط، فقد قامت تركيا بتجاوز العوائق السيكولوجية و التي أثرت سلبا على الانفتاح الدبلوماسي للخارجية التركية، خاصة نحو المنطقة الشرق أوسطية.

ومن خلال الدراسة نستطيع تميز ثلاثة مراحل كبرى مرت بها السياسة الخارجية التركية وهي:

- المرحلة العثمانية حيث كانت الامبراطورية تسيطر على العالم القديم من خلال حركة الفتوحات التي قام بها السلاطين العثمانيين، واستطاعت بسط نفوذها على رقعة واسعة منه.
- كما تميزت السياسة الخارجية التركية إنطلاقا من فكرة العلمنة والتغريب في عهد الجمهورية التركية، وما ترتب عليها من محاولة القطيعة مع الماضي العثماني والتوجه نحو الغرب.
- تصفير المشاكل مع العالم وانفتاحها على الشرق خلال فترة صعود حزب العدالة والتنمية الذي استثمر في الموروث العثماني والاتجاه العلماني مما خلق توليفة ثقافية لتركيا حديثة وأصيلة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمتلك تركيا إرث حضاري وتاريخي يمكنها من لعب أدوار فاعلة على المستوى السياسي إقليميا ودوليا.
- يظفي الموقع الجغرافي المميز على تركيا أهمية جيوبوليتيكية، بحكم وقوعها في قلب العالم مما يؤهلها للتأثير في السياسات العالمية.
- تميزت تركيا بدفعة قوية إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما جعلها لاعب أساسي في السياسات الإقليمية والدولية خلال تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم منذ سنة 2002، والذي

جند كل إمكانات الدولة لخدمة المصالح العليا للبلاد، بفضل مهندس سياساته الخارجية الأكاديمي والمفكر داود أوغلو الذي تولى مناصب عليا في الدولة.

وقد إرتأينا تقديم التوصيات التالية:

- إتخاذ نجاح التجربة التركية كنموذج يتم دراسته وتطبيق أسباب نجاحه على ما يتوفر للجزائر من إمكانيات وموقومات، خاصة وأن هناك تقارب حضاري بين البلدين.
- ضرورة الاستثمار في المقومات المتوفرة لدى الجزائر بطريقة علمية اكاديمية تمكن من خلق مردودية وانتاجية تتناسب والامكانيات الهائلة المتوفرة في البلاد من ثروة مادية وبشرية وموقع هام.
- إشراك الطبقة المثقفة الاكاديمية في عملية صنع السياسات في الجزائر بما يتناسب والخصائص الجزائرية بدل الاعتماد على سياسات مستوردة لا تتلائم مع طبيعة الوطن.

قائمة المصادر

والمراجع والأشكال

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب:

1. إبراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000).
2. أوغلو داوود أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
3. اينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرنؤوط، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2002.
4. باكير علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: دار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات، بيروت 2009.
5. بسلي حسين و أوزباي عمر، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، تر: طارق عبد الجليل، ط 1، مصر، طنطا، دار البشير للثقافة والعلوم، 2012.
6. بهنان حنا عزو، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، العراق: مركز الدراسات الاقليمية، [د.س.ن].
7. الجوهري يسري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993).
8. حسين عدنان السيد، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 1996 .
9. خليل عناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2001.
10. الخماش رنا عبد العزيز، دراسات: النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمي، 2002 – 2014، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2015.
11. خولي معمر فيصل، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
12. دروزة محمد عزة، تركيا الحديثة بيروت، مطبعة الكشاف، 1946.
13. دني ايمان، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

14. دودز كلاوس وأتكنسون ديفيد، الجغرافيا السياسية في مئة عام التطور الجيوبوليتيكي العالمي،ج1، ط1، تر: عاطف معتمد وعزت زيان، مصر: المركز القومي للترجمة، 2010.

15. دوغين ألكسندر، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، [د.م.ن]، [د.س.ن].

16. رزيق محمد، الجيوبوليتيكا المفاهيم والدلالات – المدارس والنظريات –، ط1، الجزائر: دارقرطبة، 2014.

17. رضوان وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط 1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006.

18. روبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، د.ب.ن ، 1993.

19. رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، مصر: دار هنداوي للنشر والتوزيع 2012.

20. زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

21. السبعاوي عبد الرحمان عوني، علاقات تركيا الخارجية، في كتاب تركيا المعاصرة، جامعة الموصل 1977.

22. سعودي محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2010.

23. سعيد إبراهيم احمد، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

24. سلطان جاسم، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، ط1، بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013.

25. سيليرييه بيير، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ط1 ، تر: أحمد عبد الكريم، سوريا: الأهالي للنشر والتوزيع ، 1988.

26. الشناوي محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1980.

27. صافي عدنان، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع 1999.

28. الصلابي علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السّقوط، ط1، مصر بورسعيد: دارالتوزيع والنشر الإسلامية 2001.

29. طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 2 بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

30. الظاهر نعيم، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع، 2007.

31. عبد العاطي محمد، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، قطر: دار العربية ، 2009.

32. عبد الوهاب عبد المنعم، جغرافيا العلاقات السياسية، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977.

33. العيسوي فايز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، ط2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.

34. غول محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط 1 بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

35. الفريزي محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993–2010، ط 1، لبنان بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية 2010.

36. فضة محمد إبراهيم، مشكلات العلاقات الدولية، ط1، (عمان: شركة المطابع النموذجية، 1982).

37. فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1 ،الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

38. كرامر هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ط 1 تر: فاضل جكتر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

39. كوبريلي محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، تر: احمد السعيد سليمان، مصر: دار الكتاب الربي للطباعة والنشر، 1967.

40. لادمي محمد عربي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1999 – 2010، ط 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

41. متولي محمد وأبو العلا محمد، الجغرافيا السياسية مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة، د.س.ن.

42. محمد محمد حجازي، الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997/1996.

43. محمدين محمد محمود، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان، ط2، الرياض: دار الخريجي للنّشر والتّوزيع، 1996.

44. مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

45. مصطفى نادية محمود، خبرة العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية.

46. معوض جلال عبدالله، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

47. نور الدين محمد، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين و السياسة والعلاقات الخارجية، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

48. نوفل أحمد سعيد ، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط 1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2014)، ص 564.

49. هارون علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

50. هلال رضا، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط 1، بيروت: دار الشروق، 1999.

51. الهيتي صبري فارس، الجغرافيا السياسيّة مع تطبيقات جيوبوليتيكية، ط3، الأردن: دار صفاء للنّشر والتّوزيع، 2000.

52. ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

53. يوسف أحمد أحمد وأسعد نيفين، حال الأمة العربية2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

54. يوسف عماد، تركيا، استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2015.

55. زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013

ب. المجـــــلات:

1. ليتيم فتيحة، تركيا والدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، الجزائر: مجلة الفكر، ع 5.

2. مقلد حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.

3. ميشال نوفل، "إيران القيمة الاستراتيجية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 49 ،فيفري 1996.

ج. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أبو حمدي أكرم نصر خالد، أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

2. بالرايس سمية، منطق تصغير المشكلات في السياسة الخارجية التركية للشرق الاوسطي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

3. حمدي هنية، الاستراتيجية التركية تجاه العراق: دراسة فترة حكم حزب العدالة و التنمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014 - 2015.

4. حوادسي سمية، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

5. الرحاحلة أحمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، الفرص والتحديات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2006.

6. الريس معين عبد العزيز الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 20014).

7. الزيقم على ، التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 2016، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016).

8. طبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر 3، 2014 - 2015.

9. العدوان طايل يوسف عبد الله، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

10. قاسيلي عبد القادر، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط 1990 – 2014، مذكرة ماسير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2014 – 2015.

11. القدرة محمود خليل يوسف، تطوّر العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية : 2007 - 2012، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الاوسط، كلية الآداب و العلوم الانسانية جامعة الازهر – غزة، 2013.

12. محزم عبد المالك، البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2009/2008.

13. مولود خالدي، السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، مذكرة ماستر في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015.

14. الناصري براهيم خليل، السياسة الخارجية إزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة 1945-1991، "أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995.

15. هنية خالد كمال، دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج البلوماسية والعلاقات الدولية، فلسطين، جامعة الأقصى 2015.

د. التقـــــــارير:

1. باركي هنري، تقرير بعنوان: تركيا والعراق، أخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، 2005.

هـ. الدراسات:

1. دلة امينة مصطفى، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، من الموقع: https://eipss-eg.org/
2. ملكاوي عصام فاعور ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، (الخرطوم، السودان: بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، 2013).
3. جفال عمار، التغيرات والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، (الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008).

و. الموسوعـــات:

1. الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة،ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشرودار الهدى للنشر والتوزيع،1985.

ز. مواقع الانترنت:

1. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec03.doc_cvt.htm

ح. قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

A:the books :

1. Stéphane Rosière : Géographie politique et Géopolitique 2 eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007.

ط. قائمة الأشكال:

1. شكل1: خريطة توضح موقع القوى البحرية في نظرية ماهان.
2. شكل2: خريطة توضح موقع القوى الجوية في نظرية دي سيفرسكي.
3. شكل3: خريطة توضح موقع قلب الأرض عند ماكندر.
4. شكل4: خريطة توضح الموقع الجغرافي لتركيا.

الفهرس

الفهرس

مقدمـــــــــــة.....(أ-ح)

شكر وعرفـــــان.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للجيوبوليتيك.....(2-50)

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للجيوبوليتيك.

المطلب الأول: مفهوم الجيوبوليتيك.....(3)

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك والمفاهيم المشابهة.....(5)

المطلب الثالث: تطور الفكر الجيوبوليتيكي.....(8)

المبحث الثاني: الاطار النظري للجيوبوليتيك.

المطلب الأول: نظرية المجال الحيوي"فريدريك راتزل".....(20)

المطلب الثاني: نظرية القوى البحرية"ألفريد ماهان".....(22)

المطلب الثالث: نظرية الاستراتيجية الجوية "ديسيفرسكي".....(25)

المطلب الرابع: نظرية القلب"هالفورد ماكندر".....(27)

المبحث الثالث: مدارس الجيوبوليتيك.

المطلب الأول: المدرسة الألمانية.....(32)

المطلب الثاني: المدرسة الانجلوساكسونية.....(39)

المطلب الثالث: المدرسة الفرنسية.....(47)

الفصل الثاني: أبعاد صنع السياسة الخارجية التركية.....(52-79)

المبحث الأول: الخلفية الفكرية والفلسفية لصنع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: موروث الامبراطورية العثمانية.....(53)

المطلب الثاني: قيام الجمهورية التركية.....(59)

المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية.....(63)

المبحث الثاني: الابعاد الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مقومات الاقتصادية التركي.....(67)

المطلب الثاني: الاقتصادي السياسي في صنع السياسة الخارجية التركية.....(70)

المطلب الثالث: تجليات القوة الاقتصادية التركية.....(72)

المبحث الثالث: البعد الجيوبوليتيكي في صنع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: المزقع الجغرافي.....(74)

المطلب الثاني: المقومات الجيوبوليتيكية.....(76)

المطلب الثالث: الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا.....(77)

الفصل الثالث: تطبيقات البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية على أرض الواقع.....(81-108)

المبحث الأول: الإعتبارات الجيوبوليتيكية في دوائر صنع القرار الخارجي التركي.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي التركي.....(82)

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.....(85)

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية.....(87)

المبحث الثاني: تجليات البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية إقليميا.

المطلب الأول: العراق في المنظور الجيوبوليتيكي التركي.....(90)

المطلب الثاني: العلاقات السورية التركية من منظور جيوبوليتيكي.....(93)

المطلب الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية في العلاقات التركية الايرانية.....(96)

المبحث الثالث: أثر البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية دوليا.

المطلب الأول: مكانة تركيا في السياسات الامريكية بالنظر إلى أهميتها الجيوبوليتيكية..(99)

المطلب الثاني: البعد الجيوبوليتيكي في العلاقات التركية الروسي.....(102)

المطلب الثالث: الثقل الجيوبوليتيكي التركي ودوره في علاقاتها مع أوروبا.....(105)

الخاتمـــــــــــــــــة

قائمة المصادر والمراجع والأشكال

الفهـــــــــــــــرس